

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
كلية الشريعة  
باليمن

# مَرَاتِبُ الزَّلَالَةِ

إشراف: فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان

إعداد: الكاتب محمد العيسى الردو  
المستوى الرابع / الفصل الثاني.



## الْمَقْدَمَةُ:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ أَنْبَسْنَا وَثَبَاتِ  
أَعْمَالِنَا، قَرَّبَهُ اللَّهُ فَلَا مِخْلَافَ، وَمِنْ يَضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَرَضِيَ عَنْهُ أَلِهِ وَصَحْبُهُ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا بِالدُّعَا، وَعَمَلُوا بِسُنَّتِهِ، وَأَذَرَكُوا  
مَقَاهِدَ الشَّرْحِ بِدَلَالَتِهِ، فَجَلَّوْا بِزَلَالَةِ أَغْلَى مَرَاتِبِ الْخَيْرِ وَالْوُثْقَى، وَعَمَى  
تَابِعِيهِمْ بِإِحْسَائِهِ فِي الْأَصُولِ وَالْعُرُوعِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ،  
أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي لَمَّا اخْتَلَعْتُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْمَقْتَرَحَةِ وَكَرِهْتُ الْكَلِمَةَ  
لِجَوْدِ التَّخْرِجِ وَقَعَ اخْتِيَارُهَا مِنْهَا عَلَى مَوْضُوعِ: «مَرَاتِبُ الدَّلَالَةِ» وَذَلِكَ  
لِلْأَسْبَابِ مِنْهَا:

(١) مَا لَمَّا دَلَّتْ أَصُولُ الْبَقْعَةِ مِنْ أَمْتِيَّةِ بَيْنِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّ هَذَا  
الْعِلْمَ الشَّرِيفَ هُوَ الَّذِي تَعْرِفُ بِهِ دَلَالَةَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَرَادِهِ وَمَعْبَادِهِ، وَ  
دَلَالَةَ كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَيَانِ كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِبَيَانِهِ، وَبِهِ تَعْرِفُ  
مَرَاتِبَ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ فِي حَالِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بَيْنَ الْجَائِزِ وَغَيْرِ الْجَائِزِ وَالْخَيْرِ  
وَبَيْنَ الْقَلْبِيِّ وَالْكَفِيِّ وَالْوَاضِحِ وَالْخَفِيِّ وَالْمَنْقُوعِ وَالْمَبْهُومِ وَالْمَعْقُولِ، وَعَلَى هَذِهِ  
الْأَصُولِ قَامَتِ الْعُرُوعُ الْمُتَمِّمَةُ، وَأَنْبَسَتْ الْقَوَائِمُ الْمَرْصُومَةُ.  
(٢) مَا لَعَلَّ الْأَصُولَ فِي نَفْسِ مَنْ حَبَّبَ مِنْ زَمَانِ الْيَمِينِ، قَدْ سَبَقَ لِعَرَفَةِ  
الْهَوَى، كَمَا قِيلَ:

أَتَانِي هَوَاؤُ قَبْلَ أَنْ أُخْرِقَ الْهَوَى وَصَادَقَ قَلْبًا خَالِيًا قَدْ تَمَكَّنَا.  
(٣) مَا لَهَذَا الْمَوْضُوعِ بِالزَّاتِ مِنْ أَمْتِيَّةٍ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْبَقْعَةِ، إِذْ عِلْمُ  
أَصُولِ الْبَقْعَةِ هُوَ مَعْرِفَةُ أَدْلَةِ الْبَقْعَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَرِهْتُ الْإِسْتِعَادَةَ مِنْهَا،  
وَحَالَ الْمُسْتَعِيدُ، فَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَلَهَا عِلْمٌ آخَرُ تَدْرُسُ فِيهِ مَعَارِجُ الْعُلُومِ الْقَوَانِ



وَالشُّنَّةُ، وَأَمَّا حَالُ الْمُسْتَعِيدِ فَتَبَاعُ لِلْإِسْتِعَادَةِ، فَمَا زِلْتُ كُفِّرُ  
الْإِسْتِعَادَةَ بِأَنَّ الْمَرَارَ عَلَيْهِمَا فِي أَصُولِ الْعَقْدِ، وَمَا هَذِهِ الْقَوْلُ إِلَّا زَلَالَةٌ  
وَأَهْمٌ مَا تَنْبَغُ مَعْرِفَتُهُ فِي الرِّلَالَةِ مَا تَبَيَّنَ؛ لِلْعَوِيصِ الْقَوَى مِنْهَا وَالْفَعِيصِ  
وَالرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الَّذِي حَاوَلْتُ التَّقْيِيدَ بِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَيَتَضَرَّأُ مِنْهُ  
مَعَالِمُهُ فِيمَا يَلِي :

- (١) أَنَّهُ أَرْجَعَ إِلَى جَمِيعِ مَا أَمَكُنِي مَرَّاجِعُ الْأَصُولِ الْأَصْلِيَّةِ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ  
قَبْلَ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ إِذَا أُرِدْتُ الْإِحَالَةَ عَلَيْهَا أَوِ النَّقْلَ مِنْهَا فِي ثَنَائِي الْمَوْضُوعِ  
اخْتَرْتُ لَزْلًا أَوْ ضَمًّا فِي نَفْسِهِ.
- (٢) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ الْمَرَّاجِعِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْسِيْقِ.
- (٣) مِمَّا وَلَدَ التَّجَرُّدُ فِي الْبَحْثِ وَكُرِعَ الْأَنْحِيَاؤُ الزَّيْدُودُ إِلَى التَّعَصُّبِ.
- (٤) الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى كُلِّ مَعْلُومَةٍ دَاتٍ بِهَا، تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٥) فِي سَرْدِ الْأَقْوَالِ الْآخَرِ أَقْوَاهَا فِي نَفْسِهِ، وَبَعْدَ سَرْدِهَا وَانْكَارِهَا بِالْأَدْلَةِ.
- (٦) مَنَاقِشَةُ الْأَدْلَةِ بِتَجَرُّدٍ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٧) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ جَمِيعِ الْعُلُومِ الْآخَرِ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا.
- (٨) تَوْضِيحُ الْمَرَاتِبِ بِالرُّسُومِ الْبَيَانِيَّةِ وَالْجُرْأُولِ، أَوْ إِحْتَاجَاتُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٩) عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِالتَّعَارِيفِ اللَّغَوِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَاءِ، حَيْثُ لَا أَرَى ضَرُورَةً  
لِذَلِكَ، وَدَاتُ التَّعَارِيفِ الْأَصْلَحِيَّةِ بِأَشْهُرِهَا، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ وَاقٍ  
بِالْقَبُولِ أَوْ غَيْرِ وَاقٍ صَفْتُهُ صَيَانَةً تَزِيلُ ذَلِكَ.
- (١٠) إِحْوَاسُ أَنَّهُ دَاتٌ فِي كُلِّ مَبْنًى أَجْمَعُهُ بِجَرِيدٍ، أَمَّا بِإِسْتِثْنَاءِ  
أَوْ تَنْظِيمٍ أَوْ تَنْظِيرٍ أَوْ إِسْتِدْلَالٍ أَوْ تَمْثِيلٍ.

وَأَمَّا خِلَّةُ الْبَحْثِ فَتَشْتَمِلُ عَلَى مَقْرَمَةٍ وَتَهْيِيرٍ وَخَمْسَةِ فُصُولٍ  
وَأَخَانَةٍ.

فَبَعْدَ هَذِهِ الْمَقْرَمَةِ تَهْيِيرٌ بِتَحْرِيفِ الرِّلَالَةِ وَأَقْسَامِهَا.



ثم الفصل الأول: في مراتب الرلالة من حيث الرزال ، وتتمتع تمهيد وثلاثة مباحث ،  
- التمهيد: بتعريف أنواع الرزال التي هي العقل والوضع والشرع .

- المبحث الأول: في تعريف الرلالات الثلاث المعينة عند الأصوليين ،

- المبحث الثاني: في مراتب هذه الرلالات الثلاث .

- المبحث الثالث: في دلالة اللفظ شرعا وما يلحق بها .

ثم الفصل الثاني: في مراتب الرلالة من حيث المردول به ، وتتمتع تمهيد وثلاثة مباحث ،

- التمهيد: بالفرق بين دلالة اللفظ والرلالة به ، وبين الوضع والاستعمال

والنقل .

- المبحث الأول: في الحقيقة والحجاز .

- المبحث الثاني: في وجود الحقيقة والحجاز .

- المبحث الثالث: في تعارض مقتضيات الالفاظ .

ثم الفصل الثالث: في مراتب الرلالة من حيث الوضوح والخباء ، وتتمتع تمهيد وأربعة مباحث ،

- التمهيد: بتبيين الناحيتين التي ينشأ منهما في النصوص الشرعية **دلالة الرلالة**

بين العينية والمتكلمين فيما يتعلق بوضوح الرلالة وخبائها ، وفي حكمها أيضا .

- المبحث الأول: واضح الرلالة عند العينية .

- المبحث الثاني: واضح الرلالة عند المتكلمين .

- المبحث الثالث: خفي الرلالة عند العينية .

- المبحث الرابع: خفي الرلالة عند المتكلمين .

ثم الفصل الرابع: في مراتب الرلالة من حيث حكمها ، وتتمتع تمهيد وأربعة مباحث ،

- التمهيد: بذكر حكم دلالة الالفاظ على الأحكام عند الأحناف والمتكلمين والمقارنة بينهما .

- المبحث الأول: دلالة اللفظ بمنهوقته .

- المبحث الثاني: دلالة اللفظ بمفهومه ، موافقة ومخالفة « أقسام كل واحد منهما »

- المبحث الثالث: دلالة اللفظ بضرورة « اقتضاء وإشارة وإيماء »

- المبحث الرابع: دلالة اللفظ بمعقوله « القياس »



ثم الفصل الخامس من مراتب الرلالة من حيث القلبية والفنية ،  
وتحته تمهيد وثلاثة مباحث :

- التمهيد : بتعريف مراتب العلم ، « اليقين والخيال والشك والوهم » .

- المبحث الأول : قسمة الرلالة .

- المبحث الثاني : كنهى الرلالة ،

- المبحث الثالث : العمل عند تعارض القهري والخيال أو اليقين .

ثم الخاتمة : بتأخير أهم نتائج البحث .

وأنا مقررٌ معترفٌ بالقصور في هذا العمل الناتج عن قصور عامله ، و  
اشتغاله بغيره ، وعلى كل حال فإن يكرهه صواب فهو من فضل الله  
وعونه ، وإن يكرهه خطأ فهو مرجعه وشغله ، وفي الشكر .

ولا يعوتني أن أشكر لكلية الشريعة الموقرة إتاحتها لي هذه ،  
الفرصة للاطلاع بالفكر على أمور كانت مستورة بحجاب الشغل والكسل ،  
كما أشكر فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان المشرف  
على هذا البحث قبوله لي هذه التي اقترحت ، وإفادة بالنفع والارشاد ،  
وأشكر كذلك الأخوة الكرام الذين ساعدوا بإعارة الكثير من  
المراجع المهمة ، جزى الله الجميع خيراً .

وداخ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين  
وأترك القارئ مع البحث على بساطه الانصافي ، والله حسب وهو الخبير .



## التمهيد:

لما كان موضوع هذا البحث هو: «مراتب الرلالة» احتيج قبل الشروع في الموضوع إلى معرفة الرلالة، لأن التصور سابق بالشرح على التصديق، والعلم على المجهول لا يعبر، فنقول:

الردالة مثلثة الرال في اللغة: مصدر دَلَّ على كذا إذا سَرَدَه وأَرشده ومنها اشتقاق الرليل، لأنه يهتد ويهتد إلى المرلول عليه،<sup>(١)</sup> وهي في تحريف المناجحة والأصولي: فهم أمر من أمر، والمراد بالأمر الأول المرلول عليه، وبالثاني الرال.

وفي تفسيرهما بالعهم مسامحة؛ لأن الرلالة صفة الرال والعهم صفة المرلول المنتبج بها، وهو تحريف لها بثم ثقلها.

وقيل هي كون الأمر بحيث يعهم منه أمر آخر،<sup>(٢)</sup> والمراد بالعهم بالبعث والمراد بالأمر الأول الرال وبالثاني المرلول عليه،

وهذا التعريف أعم من الماضي، ولا كنه معترض به، الحشيات تحتنب في التعريف، لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل على القابلية، وقد

نقل القرافي القولين عن أبي سينا<sup>(٣)</sup> ونقل القرافي في الخلاف في الخراب بلغة لا يعهمها الخراب، وعلى وتفهم ثمة هذا الخلاف في الخراب بلغة لا يعهمها الخراب، وعلى الأول غني إذ لا نعهم، وعلى الثاني دال لأنه مرهق للعهم بحيث لو سمعه م يعرف تلك اللغة لعهمه.

وقد نفهم القولين أبي حبيب بقوله:

فهم الأمر عندهم من أمر  
وقيل كونه الأمر للتعهم

لعهم الرلالة عليه يعني  
مهيأ، فهم أول يفهم<sup>(٤)</sup>

(١) - (٢) - (٣)

(٤) - (٥)

(٦) - (٧)

(١) انظر القاموس مادة «دَلَّ» ص ١٢٩٢  
(٢) انظر إضاح المعهم ص ٦، وشرح الكيسية باللوحة ١  
(٣) انظر شرح تنقيح الأصول ص ٢٣  
(٤) الكيسية باللوحة ١  
(٥)



ويشترك المناطقة في الزال الاكبر دائما ، فلما يفهم من بعض الالباق  
والاشارات في بعض الاوقات غير داخل في مدلوله عندهم (١)  
ولا يشترك الاصوليون في ذلك ، فالمقتضى والاشارة والتبني والمفهوم  
مدلول اللفظ عندهم (٢)  
كما لا يشترك في الدلالة القدر عند البريقين ، أمنا المناطقة  
فلا يثبتاهم الدلالة الطبيعية والعقلية ، وأمنا الاصوليون فلا يثبتاهم  
الاشارة (٣)

والزال ينقسم الى لفظ وغيره ، والمقصود باللفظ القول سواء كان  
منهوقا به أو مكتوبا أو مسموعا منهما بهرقي الاستلزام ،  
وكل واحد من هذين هو اللفظ وغيره « يدل عقلا وخبعا ووضعا قبله  
ست دلالات نصلها فيما يلي :

- (١) دلالة اللفظ عقلا : كدلالتهم على لا ولفظ به ،
- (٢) دلالتهم خبعا : كدلالة لفظ « أخ » في السعال على وجمع اللا ولفظ بها .
- (٣) دلالتهم وضعا : كدلالة الأسماء على مسمياتها ، ونعني بالأسماء هنا  
الالفاظ مخلقا ، سواء كانت أسماء اصحلا حيا كخروج رجل ، أو أفعالا كقرب وفسر  
أو حرفا لمي ولا . وبهذا العموم يسر قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » (٤)  
كما نعني بالوضع مخلقة ، بغض النظر عن الواضع ، لاختلاف المعروف في  
اللغات هل هي توقيفية مخلقا ، أو ما كان محتاجا اليه في التحريف ، أو في  
وضع البش مخلقا ، أقوال (٥)

وهذه الدلالة التي هي دلالة اللفظ وضعا تنقسم الى مفارقة وتضي والتزاع  
وهذه الثلاث هي الدلالة عند الاصوليين ، وسنوصل الكلام بينهما شاء الله  
(٥) الله تعالى في الفصل الاول من هذا البحث .

(١) - (٢) انظر مقدمة ابي ساعد على الأئمة الذين أنبهوا / ص ١٨ .

(٣) انظر حاشية التفتازاني على شرح العقدة / ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) الآية ٣١ من البقرة . (٥) انظر مختصر ابن الجوزي مع شرح العقدة والبواقي / ص ١٩٤ .



(٤) دلالة غير اللفظ عقلاً ، كدلالة التغيث على العروث .

(٥) دلالة كسباً كدلالة حمرة الوجه على الخجل أي الحياة ،

وصبرته على الوجع أي الخوف ، ومما يستظهر في هذا المعنى قوله الأديب :

تَقَامَةُ كَسَيْتَ لَوْنِي خَلْتَهَا لَوْنِي حَيَاتِي وَمَحَبُوبِي قَرَابَتَهَا

تَقَامَةُ قَبِيرًا وَأَشْرَفِي عَمَّتْهَا فَأَحْمَرُ ذَا خَجَلًا ، وَاضْطَرَّ ذَا قَرَابَةٍ (١)

(٦) دلالة وضعاً ، كدلالة الإشارة المخصوصة على نعم أولاً ،

والمناجحة يصور الدلالة في هذه السيت (٢) ، وقرأت أنه يمكن

يضاف إليها لالتان هما :

(٧) دلالة اللفظ شريعاً ، كدلالة «الوضوء» على الشهادة الغورية

وكدلالة «الصلاة» على العبادة المخصوصة ، فإِنَّ دِلَالَتَهُمَا عَلَيْهِمَا

لَيْسَتْ مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لَا اللَّحْبُ قَهْقَرًا ، وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ التَّوَضُّعِ

اللَّغْوِي ، لِأَنَّ الْوَضُوءَ مِنَ التَّوَضُّعِ وَهُوَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْحَسَنِ ، كَمَا أَنَّ

الصَّلَاةَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْبَهْكَ وَالْبَرِّ وَالرَّعَاءِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ اللَّغْوِي ،

وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّ الْعَارِجَ وَالْخَاصَّ ، لِأَنَّ الْعَرَفَ

هُوَ مَا تَتَعَارَفُ عَلَيْهِ النَّاسُ ، وَهَذِهِ مِمَّا عَيْنَةُ الشَّارِعِ ،

وَنَحْنُ بِالشَّرْعِ هُنَا مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، لِمَا تَعَارَفَ

عَلَيْهِ الْبِقَعَاءُ ، بِهَذَا دَاخِلٌ فِي الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ الْخَاصِّ ، وَلَئِنْ كَانَ الْأَمْرُ

قَدْ اخْتَلَفَ هَلْ نَقَلَ الشَّارِعُ بَعْضَ الدَّلَالَةِ عَنِ مَا وَضَعَتْ لَهُ لُغَةً أَوْ لَا ، وَلَئِنْ

هَذَا الْخِلَافُ فِي رَأْيِ لَبَّاسِي لَا تُهْمُ مَتَّبِعُوهُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَمَاتِ لَمْ تَكُنْ

مَعْرُوفَةً قَبْلَ نَزُولِ الشَّرْعِ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٨) دلالة غير اللفظ شريعاً ، كدلالة سكوت البكر على رضاها ،

إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لِأَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ السَّكُوتِ وَالرِّضَا ، وَلَا مِمَّا قَبِيلُ اللَّحْبِ

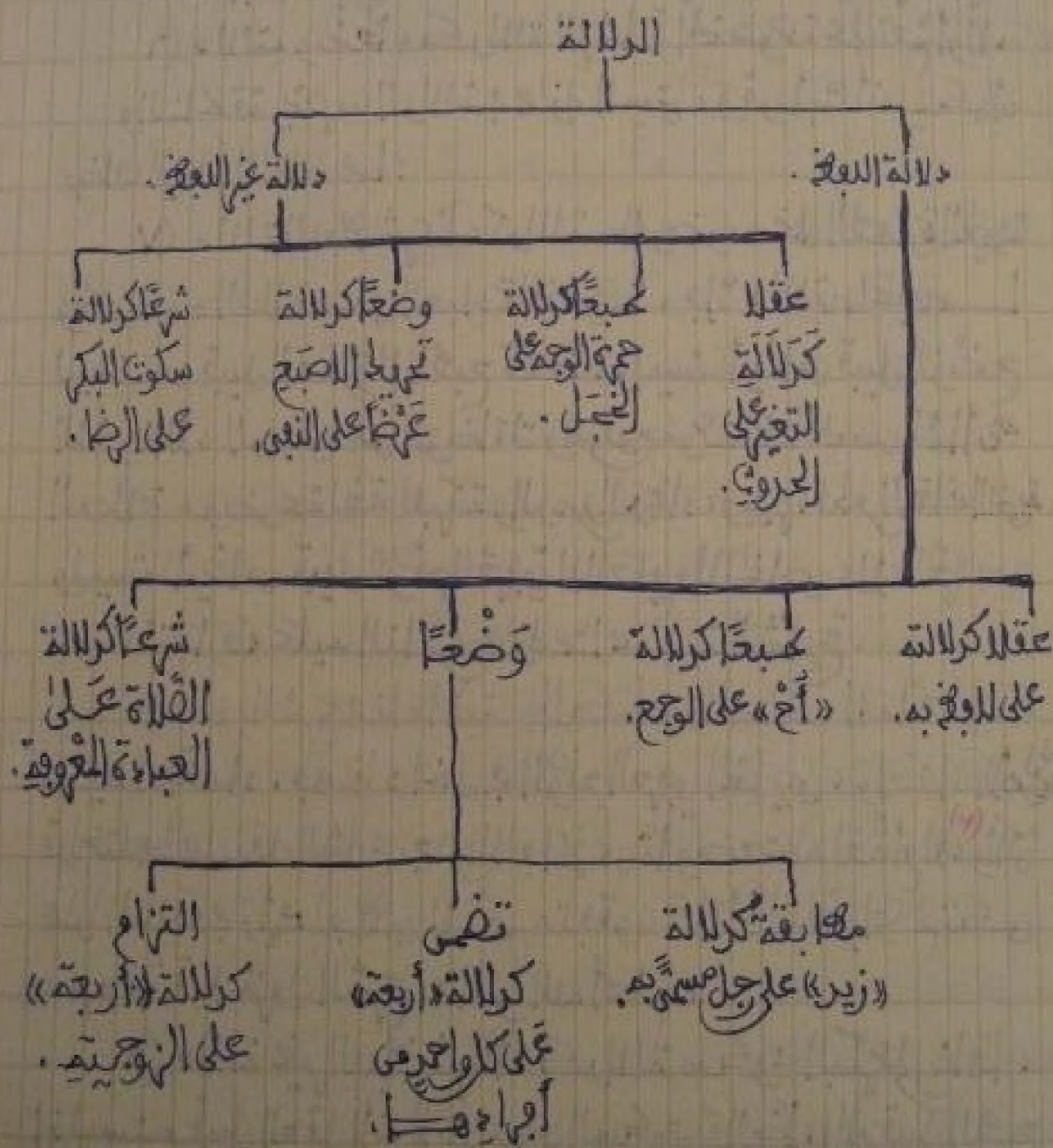
(١) البيتان أوردتهما خروجة بنت العاقول في شرحها على النجبية في المحفوظات للوحدة ٤ .

(٢) انظر أيضاً البهم / ص ٦ .

(٣) انظر شرح تنقيح الأصول / ص ٤٣ .



لأن المردول اختياري، ولأن قبيل الوضع العاق لأن الرضا العاقل أو اشاراتي  
 نزل عليه وضعت لزل، وليست هذا منها، ولأن قبيل الوضع العربي  
 لأن هذا تشريع لا يربط بالاجتهاد، والله أعلم.  
 وهذا رسم بياني يوضح أقسام الدلالة:





## البصل الأول

في مقام التلاوة من حيث الزوال  
وتحته تمهيد وثلاث مباحث:

المبحث الأول



## تتميم

تعرفنا فيهما معنى أن الزوال إما بالبقاء أو غيره ، وأن كل واحد منهما يدل  
عقلا ومبدأ أو موقفا ، كما اختبرنا أن كلامهما يترك شيئا أيضا ، وذكرنا أن السن  
يعنها في علم الأصول من جميع هذه الدلالات هو حالة تعلو بالأحكام الشرعية  
فهي من الدلالات غير اللفظية عقلا وموقفا ، ودلالة اللفظية حقيقة عقلا والتلويح  
بالوضع ، فتجسد البحث لربما انتهى اللفظ عقلا وموقفا ، وما يلحق به مما دلالة اللفظ  
وغيره شرعا .

وخصنا بهذا الفصل المراتب الثلاثة للغة باعتبار نسبة عقلا أو موقفا أو  
شرعا ، وبيننا هذه المراتب يبينه أن نعرف تقريرا مقتضيا بكل واحد  
من هذه الثلاثة التي هي العقول والوضع والشرع فنقول :  
أما العقل ~~اللفظ~~ اللغة من صور عقوله إذا حبسه وأمسكه ومنه عقول البعير ،  
وقد استعير منه العقل للقوة المعنوية ، لأنه يعقل كما حبه عن المهاد <sup>(١)</sup>  
ولعلنا أوضح تعريفات العقل الأحكامية أنه : نور روحاني ترتبط به  
النفس الأمور الضرورية أصالة والأمور النظرية بواسطة الضرورية <sup>(٢)</sup>  
وأما الوضع ~~بلا~~ اللغة من صور وضعه إذا حكمه ، وهو في اصطلاح الأصوليين  
والمناطقة : تعيين أم للدلالة على سواء ، سواء كان لفظا أو غيره كما تقدم ،  
وينقسم الوضع إلى قسمين : الوضع لغوي ، وهو وضع الكلمات في كل اللغات  
للدلالة على معناها الأصلية كوضع الماء والمسائل المعروفة والحجج الجامدة  
المعروفة ، ووضع ضرب الوقوع الحرفي المعروف في الزمن الماضي ، ووضع اللفظ  
للفعل ، وذكرنا الخلاف في الواضع في هذا الوضع اللغوي <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر القاموس المحقق : مادة عقل ، ص ٨٤٧ ، والفتح في شرح نظام العقل ، ص ١٠٢ .

(٢) انظر القاموس المحقق : مادة وضع ، والفتح في شرح نظام العقل ، ص ١٠٢ ، وشرح الألفاظ ، ص ١٠٢ .

(٣) انظر القاموس المحقق : مادة وضع ، والفتح في شرح نظام العقل ، ص ١٠٢ .

(٤) انظر القاموس المحقق : مادة وضع ، والفتح في شرح نظام العقل ، ص ١٠٢ .

(٥) انظر القاموس المحقق : مادة وضع ، والفتح في شرح نظام العقل ، ص ١٠٢ .



١- وهو فرع على ما هو عليه استحالة لغة في بعض مبادئها حتى يظهر  
 اشهر فيه من غيره ، ويشارك في القسم أيضا ينقسم الى قسمين :  
 ٢- عام وهو ما تعرفه عوام الناس كحقائق اللغة عليه من تعبيرات  
 لغوية مثل بعض مبادئ لغتهم ينقله عن ما وقع له أولا ، كنقل اسم  
 بالواحدة عن كل ما يرب على الارض الى ما في السماء والحيوان  
 (ب) - وخاص وهو ما تعرفه اهل فن معين عليه من نقل لغة عن لغة  
 الاصل الى معنى اصطلاحي عندهم قد يكون داخل في المعنى اللغوي وقد لا يكون  
 داخل فيه ، ومن هذا القسم اسماء العلوم وجميع الاصطلاحات العلمية (ج)  
 وبلا خلاف ان الوضع العربي بقسميه خارج عن الخلاف الشاذ في تعين  
 الواضع للغات ، لانه اهل كل لغة في جرحي اول ما وضع اصطلاحا عام  
 وأما الشرع فهو لغة : مصدر شرع في الماء اذا دخل فيه ليشرب ، وشرع الامر  
 اذا اوضحه وبينه . (د)

وهو الاصطلاح : تبين الله تعالى لعباده احكاما تتلهم اعتقادهم وعبادتهم  
 ومعاملاتهم وتبليغ حقوقهم . اخرا من قوله تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا  
 والزا او حين ايلد وما وصى به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه »  
 وقد يكتلف الشرع على بعض الاحكام المشروعة ،  
 وهو ينقسم الى الغير : ما تضمنه القرآن والسنة صراحة او استنباطا من اعماله  
 تعالى بعمل المستكفين ،

والشارع يستعمل الجاهل للتعيين عن حقائق الشرع ينقلها عن ما  
 وضعت له اللغة ، كالصلاة والصوم ، على ما سبق بيانه .

(١) ان هذا التفسير شامك تنوع القول به ، وآراء الخلفاء في الدين انهم اختلفوا

(٢) ان هذا التفسير شامك تنوع القول به ، وآراء الخلفاء في الدين انهم اختلفوا

(٣) ان هذا التفسير شامك تنوع القول به ، وآراء الخلفاء في الدين انهم اختلفوا



المصنف الأول : في تعريف الالالات الثلاث المعجمة عن الأصول  
وهي : المتعاقبة والمتضمن واللاستمرار .

المتعاقبة : اللغة موصوفة بانقضاء معنى متساوياً .

وهذه الاصطلاح : دلالة اللفظ على شيء ما وقع له ، كدلالة  
رجل على الذكر الآدمي ، ومساواة اللفظ الموضوع اسماء كماله  
مثلاً ، أو جعلاً كدلالة « كل » على الأخذ والضعف والابتلاء الخ الخاضع ،  
ودلالة « يأكل » على ما في الحال ، ودلالة « كل » على تحريك حصولها المستقبل  
أو غير ذلك كدلالة البقاء على « باسم الله » على قصر المتكلم الاستعانة باسم  
الله تعالى .

والمتضمن : اللغة موصوفة بتضمن الشيء إذا جعله في ضمنه إلى

حقيقته .

والمتضمن : دلالة اللفظ على جزء ما وقع له ، كدلالة الماربعة على الثلاث  
والأشياء . والمواحد : كدلالة لفظ « زيد » على يده .

وقد احتشكك بعضهم هل هو المركب أم هو بضم أحزانه ، فكيف  
يتأتى الانتقال من المركب إلى جزمه ، والاشكال فيه من وجهين أحدهما : أنه يستلزم  
تقدم الكل على الجزء ، فهنا والجزء سابق على الكل في الوجود في الزمن والجارح  
والسابق أنه يستلزم أنه يعقبهم الجزء ، مرتين : مرة في ضمن الكل مرة منفردة .

والجواب عن الأول أنه الكلية والجزئية متلازمان ، فكأن واحدة منهما  
تستلزم الآخر ، ولذا يلزم من تلازم الشيئين سبق أحدهما فحينئذ لم يكن أحدهما سميئاً  
للآخر ، كما هنا ، ولهذا كان من الأدلة عندنا صحة افتراض المنطق وهو الاستدلال  
بالكليات على الجزئيات ، والاستدلال بالجزئيات على الكليات .  
وأيضاً بانه هذا الاستدلال على الاستدلال والمقابلة المركبة فهو من باب التصريقات

(١) انظر القاموس في بيان المعاني ، ص ١٢٦ .

(٢) انظر احوال العرب ، ص ٦٠ ، وانظر احوال العرب ، ص ٦٠ ، وانظر احوال العرب ، ص ٦٠ .

(٣) انظر القاموس في بيان المعاني ، ص ١٢٦ .

(٤) انظر القاموس في بيان المعاني ، ص ١٢٦ .



وهذه الثلاثة إما هي من دلالات الألفاظ وهي من باب التعميم  
والجواب عن الثاني أنه لا يجوز في فهم الجزء مرتين إذا كان بولاً ليس  
لأن كل بول عليه تعليلنا ، وأما عدم بول عليه تعليلنا أم لا بقية ، وأما ما يعنى  
الحكم مرتين ، فنقول بولاً في الحقيقة ، ومع الجزء بولاً في التزام  
وقد نزل هذا الاستشكال الجاهل به عاشيته على السلم ، وأما ما  
يجوابين غير مقنعين فيهما .

وهذا كما نرى في الجزء المتعلق بكونه متبوعاً كدلالة لفظه إنساناً  
على أعصائه ، ويحكم معنوية كدلالة لفظه إنساناً أي على الحيوانية و  
الناحية ، وكدلالة لفظه « رجال على رجل »

والالتزام في اللغة معنوية التزام الشيء (أما ضمنه أو تحت إيد )  
وإصلاحاً ، دلالة اللفظ على ما يتلزم ذهاباً مع ما وقع له في اللفظ  
وهذا زعم أنه اللزوم ليس من ما وقع له اللفظ إذ ليس من بولاً ولا جزاء لول  
وتبعاً ، وإنما دلالة عليه لأخر خارج عن التبع فهو التلزم .

وهذا الزعم قد يكون ذهاباً وخارجياً كزعم الزوجية على الأربعة  
وقد يكون ذهاباً فقط كزعم البصر والعصى ، وقد يكون خارجياً فقط  
كزعم الغراب والسواد .

فهذه ثلاث صور التلزم في الأولى منها يتبين وجه الأخيرة غير  
يتبين لفظي الزعم منه ،

والمساكنة يشترطه في دلالة اللفظ على اللزوم أنه يكون تلازم مع  
المزوم تبعاً . فيصريحون باشتراك كون التلزم ذهاباً سواء كان مع ذهاباً خارجياً  
أو لا ، ونهنا قال الأخفش في السلم :

دلالة اللفظ على ما واقع  
وجزئاً تبعاً ومما لم  
يرعونها دلالة المتعاقبة  
فهو التزام أن يعقل التزم

(١) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٢) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٣) انظر حاشية الداعية ص ٢٦  
(٤) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٥) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٦) انظر حاشية الداعية ص ٢٦  
(٧) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٨) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (٩) انظر حاشية الداعية ص ٢٦  
(١٠) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (١١) انظر حاشية الداعية ص ٢٦ (١٢) انظر حاشية الداعية ص ٢٦



وإنما الأصوليون قد نقلوا من مذهبهم عنهم اشتراط ذلك  
 في كل الزمان جميعا باشتراط اللزوم الذهني، وتبعه القرائن  
 وحكمها من حيث هو المختص في المسألة حيث قال: «وهي الحقيقة التي  
 وقيل إن كان ذهنيًا» قال شارحه العنبر: «ومنها غير العقلية بل عقلية بل يستقل  
 الذهني من العقل المستضاء ومن معناه الاستغناء عن العقل، وقيل إن  
 كان المولود الزمان ذهنيًا الجسمي والافلاكيهم للمادة، ووجه عليهم أنواع الجمل  
 والصدق، ويدان أنه فهم بتعظيم الزلالة»  
 ويحس إذا العنبر قد عثر على مخرج اللزوم الذهني بأنه يلزم على شرحهم خارج  
 الجوانب التي لا يكون فيها اللزوم ذهنيًا، ثم ذكر أن منشأ هذا الخلاف هو اختلاف  
 في تعريف الزلالة هل هي فهم المولود، أو كونه بحيث يفهم؛ فمن جعل الزلالة بفهم  
 المولود - وهو مذهب جمهور المتأخرين - استلزم أن يكون اللزوم ذهنيًا لا عقليًا  
 في أول قوله، ودون ذلك قال المولود الذي يفهمه وأما من جعل الزلالة  
 كون الأمر بحيث يفهم منه غير أنه لم يشترط ذلك، ونحو ما عرّف جمهور الأصوليين و-  
 البينا يبين (١٦)

١٦١ في إقناع المنكرين

١٦٢ في شرح تبيين العقيدة

١٦٣ في شرح تبيين العقيدة

١٦٤ في شرح تبيين العقيدة

١٦٥ في شرح تبيين العقيدة

١٦٦ في شرح تبيين العقيدة



المبحث الثاني : معرفة هذه الرلالات الثلاث :

اعلم ان جميع ما ينكره الاصوليون من الثلاث غاير الالهة الثلاثة  
سواء كان ساجدا او خائفا او غائبا او حقيقيا او مجازا وعاما او خاصا او خلافا لها  
او موازيا لها او كان مفعولا او فاعلا او كان مقتضى او متساويا له او لا  
قياسا له كل هذا غاير الالهة الثلاثة وبصفتين اولى من ان يصنع على  
الكلام على كل نوع الى ابدنا يعود .

وقد اختلفت المناهج في عرض الولاية الدعائية الموجبة في هذه الثلاث  
لعل من عظمى أو استقرأوا :

ولعله الرابع أنه عاقل ، لأن اللبنة إذا كان يرد على قناع فأوضح له  
فيها بقية ، أو على أقل منه فأفعل جيد فتكون ، أو على خارج عنه بينهما التزام والزام  
سواء كان أكثر منه بأن كان متما ولا بد أولاً ، والعقل لا يتصور غير هذا ما لا أقنع .  
وقد استشكل القراء في هذا الفصل بولادة العلم على بعض أفراد  
المشركين بأنه ما أن علمه هو المشرك ، ولم يوضع له اللبنة حتى تكون متعاقبة  
ولا هو جزاء حتى تكون متعاقبة ، وليس خارجاً حتى تكون التزاماً

وقال: «هنا سؤال صحيح، وقد أوردته في شرح المحققين وأجبت عنه بشيء  
فيمن نكاهة وفي النعير منه شيء» (١٢)

قال الباجوري بعد نقل اعتراض القرافي: «واجب بانها متناقضة لأن قولها  
جاء عكس، في قوة قضائها تعدد في بعده أيراد العلام المذكور، فإنه من باب الكليية  
فهو يترك متناقضة على وجه كل شيء من أيراد القبيير، كذا قيل، ولجنا فيه بانه  
الكلام في دلالة العلام الخالف عن الحكم، فالتحقيق ما واجب به من أنها تنافي، لأن  
أيراد القبيير مثلاً من جملة القبيير، من حيث هو عامة فهو جهة منها، وأما جعل  
بعضهم لها التزامية فليس بشيء، لأن الفرد ليس خارجاً»

(١) انظر حديثه في الحاشية على شرح الا. حطارة على كتابنا اذنا في قوله (١) انما هو لا ينبغي ان يكون في قوله (٢) ٢٧.

(٢) ما تسمى البحيرة التي تحتها البحر

١٠٨٩



وقوا تفقروا محلي أنا المتكلمة بلفظة وكيفية ، واختلجوا في الأخيرين  
بعضهم من جعلها عقليتين ، كإبي السبكي ، وبعضهم من جعل التصنيفية  
لفظية ، والالتزامية عقلية كإبي الحاجب والأمرى ، والمشهور أن عليه  
بعضهم أنها حقيقة ، أن هذه الـللات الثلاث وكيفية لفظية ،  
والمكثبات لا تستلزم التلخيص ولا الالتزام ، لأن من اتبعت ما يدل  
عليها ، فلا يبق ، ولا يجوز ، لم يتقيد بول عليه الاسم نفسه ، وقولا يكون له  
لازم ، فلا التزام أيضا ، وقوا نكرهنا الزام ، وقال لا يلزم الزام ،  
ولعل هذا الخلاف يعود إلى الخلاف السابع في اشتراط أن يكون الالتزام بين  
ذهنيا ، وقوا أول إبي قرامة رحمه الله المحر من نقا ، انشروع فقال : «والاستل  
في نظر العقل ما يدل بتعريف اللزوم ، لأن ذلك لا ينحصر في غير ، إذ المسألة ينز  
والحائض الأرض ، والأشجار الأرض ، فلا ينحصر ، بل اقتصر على اللوليس من المتكلمة  
القول في » وقال شارحه إبي برهان : «عاصلة تنبيه الباعث على أن لا يتركه  
من استعمال دلالة الالتزام للعللة التي ذكرها المصنف ، وحينئذ ينتشر الكلام ولا  
يقف عند حد »  
وأقوى هذه الـللات المتكلمة ، لأن المعنى يسبب إليها عن خلاف الأولى  
ويستلزم التلخيص لأن المرلول فيه جهة الموضوع له ، ويعود الالتزام لأن المرلول  
فيه ليس جزءا منها وضع له اللفظة ، قولا هو كماله ،  
قال الآخر في شرح مسلم : «وترتيب هذه الـللات في القوة بحسب ترتيبها  
في البراءة ، فالأولى أقوى ، وهلم جرا » ١٢

- 
- (١) انظر مع التوامع مرجع ٢٥٥ مع المحل والناس
  - (٢) انظر التلخيص مع التوامع مرجع ١٥٥ والمتنوع في ١٥ ، وانظر مع التوامع مرجع ١٥٥
  - (٣) انظر حاشية المتن في شرح المحل مرجع ٢٣٩ ، (٤) انظر التلخيص مع التوامع مرجع ٢٣٩
  - (٤) انظر المحل مرجع ١٥٥ ، وفيه : «لا يلزم من وقوعه في سائر هذه
  - (٥) انظر في حاشية المتن : «شرح إبي برهان مرجع ١٥٥
  - (٦) انظر في حاشية المتن : «شرح إبي برهان مرجع ١٥٥



تبيينه

الأول: مما يجرد التبيين عليه التبريرين دلالة الالتزام و  
دلالة اللبنة عقلا وبتعلق بالواقع .

والبرهانين هما أن دلالة الالتزام متعلقة بمردول اللبنة ، فإن دلالة  
الأربعة على الزمنية لم تعرف إلا بعد فهم مردول الأربعة وتصوره .  
وأما دلالة اللبنة عقلا فإنها متعلقة بذات اللبنة ، فإن دلالة  
الكلام على وجود متكلم به إما عرفيا من ذات الكلام لا من مردوله  
بل إنها تعرف ولولم تعرف مردول الكلام أصلا ،  
ولم أخلص على هذه النقطة في شيء من الكتب التي أطلعت  
عليها ، والحمد لله رب العالمين .

الثاني : أن العهم في المطابقة والتضمن واحداً يسمى بالنسبة .  
إلى مجموع المعنى مطابقة ، وبالنسبة إلى جنس ثمة تضمنا ، والتضمن في ضمن  
المطابقة ، بقوله رأيت زيرا يراد دلالة واحدة ، إذا نسبت إلى تمام  
زير كانت مطابقة ، وإذا نسبت إلى جنس ثمة كإسمه مثلاً كانت تضمنا .  
ولنختم هذا البحث بقول ابن كحيب في القادرية :

ولبنة أو سواء ذو الدلالة	وفيها أقسمها إلى ثلاثة
وكيفية عقلية كجمعية	وأعتبر اللبنة الوضعية
باللبنة إن دلالة على المسمى	في المطابقة تسمى
وإن على جنس له قرينة لا	بالتضمن غداً قسماً
أو خارج عنه له ذهناً الزم	وهي التزام والزم ينقسم
لبني وغيره ، وهذا إلى	واسمها يحتاج واليها لا



## المبحث الثالث : دلالة الدفء شرعاً وما يلاحظ فيها .

ذكرنا في تقسيم الدال أن الدفء وغيره يدلان شرعاً ، لا يقترب العقل لا يقترب الواقع  
وهاتان غوطتان يلزم إثباتهما .

أما الدعوة الأولى فهي أن الدفء وغيره يدلان دلالة شرعية ، ودليل هذه الزكوة  
الواقع ، فإن الشرع عيى أسماء تسميات جادة بها لم تكن موجودة قبله كالأضحية والصلوات  
والجهاد وغيرها ، ونحن صنفنا العقود كصنفين أنكحت وزوجت النكاح ، كما  
غير الفاعل تنعقد بها الأيمان والطلاق والنفقة وغيرها .

وعين أموراً غير لفظية للدلالة على مقاصد كسكوت البكر لفظاً وكاللفظة  
لعقد البيع على قول من لا يشترط الدفء في العقود ، وكشف الثنا على الردة نحو الله ،  
وكسكوت الرسول صلى الله عليه وسلم على فعل أو وقع بين يديه على جوارحه ، وكذلك فعله صلى الله عليه وسلم  
على مشروعية ما فعله عالم يبرده من غير قصد .

وأما الدعوة الثانية فهي أن دلالة هذه الزكورات على أمرها لا تأتيها  
الوجوه وليست من قبيل العقل ولا الواقع ، والدليل عليها أن العقل لا يخلو في تسمية  
المسميات بأسماءها ، ولا يقطع بالتلازم بين السكوت والرضا ،  
وقد ذكرنا فيما مضى خلافاً في الواقع هل هو من البشر أو من الله تعالى ،  
وعلى القول بأن الواقع مجهود بشرى فإنه دلالة الزكورات إنما كانت بتوقيف  
عن الله تعالى ، وعلى القول بأنة الواقع من قبيل الله تعالى ، فإن هذه الزكورات تغاير  
دلالتها الشرعية دلالاتها الواقعية .

وأيضاً فإن هذه الزكورات أخذت دلالاتها من النص الشرعي ، بخلاف الموقوفات  
فإنها أخذت دلالاتها من ما تعارف الناس عليه ، ولهذا كان تاريخ الدلالة الشرعية  
معروفاً لأن الدلالة الشرعية بهذه الزكورات مقارنة للنزول والبيان ، بخلاف الدلالة الواقعية  
فلا تعرف مايتها غالباً ، ومن غير الغالب بعض المصطلحات الفنية التي يعرفها المتخصصون .  
نعم تنقسم هذه الدلالة الشرعية إلى سبعة بقية كدلالة الصلاة على محنتها الشرعية



وتفهم كدلالة الصلاة بمعناها شرعاً على كل ركوع من أركانها ، والتزام كدلالة  
الصلاة بمعناها الشرعي على قوتها ،

وينبغي أن ننبه إلى التبريد في ما عينه الشارع للدلالة كما ذكرنا  
هنا وليس مصطلحات البقاء ، فإنه هذه الأخيرة داخلية في الوضع ينبغي على  
ما ينبغي على غيرها من مصطلحات البقاء.



# البطل الثاني

في مراتب الرلالة من حيث المردول به  
وتحت تمهيد وثلاثة مباحث



# تمهيد

عقدنا الفصل السابق لم يأتب المذلة من حيث الذل، ونحو البهائم التي  
دلالة الذل، والآية نعت هذا الفصل لم يأتب المذلة من حيث المثلول به  
والمقصود منها ما أتب المذلة بالذلة، باعتبار ما أتب قبل الرخول في  
تجصيل هذه المراتب إلى التفرقة بين دلالة الذل والمذلة به، وهما ما  
منهجهما في هذا التمهيد (أ) شاء الله تعالى، فنقول:

أما دلالة الذل، وقد علم مما تقدم أنها ما يعرضه المصالح منه سواء  
أشتركتها في بعضها بالذلة أو رجعنا على عدم اشتراك حصولها في قولنا إنه  
يرك إذا كان بحيث يفهم، على الخلاف السابق،

وأما المذلة بالذلة فهي استحالة المتكلم لم يذل الخضر الز  
هو إجماع الشامع، سواء استعمله المتكلم في موقوفه أو نقله إلى غيره،  
ومن هذا ينشأ تعيين نعلم أن بينهما فرقاً مهما:

(١) أن دلالة الذل تتعلق بالشامع، أما المذلة به فتعلق بالشكل.

(٢) أن محل المذلة بالذلة هو محل النقص من المتكلم، أما محل دلالة فهو  
محل الرد والخلاف الشامع.

(٣) أن دلالة الذل تكون عقلية وجمعية ووضعية أما المذلة به  
فلا تكون إلا وضعية.

(٤) أن المذلة بالذلة تشترك لها الإرادة، بخلاف دلالة، فإن الشغال  
يرك على مخرج صاحبه وهو غير مقصود، وقوله هذان النائم، ونحوه العقل.

(٥) أن دلالة الذل تنقسم إلى محابقة وتظن والتزام، أما المذلة به  
فتنقسم إلى حقيقة ومجاز.

ومن كمال الفرق بين هاتين المذلتين الفرق بين الوضع والاستعمال

أما الفرق بين المذلة والذل

في شرح الأصول (ص ٢٦)

أما الفرق بين المذلة والذل في شرح الأصول (ص ٢٦) وأما الفرق بين المذلة والذل



والحمل والنقل ، لأنها متواتر هاتين الدلالاتين ، فنقول :

فترجيحنا فيما مضى " أن الوضع يقتصر بتعيين أمر للدلالة على سواة ، و  
إذا أوردنا تعريف الوضع في خصوص الأفعال قلنا هو جعل اللفظ دليلًا على  
على المعنى ، والمقصود بالمعنى هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان لغويًا أو عينيًا ،  
فما هو موضوع المعنى مثل الأفعال والمصادف والوصافي وبقية المشتقات <sup>والمشتقات</sup> والموضوع للعين  
كالاسماء لم تجل ، نعم قد نزل الأوصاف المشتقة على أعيان ، ولكن الدلالة عليها  
يرجع إلى التعلق بالمعنى ، لأن دلالة خبرها على المعنى سابقة على نزولها إلى الخارج الذي  
دلت به على الفعل أو المفعول أو غيرها .

كل هذا إن قارنته لانتد على المجهول منه أولًا لخلق ، وإذا كان منقولاً  
والنقل قسم من الاستعمال كما سيتضح فيما يلي .

وأما الاستعمال فهو التعيين باللفظ عن المعنى متعلقًا ، سواء كان موضوعًا  
للفظ في الأخبار حينئذ يسمى حقيقة ، أو غير موضوع له ولا كنه محقق بما يرد  
على نقله عنه وحينئذ يسمى مجازًا ،

فعل من هذا أن الاستعمال يقابله الاستعمال وأنه أعم من الوضع متعلقًا ، لأنه  
يتناول ويتناول النقل ،

كما علم من هذا أن النقل هو استعمال اللفظ في غير موضوعه الأصلي ،  
وحينئذ إما أن تغلب دلالة - بجز النقل - على المنقول إليه ، فيسمى منقولاً ، و  
يُوصَل فيه باعتبار الناقل ، وإن كان الناقل هو الشارع فيمنع لفظًا شرعيًا ، وإن كان  
الناقل أهل اللغة ، سمي لفظًا عرفيًا عامًا ، وإن كان الناقل أهل الاصطلاح  
في فن معين ، سمي لفظًا فنيًا خاصًا ، أو اصطلاحيًا ، والخلق الوضع الغرض  
- كما سبق - على هذين القسمين الأخيرين اصطلاح .

ولما أن لا تغلب دلالة - بجز النقل - على المنقول إليه ، بل تبقى دلالة  
على موضوعه أغلب ، فيسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة ، وبالنسبة إلى



المنقول اليه مجازاً ، ومنه صرحوا في الأصول الأول من هذا الفصل شاء الله تعالى .  
 وإنما الحل فهو اعتقاد الشامع أن مراد المتكلم من قوله هذا المحض ،  
 أو أنه هذا المحض مشغل على مراده ، في الأول ، لنا اعتقاد المال كمالاً ، مراد الله  
 تعالى بالفردية قوله : « والمخلقتين يترتب عنهما نهي عن ثلاثة قروء » ، الأخفان  
 واعتقاد المحض ، والمضيق أن مراد المحض ، وبذلك لا الفرق في الوضع اللغوي  
 مشترك بين القهر والحيف ، من استعماله بمعنى التهم قول الأعشى :  
 أي كراهم أنت جاشم غيرة      تشن لأقطعا عزم عن أنكا  
 مودة غالا وفي الحور رقة      لنا ضلع فيها مرقوم نساكنا  
 ومن استعماله بمعنى الحيف قول الزجاج :  
 يارث ذم حنق على قارض      له قروء كقروء الحائض  
 يعني : يسيل من حنقه له دم كدم الحائض .  
والثاني : كحل الشايع المشترك على جملة معانيه عند التجدد من القروء الحائض  
 لا استعماله على مراد المتكلم .  
 ومنه يعلم أنه لا خلاف في ذلك على ما وضع له أولاً ، من لالة البركة ، وأما  
 الحلاقه على ما نقل إليه من الولاية بالبركة ، وأن الاستعمال شامل لهما ، وأن العمل عمل  
 لهما ، والله أعلم .

(١) في نسخة الأصول مع الشيخ رحمه الله . (٢) لالة في نسخة الأصول .  
 (٣) وفي نسخة الأصول رحمه الله : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » .  
 (٤) في نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » .  
 (٥) في نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » ، وفي نسخة الأصول : « فبذلك لا يبعد » .



النجاة الأولى الحقيقية والنجاة

المعققة لغة : وحيدة بمعنى الباعلة والمفعول محقق إذا زجر و  
ثبت ، فلهذا ما بعض ثابت أو مثبتة (١)

وإلهاماً: الذي المستعمل فيما ذكره.

النجار في الدخنة: فيقول المصور أو الزمان أو المكان فجار بعض عبق.

وإشراكه في الدولة المستعبد في غير ما كان له من حصة مما كان يملكه من الميراث.

أما في المتن المنقول عنه والمعنى المنقول إليه . فنحن في تعديته إلى الوراء

مثلاً، فإنَّ الجمع قبل النقل موضوع للنظم الصغير، ولاخير الواسع، فهو عا -

الأضداد، وتسمية الولد به نقل لمعنى ما وضع له ولأنه لا يستحق مجازاً

العلماء هي العلاقة التي تجمع بين المحدثين المنقول عنهم والمنقول اليهم

وتنقسم الحقيقة والمجاز باعتبار المستعمل إلى أربعة أقسام:

لأن المستعمل إنما أن يكون هو واضع الدفعة أو هو الشارع، أو أهل العرف

العام، أو أهل العلم الخارجين إلى الاصطلاح.

فاستعملوا في الأسماء التي لا تسمى إلا بالحيوان المبدع من الخلق من حقيقة

الخوف واستعماله الثلاثة على البحر الشجاع على الخوف

١٥) واستعمل الرطل الحار في الام لالته على العبادة المضمومة حقيقة

وإستخرجها إلى الألف على الدعاء صبحا ومساء

و ما يستعمل في اوقاف الزاوية الدارلالتة على ما اصابه من حقيقة ثم في سنة

ما من عبد من العباد الا عليه ذماما من رب عز وجل

وَالْحُكْمُ بِالْإِشْرَافِ عَلَيْهِمْ

وَأَسَدُ هِمَالِ لَقِيَهُ الْبَقَاءُ لِلرَّوْلَانِ عَلَى الْخَيْمِ

المستحب في اجابتهما الدعاء بغير حرقه حتى يروى حرقه

الكتاب في تاريخ العرب من قبل الإسلام، ١٩١٩، و١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣

Chlorophyll *a* and *b* contents were determined by spectrophotometry using a Shimadzu UV-1601 spectrophotometer.

10-47-48, 1948, 1949, 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628





أما ما جلا وحلا مع النسيان من أصح الجماعة تعريه

١٥ - الحلال اسم الشيء على مجازيه، كقول الرازي عن الحزب الذي لا يقدح في الدين: ١٥ - الحلال اسم  
الشيء على ما يجوز له من غير أن يكون له أصل غير ذلك. ١٦ - تسمية الشيء باسم أفعاله التي لا تتغير  
غويته وقاتوا البصائر أموالهم. ١٧ - تسمية العمل باسم الحال غويته. ١٨ - تسمية الشيء  
بما هو عليه غويته. ١٩ - تسمية الشيء باسمه الذي هو عليه. ٢٠ - تسمية الشيء  
بما هو عليه غويته. ٢١ - تسمية أحد البعيرين باسم الآخر كقول الشاعر:

أكلت من ثلثي أرطى بعضي  
بغيره فهو القرح بحجة النسيان

٢٢ - الحلال المزية في الأشياء ما إذا بها العجوم غويته. ٢٣ - تسمية  
الشيء باسم حقه كتسمية الدرع بالسليم والمهملكة بالهجازية. ٢٤ - الحلال التوجه على قبال  
الاتصاف به كتسمية النخيل في الزجاجة مسترغا. ٢٥ - حوزة بعض الأداة أو ما غويته يستلزم  
الشيء يحكم أن تفضلوا أو لثلاث تفضلوا. ٢٦ - زيادة بعض الأداة أو ما غويته ليس كمثلها  
أي ليس مثله شيء.

هنا ما جلا وحلا مع النسيان من أصح الجماعة تعريه  
٢٧ - الحلال المزية في الأشياء ما إذا بها العجوم غويته. ٢٨ - تسمية  
الشيء باسم حقه كتسمية الدرع بالسليم والمهملكة بالهجازية. ٢٩ - الحلال التوجه على قبال  
الاتصاف به كتسمية النخيل في الزجاجة مسترغا. ٣٠ - حوزة بعض الأداة أو ما غويته يستلزم  
الشيء يحكم أن تفضلوا أو لثلاث تفضلوا. ٣١ - زيادة بعض الأداة أو ما غويته ليس كمثلها  
أي ليس مثله شيء.

٣٢ - الحلال المزية في الأشياء ما إذا بها العجوم غويته. ٣٣ - تسمية  
الشيء باسم حقه كتسمية الدرع بالسليم والمهملكة بالهجازية. ٣٤ - الحلال التوجه على قبال  
الاتصاف به كتسمية النخيل في الزجاجة مسترغا. ٣٥ - حوزة بعض الأداة أو ما غويته يستلزم  
الشيء يحكم أن تفضلوا أو لثلاث تفضلوا. ٣٦ - زيادة بعض الأداة أو ما غويته ليس كمثلها  
أي ليس مثله شيء.

وقد ينلو الدقة عن كونه حقيقه أو مجازاً وذلك في الأغلام، وفي أول  
الاستعمال، وهذا الأخير إنما يتصور على القول بأن اللغة موضع البشر،  
وكل مجاز له حقيقه بخلاف العكس كما يعرف من التعريفيين.  
وقد تنعقد الحقيقه في استعمال اللغة الواحد كما هو حال المشتق  
فإنه حقيقه في جميع مقانيه، كما سيظهر إن شاء الله تعالى.



## المبحث الثالث : في وجود الحقيقة والخيال

قد ذكرنا في المبحث الماضي أن الحقيقة تنقسم بحسب المستعمل  
(إلى أربعة أقسام ، فنلاحظ الأقسام الأربعة ثلاثة منها على التقادير وهي :  
الحقيقة اللغوية ، والعربية العامة والعربية الخاصة ، أما القسم  
الرابع وهو الحقيقة الشرعية فيختلف في وجوده مع الاتفاق على امتداده  
والخلاف في هذه القسم على أقوالهم :

١) عدم الوقوع مطلقا . بمعنى أن الشارع لم يستعمل لفظا لم يستعمله  
العرب قبل نزول الشرع ، ولم ينقل لفظا كانت العرب تستعمله عن مولود ،  
الأول ، والصلاة مثلا إنما استعملها الشارع بمعنى الرعاء ولا كانت أدلة  
وقرائن على قيود مضادة للمعنى اللغوية ، قال بهذا أبو بكر الباقلاني ؛  
٢) الوقوع مطلقا ، بمعنى أن الشارع أتى بمعار وحقائق جديدة ، فبعض  
لهذا أسماء جديدة ، كما يسمى المولود باسم جديد ، وما كان مستعملا لدى  
العرب قبل استعمال الشارع له ، فإن استعمال الشارع له مستقل تماما  
عن استعماله اللغوي ؛ باستعمال الشرع له أنه حقيقة وإيسر مجازا لغويا ،  
قال بهذا المعناني ، وقسموا الألفاظ التي استعمالها الشارع إلى حقائق  
شرعية ، أجريت على الأفعال كالصلاة والزكاة ونحوها ، وإلى عقائف  
دينية ، أجريت على أفعال عليين كالؤمن والكافر والباسق .  
٣) الوقوع الأب في لفظ الريبان فإنه باق على معناه اللغوي ، قال به أبو

إسماعيل الشيبازي .

٤) الوقف ، قال به الآمري .

٥) وقوع الحقائق الشرعية دونه الرئيسية ، قال به ابن الحاجب .

(١) انظر إرشاد السامع ص ١١٠ .

(٢) انظر المحرر في أحكام الأفعال ص ١١٠ ، وشروح تنقيح الوصول ص ١١٠ .

(٣) انظر المعتمد في شرح الأفعال ص ١١٠ .

(٤) انظر شرح التلخيص ص ١١٠ .

(٥) انظر إرشاد السامع ص ١١٠ .

(٦) انظر التلخيص مع شروح المعتمد والشرح ص ١١٠ .

(٦) الوقوع على أنها عقائد شرعية مجازات لغوية ، اختاره الأورد  
 - أمّا القول الأول فربما أه الشارح لو وضع العلم لم تكن كلام العرب  
 أو نالها عن الأسماء لغة العرب لكأننا نلنا الألفاظ غير عربية ، و  
 أكثر العقائد الشرعية وأرد في الفراء ، والفراء أنه كلف عربياً ، فعلم  
 أنه الألفاظ الواردة فيه معروفة للغة معروفة المعنى لدى العرب فهو  
 باقية على حالها في لغتهم<sup>(٧)</sup>

وأما القول الثاني فربما أنه من المحتمل أن الشرع أتى بأحكام  
 وعنايات ومعاملات لم يكن لدى العرب ، وإثارة اللغة التعيين في  
 المعاني ، فلا بُد من وضع أسماء تدعي تلك المعاني الجبرية كما  
 يوضع للوليد ميلاد اسم يعينه ، وحينئذ تكون تلك الأسماء حقيقة  
 في معنيتها ، لا في بنية وبين الأعلام ،

وقد عرفت أبو الحسين الاسم الشرعي فقال : « هو ما استفيد بالشرع وضعت  
 المعنى ، وقد عرفت ذلك أن يكون المعنى والاسم لا يعرفها أهل اللغة  
 وأن يكونوا يعرفونها غير أنهم لم ينعوا الاسم لربط المعنى ، وأن يكونوا  
 عرفوا المعنى ولم يعرفوا الاسم ، كل هذه الأقسام داخل فيما ذكرناه »  
 وأمّا القول الثالث وهو ما ذهب إليه الشيرازي فقد ذكر أنه يفرض  
 به التحريم ما ذهب إليه المعتزلة ، لأنهم قد جعلوا الصحابة في منزلة بين  
 المنزلتين ، قال : « بقيل لهم : إن الإيمان في اللغة التصديق ، وهو لا يشرط  
 موحد ، فقالوا : إن هذه حقيقة في اللغة ، وقد نقل في الشرع إلى غيره فيجعل  
 اسماً لم يتركب شيئاً من المعاص ، فهي أتركب شيئاً منها خارجة  
 الإيمان ولم يبلغ الكفر » ثم قال : « وليكن لنا أن نحترم هذه المسألة -  
 فنقول : إن الأسماء منقولة إلا هذه المسألة ، كما نقول في الأمر ، يقتضى الوجود  
 وإن كان فيه ما لا يقتضى الوجود »<sup>(٨)</sup>

(٧) في الجمع السامع : أي الجمع الذي يسمع  
 (٨) في الجمع السامع : أي الجمع الذي يسمع

(٩) في الجمع السامع : أي الجمع الذي يسمع  
 (١٠) في الجمع السامع : أي الجمع الذي يسمع



وأما القول الرابع وهو ما ذهب إليه الأئمة من القولين الأول والثاني : « وادعوا عرف ضعف المخزومية »  
العاثي ، فالعرف عزيز في دلائل انه هو (مكان كل واحد من المذهبين ، وأما ترجيح  
الواقع منهما فمعي أن يكون عنده تحقيقه .»

وأما القول الخامس وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب من التفصيل بين  
الأسماء الشرعية والأسماء الدينية ، فهو قريب مما ذهب إليه الشيرازي إلا أنه  
أعظم منه ، ولم يستدل لما ذهب إليه إلا بأبطلان دليلي الباقلاني والمعتزلة ، وأما  
في المختصر : « الشرعية واقعة خلافًا للقاضي ، وأثبت المعتزلة الدينية أيضًا .» ثم  
ناقض ما استدل به القرواني .

وأما القول السادس وهو ما ذهب إليه الرازي من جعلها حقائق شرعية  
مجازية لغوية ، فهو جمع بين دليلي القولين الأول والثاني ، مع أنه لم  
يصرح بهذا البتة الباقلاني ، بل حاول تفسير دليله .

إذا عرفت هذا عرفت **هنا** أن أصل المسألة يدور على القولين  
الأول والثاني وأنه الأقوال الأربعة الأخرى إما من محاولات للجمع بين  
دليليهما ، وأنا أختار ما ذهب إليه الرازي في الجمع ، ولعل القارئ إذا  
تأمل مناقشة الريللي يوافقني على ذلك .

- المناقشة : أما ما استدل به الباقلاني ، فنوقش بأنه لا يلزم من استعمال  
الشارع للفظ « آية » على القواعد العربية معنى جريدي أن يكون ذلك اللفظ بصيغ  
الاستعمال الجريدي غير عربي . ولو سلم فإنه يكون هذه الالفاظ غير عربية وهي  
واردة في القرآن لايناك في كون القرآن عربيًا الورود الإعلام الجمعية هي ، وهذه  
الالفاظ على هذا زعمهم ، والقصود بكون القرآن عربيًا الغالب ، والقرآن  
مصدر . يمكن على كل المقروء وعلى بعضه .

وله قال سليمان لأكثر الشارح إذا استعمل لفظ « آية » بمعنى جريدي لزم أن يبين

لنا مراده ، ولو بينه لنقل اليه نواتر ، اذ لا يغير الاحاطة القاطعة .  
فلما فرغهم مراده بالفرائض كما يعبرهم الاحاطة اللغة ،  
واقاما استعمل به المعتزلة فإنه أحضر مدعوهم ، وإن مدعوهم تقطع  
أن الشارع أتى بالعامة جبرية وتحتفظ اسماء المتعاني الجبرية التي جاء  
بها هي تلك الالفاظ ما كان العرب يعبرونه ولا كنه ثقل لها ما على مرلوله  
لربهم ، ومنهم من يكسر يعبرونه أصلا ، والأول لا محالة  
الجبرية ومرلوله القريم .

فهذه الدعوى تشمل ثلاثة أمور هي : ( ١ ) أن الشارع أتى بمعاني جبرية  
وعين للثلاثة  
على بعضها الالفاظ كانت مستعملة  
لدى العرب في معان أخرى . ( ٢ ) أنه لا علاقة بين المعاني الأولى والمعاني الجبرية  
لهذه الالفاظ . ( ٣ ) أنه استعمل الالفاظ لم تكن معروفة لدى العرب .  
أمّا الأمر الأول فهو الزعم ببل عليه هذا الريل ، وأمّا الأمر الثاني  
فإنه إن كان على مقتضاة ، وهما بالحلان ، أمّا الثالث فقرر ثبت بالاستقراء  
الثام أن الشارع لم يستعمل الالفاظ لم تكن معروفة لدى بعض العرب ،  
وأمّا الثالث فمراد بوجود العلاقات بين المعاني السابقة واللاحقة ولهذا  
لم يشكل شيء من الالفاظ الشارع على العرب ، ولم يستعملوا عن معنى كلمة  
من القرآن .

وإذا ثبت النقل عن المعنى الأول وثبتت العلاقة بينه وبين الثالث  
كانت الالفاظ الشرعية مجازاً لغوياً حقيقة شرعية ، فظهر بهذا رجحان ما ذهب  
اليه الرازي ،

وأمّا ما ذهب اليه الشيرازي ، وما ذهب اليه ابن الحاجب ، فتفصيل  
للا دليل عليه مبنية على مزهب الأشاعرة ، وغيرهم من جهة العقائد ، من ثم  
دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وهذا مخالف لما عليه سلف هذه الأمة  
وأكثر أئمتها من دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وقرأورد البخاري رحمه الله  
في صحيحه . وخبره - من الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وكلام السلف



الشيء الكثير، والله أعلم.

أمّا الجواز فقد أنكّر وجوده في لغة العرب أصلاً أبو اسحاق الأصمعي  
وقال لو كان فيهم لزم الاختلال بالتفاهة إذ قد غلبت القرينة، وروى هذا القول  
أيضاً عن أبي علي العباسي، كما نقل عنه خلافاً وأما الجواز غالب على اللغتين  
وقد أثبت الجواز في اللغة - أي قسم الكلام إلى حقيقة وعجاز - جملة  
العلماء من عصر الإمام أحمد إلى زماننا هذا، وسار على ذلك المؤلفون في  
الأصول والبلاغة والتفسير وغيرهما من العلوم  
وقد أنكّر هذه القسمة شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم  
انتقيا لمذهبهما الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الغنقي في كتابه منع  
جواز الجواز، وقدم على هؤلاء كلاماً مني الآخرون أنه مجاز أسطوري أمّا ألب العريية  
ثم إن القائلين بالجواز في اللغة اختلفوا في وقوعه في النصوص الشرعية  
على قولين هما:

- (أ) ما ذهب إليه الجمهور من وقوع الجواز في نصوص الكتاب والسنة، وهو رواية عن الإمام أحمد، قال ابن الجوزي: «وقد ألقى عن الإمام يحيى بن النعمان وأكثر أصحابه».
- (ب) ما ذهب إليه الظاهرية، وأبو الحسن الغزالي وأبو عبد الله بن خلدون وأبو الفضل التيمي من المناطقة، ومحمد بن عوف بن منزه وعمر بن سعيد البلخي وغيرهما من المالكية، فمنع وقوع الجواز في النصوص الشرعية، وقد روى عن الإمام أحمد أنه ليس في القرآن من الجواز شيء.

- 
- (1) انظر مجموع المؤلفين مع في التاريخ من كتب الأهل من أصحابه.
  - (2) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (3) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (4) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (5) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (6) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (7) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (8) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (9) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.
  - (10) انظر (مأاد العبد) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 1، ص 100، و (مجموع الفتاوى) ج 2، ص 100.

أما المشتبهون المجاز في النصوص الشرعية فقد استدلوا بوقوعها  
فيها لا يخص من الآيات والأخبار، منها ما تقدم في الجملة السابق  
ومنها قوله تعالى: «فوجدوا فيها جوارا ليس يران ينقض» وقوله تعالى:  
«واذ يضر لم يمنع الزل من الرحمة» وقوله تعالى: «نجم من قسما الانهار»  
وقوله تعالى: «استغل الرأس شيئا» وقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات» و  
قوله تعالى: «أوحاء أحد منكم من الغائب» وقوله تعالى: «فإذا أفضا الله»  
لباس الجوع والخوف» وقوله تعالى: «فتحمي رقية» إلى ما لا يحصى والآيات  
وكما ورد في حديث أم زرع: «زوجي عظيم الرماح محبوب الخباد قريب البيت  
من الناد» وكقوله على الله عليه وسلم: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر لي  
له ما تقدم من ذنبه» وقوله على الله عليه وسلم: «أسر عكرا لموقاة الخولك يوما»  
وقوله عليه وسلم: «وهم يؤمنون قسواهم» إلى غير هذا من الأحاديث الكثيرة جدا.  
قال ابن قدامة: «وهذا كله مجاز لأنه استحصال اللوح في غير موضعه  
وقر منق بقر كتابي، وعرف سلم وقال لا اسميه مجازا، فهو مني في عبارة  
لا فائدة في المشاهدة فيه»

كما استدلوا أيضا بأن القرآن من بلغة العرب من أكثر أساليبهم  
استحالة في لغتهم، ومن أبيي الحاسي في غلها باتهم  
وأما الناجون فقد استدلوا بأن المجاز يصرفنا فيه، وإذا كان  
كزلا فهو كذب، والكذب على الله محال،  
كما استدلوا أيضا بأنه يلزم على إثبات المجاز الكثير من القاموس  
كتعجيل آيات الصلوات وإحاديثها برعوى أنها مجازات، و

١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣	الآية ١٠٠ من سورة النور
٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦	الآية ١٠٠ من سورة النور
٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩	الآية ١٠٠ من سورة النور
١٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	١١	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٢	الآية ١٠٠ من سورة النور
١٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٥	الآية ١٠٠ من سورة النور
١٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٨	الآية ١٠٠ من سورة النور
١٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢١	الآية ١٠٠ من سورة النور
٢٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٤	الآية ١٠٠ من سورة النور
٢٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٧	الآية ١٠٠ من سورة النور
٢٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٢٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٠	الآية ١٠٠ من سورة النور
٣١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٣	الآية ١٠٠ من سورة النور
٣٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٦	الآية ١٠٠ من سورة النور
٣٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٣٩	الآية ١٠٠ من سورة النور
٤٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤٢	الآية ١٠٠ من سورة النور
٤٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤٥	الآية ١٠٠ من سورة النور
٤٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٤٨	الآية ١٠٠ من سورة النور
٤٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥١	الآية ١٠٠ من سورة النور
٥٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٤	الآية ١٠٠ من سورة النور
٥٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٧	الآية ١٠٠ من سورة النور
٥٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٥٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٠	الآية ١٠٠ من سورة النور
٦١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٣	الآية ١٠٠ من سورة النور
٦٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٦	الآية ١٠٠ من سورة النور
٦٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٦٩	الآية ١٠٠ من سورة النور
٧٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧٢	الآية ١٠٠ من سورة النور
٧٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧٥	الآية ١٠٠ من سورة النور
٧٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٧٨	الآية ١٠٠ من سورة النور
٧٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨١	الآية ١٠٠ من سورة النور
٨٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٣	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٤	الآية ١٠٠ من سورة النور
٨٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٦	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٧	الآية ١٠٠ من سورة النور
٨٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٨٩	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٠	الآية ١٠٠ من سورة النور
٩١	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٢	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٣	الآية ١٠٠ من سورة النور
٩٤	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٥	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٦	الآية ١٠٠ من سورة النور
٩٧	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٨	الآية ١٠٠ من سورة النور	٩٩	الآية ١٠٠ من سورة النور
١٠٠	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٠١	الآية ١٠٠ من سورة النور	١٠٢	الآية ١٠٠ من سورة النور



أن المقصود بها التوازن، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>

وقد جعل ابن القيم الحجاز أمراً للخواص الأربعة القهوجية بها أهل  
التأويل معاً قل الذين<sup>(٢)</sup>

وقد خص شيخ الإسلام مائة صفحة تقريباً في تقسيم الكلام إلى  
سقيقة وحجاز، بالإضافة إلى ما في قم في كتبه وفتاويه من ذلك،

والشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي كتابه: «منع جواز الحجاز  
في المنزل المتعبد والأعجاز» بالإضافة إلى ما في قم في كتبه أيضاً من ذلك.

وقال ابن تيمية: «وتكاد حال هذا التقسيم إصلاح عادت بعرا نقض

القروء الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، و

لا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كماله والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة و

الشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبو عمرو

ابن العلاء وغيرهم، وأول من عرف أنه تكلم بذلك الحجاز أبو عبيدة هجر بن

المثنى»<sup>(٣)</sup> إلى أن قال: «وكذا سائر الأئمة لم يوجد في كلام أحد منهم إلا

في كلام أحمد بن حنبل، وإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: «إنا

وعنى» ونحو ذلك في القرآن: «هذان من مجاز اللغة»، يقول الرجل: إنا

سنفعل، إنا سنفعل<sup>(٤)</sup>»

ومع هذا النفي فقد ذكر البلاغي عن أبي حنيفة والشافعي أنها

أثبتا الحجاز في القرآن،<sup>(٥)</sup>

وذكر صدر الشريعة عن أبي حنيفة وطائفة ما يفهم منهم أنهم

تكلموا بهذا الإصلاح حيث قال: «الحجاز خلقاً عن الحقيقة في حق التكلم

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما في حق الحكم» والله أعلم.

(١) انظر في مجموع الفتاوى ج ١ ص ١٠٠.

(٢) انظر الفتاوى ج ١ ص ١٠٠.

(٣) انظر مع اصراء السيرة ج ١ ص ١٠٠.

(٤) انظر أحكام القضاة ج ١ ص ٦٩.

(٥) انظر التلخيص مع شرح الشرح ج ١ ص ١٠٠.

(٦) انظر التلخيص مع شرح الشرح ج ١ ص ١٠٠.

(٧) انظر التلخيص مع شرح الشرح ج ١ ص ١٠٠.

و نعيم هذا ما سنورده في المبحث الآتي في تعارض المجاز الراجح والحقيقة  
 المجموعة من أن أبا حنيفة وأبا أيوب هما مختلفان في الترجيح حينئذ<sup>(١)</sup>  
 هذا، وقررت شيخ الإسلام ابن تيمية على الذين أثبتوا المجاز  
 في اللغة ونحوه في النصوص الشرعية، فقال: «والمقصود هنا أن الذين  
 يقولون ليس في القرآن مجاز إن أرادوا بذلك أن قوله: «واسأل القرية»  
 أسأل البرية والعبر، المعاشم، ونحو ذلك مما نقل عنهم بقراءاتهم  
 وإن جعلوا اللفظ المستعمل في معنى غير القراءة مجازاً وفيه ليس مجاز  
 بقدر أخذوا أيضاً، وإن قصروا أن في غير القراءة من المبالغات والمجازات  
 والألغاز التي لا يحتاج إليها، ونحو ذلك مما يقره القراء عند قراءتهم في ذلك  
 وإن قالوا في تسمية تلك الأمور مجازاً بخلاف ما يستعمل في القراءة ونحوه من كلام  
 العرب، فهذا اصطلاح هم فيه أقرب للصواب من جعل أكثر كلام العرب مجازاً»



## المبحث الثالث: في تعارض حقيقة الجار واللبس

اعلم أن الأصل في الكلام الحقيقة، ويعمل عنه الجار لصلته في اللغة أو المعنى.

والأول: كصالح الشجاع أو القافية أو الوزن أو لكون اللفظ الحقيقي غيره صحيح لثقله أو غرابته.

والثاني: كالتعظيم في نحو قال معي الأمير، وكالتحقير في النعير في قصة العجاجة بالغائده، أو لكونه الجار أبلغ من الحقيقة كما في الاستغارة وهو: الجار الذي علاقه الشبه، فإذ قولنا رأيت أسرا معي أبلغ من قولنا رأيت إنسانا كما سري معي.

فإذا دار اللفظ بين الحقيقة والجار: فإنه يحمل على الحقيقة <sup>(١)</sup> و  
حمل بعضهم قوله تعالى: <sup>(٢)</sup> ولما تكلموا ما تكلم به إلا أنهم والنساء <sup>(٣)</sup> على  
الحقيقة والجار معاً، وذلك في من تكلم، أي أباؤكم، والحقيقة تفسر تكلم بوجها  
والجار تفسرها بالعقد.

وإذا كان الجار تراخيا على الحقيقة فهو موهوم، فقال أبو حنيفة  
الحقيقة أولى، وقال أبو يوسف الجار الراجح أول <sup>(٤)</sup>

وقرنهم كل هذا السيوطي في الكوكب الساطع بقوله:

وإنما يؤشر لنقلها أو لبشاعة بها أو بقلها

أو شهرة الجار أو بلاغة أو غير ذلك المصعب أو قافيته

ولا إله الحقيقة استيالات معتبرا، وحالها أمر ثابت <sup>(٥)</sup>

إذا عرفت هذا فاعلم أن الخلل في فهم الكلام ينبني على خمس احتمالات  
في اللفظ هي:

(١) أن اللفظ الأول راجح (٢) آخر (٣) ٤٧١

(٤) نفس الموضع (٥) ٤٧٢

(٦) ١٠٥ من سورة النساء

(٧) في قوله راجح آخر ٤٧٣

(٨) الكوكب الساطع حكم مع الموضع في قوله راجح آخر ٤٧٤

- (أ) احتمال التخصيص، وهو قصر العام على بعض أوقافه كقوله: «كنا سبعة»  
 (ب) احتمال الجواز، والمقصود به هنا الغرض، وقوله:  
 (ج) احتمال الإحصار، وهو أن يسقط في الكلام شيء، يرد عليه الباقي،  
 (د) احتمال النقل بالشرح أو العرف، والمقصود به الحقيقة الشرعية والعرفية،  
 (هـ) احتمال الاشتراك، والمقصود به حذف اللفظ الأكثر من معنى في  
 الحقيقة الغريبة،<sup>(١)</sup>

ووجه الخبر أنه إذا انتفى احتمال الاشتراك أو النقل، كان اللفظ موضوعاً  
 لمعنى واحد، حقيقة فيه، وإذا انتفى احتمال الجواز والإحصار، كان  
 المراد باللفظ ما وضع له، وإذا انتفى احتمال التخصيص، كان المراد باللفظ  
 جميع ما يتناول، وعين ذلك لا يبقى خلاف في فهم.

ويبين هذه الاحتمالات الخمس عشرة أنظاراً تتضح فيما يلي:  
 (أ) إذا تعارض التخصيص والجواز، والتخصيص أولى، لأنه إذا علم على التخصيص  
 وجهل المخصص أجماعاً على عموم، فحطوا بالمتكلم، وزيادة عليه، أما إذا  
 علم على الجواز وجهل القرينة، فإنه يبره على الحقيقة فلا يحل مراد المتكلم،  
 مثاله: قوله تعالى: «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»، إذا حمل على  
 التخصيص فخر منه الناس، وإذا حمل على الجواز كان المراد: مما لم يذكر تعبيراً  
 عن الزنج بما يلازمه وهو التسمية، فيحل ذبيحة النذر المحل للتسمية على حمل،  
 على الجواز، فكان حمل على التخصيص أولى.

(ب) إذا تعارض التخصيص والإحصار، والتخصيص أولى، لأنه الجواز أولى من الإحصار  
 كما سيأتي، والتخصيص أولى من الجواز كما قد مر.

مثاله: قوله تعالى: «كلوا مما أمسك عليكم»، إذا حمل على التخصيص فخر  
 منه ما قرر عليه ولم يُزَجر، وإذا حمل على الإحصار كان المراد: من أجل أن أمسك  
 وحلية موضع قيم الكلب محل خلاص، فكان التخصيص أولى.

(١) انظر لعمدة الاحتمالات في التخصيص ج ١ ص ١٤٧  
 (٢) انظر التعليل ج ١ ص ١٤٨ وأيضاً التعليل ج ١ ص ١٤٩



(٣) إذا تعارض التخصيص والنقل، فالنقل أولى، لأنه أولى من المجاز والمجاز أولى من النقل، كما سيأتي.

مثاله: قوله تعالى: «وَأَحْمِلْ لِمِ الْبَيْعِ» إذا حمل على التخصيص فخص منه البيوع العاسرة، وإذا حمل على النقل، قيل: نقل الشارع البيع إلى ما استجرح الشروك، فما شرطه استجماعه لها قيل: على الأول، لأنه الأصل عدم جسامه، لا على الثاني، لأنه الأصل عدم استجماعه للشروط.

(٤) إذا تعارض التخصيص والاستثاء، فالنقل أولى، لأنه أولى من المجاز، والمجاز أولى من الاستثاء كما سيأتي.

مثاله: قوله تعالى: «فَلَا تَكُونُوا كَالْحَبَابِ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثَنِي وَثَلَاثُ قُرْبَاجٍ» فإن ما لحاب، إذا كان قعناؤه ما مالت إليه النفوس، حمل على التخصيص، فخص منه الحمر مات، وإذا كان معناه: ما حمل، حمل على الاستثاء، فعلى الأول للبعد التراجع بأربع.

(٥) إذا تعارض المجاز والإخبار، فالجواز أولى، لأنه الحقيقة تعين على فهمه، وقيل هما سواء، لا احتياج كل واحد منهما إلى قرينة تمنع المخالفة من حمل اللفظ على الظاهر، وهذا الأخير اختيار الرازي.

مثاله: قول الرجل لعبه الزه هو أس منه: هذا ابنه، إذا حمل على المجاز كان مراده: حقيق، تعبيراً على اللازم بالمرحوم، فيعتق عليه العبد، وإذا حمل على الإخبار كان مراده: محبداً ابنه.

(٦) إذا تعارض المجاز والنقل، فالجواز أولى، لأنه أيسر، أمّا النقل فيحتاج إلى الاتعاف على تغيير الوضع.

مثاله: قوله صلى الله عليه وآله: «بين العبد والكبير ترك الصلاة» إذا حمل على المجاز كان المراد: ترك الإقرار بوجوب الصلاة، وإذا حمل على النقل كان المراد: ترك أداء العبادة المعروفة، المسماة شرعاً بالصلاة.

٨) إذا تعارض الجواز والاشتراط ، فالجواز أولى ، لأنه أكثر الكلام في  
الاشتراط ،

مثاله : قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » ، فالفكاح حقيقة  
في الوجه ، مجاز في العفر ، وقال سعيد بن المسيب مشتملاً بينهما .

٩) إذا تعارض الإضمار والنقل ، فالإضمار أولى ، لأن النقل يحتاج إلى  
الاتفاق على تغيير الوضع .

مثاله : قوله تعالى : « وحرم الربا » ، إذا حمل على الإضمار كان المراد :  
أخذ الربا ، أي الزيادة ، وإذا حمل على النقل كان المراد : البيع المنهى عنه  
بمعنى أن الشارع نقل الربا عن أهلها ، أي الزيادة إلى الزيادة المنصوصة في  
المعقود عليه أو الوقت ،

فعل الأول ، إذا رُدَّت الزيادة صحَّ البيع ، لا على الثاني ،

١٠) إذا تعارض الإضمار والاشتراط ، فالإضمار أولى ، لأن الأجمال الخالص  
يختص ببعض الصور دون بعض ، بخلاف الاشتراط ،

مثاله : قوله تعالى : « وأسأل القريّة » ، إذا حمل على الإضمار كان المراد :  
أهل القرية ، وإذا حمل على الاشتراط كان المراد نفس الشكوى ، وكان الوجه القريّة  
مشتملاً بين البيوت وأهلها ، حقيقة فيهما .

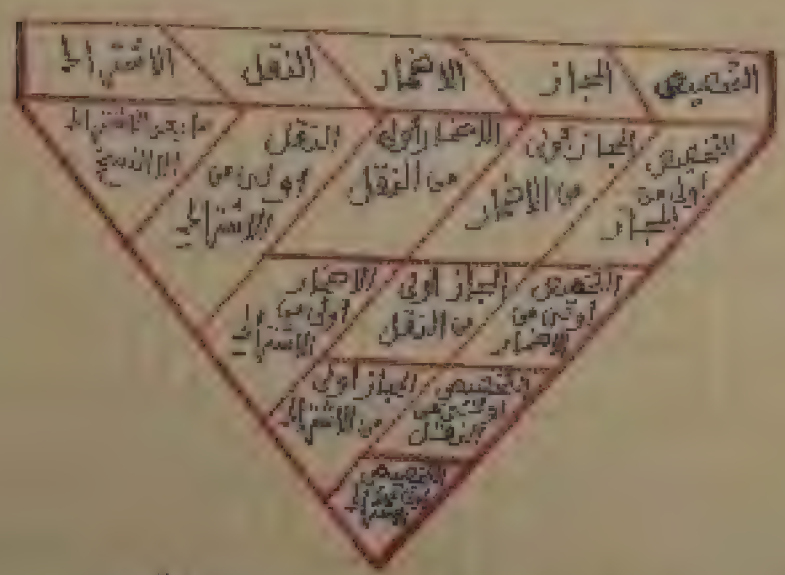
١١) إذا تعارض النقل والاشتراط ، فالنقل أولى ، لأن الوجه عند النقل يكون  
لحقيقة واحدة في جميع الأوقات ، بخلاف الاشتراط ،

مثاله : لعن الزكاة ، إذا حمل على النقل كان مراد المتكلم به : « الجنة »  
المخرج من النصب على سبيل الوجوب ، وإذا حمل على الاشتراط ، احتمل بالإضافة  
إلى ذلك النماء ، فيكون حقيقة فيهما .

- وبعد هذه الاحتمالات يأتي احتمال الفسخ بالنسبة للنكاح -  
المشترعية ، وكل هذه الأمثلة التي ذكرت هنا هي تقريب ، ولا يبينها



مالا يعنى من التواضع ، وقد نظم هذه المراتب سيدنا محمد الله في مراتب السجود بقوله :  
والاخصار بالانقل على القول  
لكونه غناك فيه أكثر <sup>(١)</sup>  
كما نلاحظ من التفصيل منظر بابه في سلم الوصول بقوله :  
وان يعارض الجار الثاني  
وحيث مرجوحان من لفظ خلا  
يقدم التخصيص ثم بعده الى  
انما نلاحظ عشرة اقسام  
والنسخ بعده الى وهو التالي  
وهذا مقبول يوضح هذه الانقسام العشرة ، على الطريقة التي اشار اليها :



ويمكن رسمه على غير ما رسمته ، والله اعلم .

١- انما يعنى من التواضع ، وقد نظم هذه المراتب سيدنا محمد الله في مراتب السجود بقوله :  
والاخصار بالانقل على القول  
لكونه غناك فيه أكثر <sup>(١)</sup>  
كما نلاحظ من التفصيل منظر بابه في سلم الوصول بقوله :  
وان يعارض الجار الثاني  
وحيث مرجوحان من لفظ خلا  
يقدم التخصيص ثم بعده الى  
انما نلاحظ عشرة اقسام  
والنسخ بعده الى وهو التالي  
وهذا مقبول يوضح هذه الانقسام العشرة ، على الطريقة التي اشار اليها :





## البَـصْرُ الثَّالِثُ :

جَمْعُ أَتْبَ الرِّلَالَةِ مِنْ حَيْثُ الْوُجُوعُ وَالْغَبَاءُ  
وَتَعْتَدُ تَهَيِّدًا وَارْبَعًا مَبَاحِثَ

## تمهيد:

إذ أن نصوص الكتاب والسنة هما أصل هذا الشرع الملقف،  
وما أخذ الأحكام، وكيفية أخذ الأحكام من هذه النصوص ثم لم يلقف،  
المرحلة الأولى، التحقق من ثبوت هذه النصوص، أي تحقق أن هذا النص  
من كلام الله أو من كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والمرحلة الثانية: التحقق من معنى  
هذا النص ودلالة له على الحكم المطلوب،

فيما بهذا أن التفرقة بين النصوص الشرعية من حيث نواحيتين:  
ناحية الوجود، أي الثبوت، وناحية الرلالة،

والحاجة **رضوان الله عليهم** قرأ استغنوا عن بحث الناحيتين  
أما ناحية الوجود فلأنهم سمعوا الكتاب والسنة من الصادق عليه السلام  
صلى الله عليه وسلم نقلها عنه من أصحابه الذين هم كلهم عدول بتعريف الله  
جاء علماء، وأما ناحية الرلالة فلأن القراء والسنة كانا بلغتهم العربية  
التي قد ألقوا بها جميع أساليبها وفهموا جميع دلالاتها،

واستغنى التابعون كذلك بالسماع من الصحابة، وناحية الوجود  
وبحاراتهم اللغوية السليقة، وناحية الرلالة،

ولما جاء تابعوا التابعين أخذوا النصوص الشرعية عن التابعين  
الذين لا يعجزهم التعديل الذي يحتم الصحابة، واحتاج تابعوهم إلى التحقق  
من سماعتهم من الصحابة، وإلى التمييز فيما سمعوه من الصحابة بين ما هو  
نصوص شرعية قد نقلها الصحابة، وبين ما هو من اجتهادهم وآثارهم  
، فنتج عن هذه الحاجة علم الرواية لمختلف أقسامه،

كما ضعفت السليقة العربية لدى تابعي التابعين بسبب ابتعادهم  
عن الرقعة الإسلامية، وتزاحم اللغات المختلفة والعظارات المتباينة  
فيها، فاجعل تابعي التابعين يحتاجون أيضاً إلى التحقق من  
دلالة الألفاظ لغة وشرعاً، فنشأ عن ذلك الحاجة أيضاً إلى الرواية



بمختلف أقسامه ، التي منها ما يتعلق باللغة العربية ، ومنها ما يخص  
بالتفويض الشرعية ، ومنها أهم هذه الأقسام علم أصول الفقه لأنّه  
يمتدّ فيه عن الأدلة الشرعية وكيفية الاستنباط منها ، والدلائل ، و  
علم المستعير الذي يمارس تلك الاستنباط ،

وأما عرفنا أن هذه العلوم - ومنها علم الأصول - إنما هي ولاية  
الحاجة ، وانه الحاجة لم تقع في عصر الرسول عليه السلام ولا في عصر أصحابه  
ولم تلح في عصر تابعيهم ، عرفنا أنها إنما نشأت في عصر تابعي التابعين ،  
وليس معنى هذا أنهم ابتكروها ابتكاراً ، بل بنوها على أسس من  
الوحيين ومن كلام الصحابة والتابعين ،

وأما أن الأمر كذلك في الضرورة البشرية أن يقع اختلاف كثير  
في ترتيب هذه العلوم وفي متعلقاتها ،

وقد اتضح هذا الاختلاف في أصول الفقه حيث انقسم تابعي التابعين  
إلى مذهبين أو ما يسمى بالمدرستين : إحداهما سميت مدرسة الأثر ، و  
كان يمثلها علماء الحجاز ، والأخرى مدرسة الرأي وكان يمثلها علماء  
العراق ، وكان لاختلافهم في أصول الفقه أثر كبير في اختلافهم  
في فروعهم ، وانقسمت كل واحدة من هاتين المدرستين إلى مذاهب متفرقة  
انقرض كثير منها على غير العصور ، وبقي من مذاهب مدرسة الأثر  
ثلاثة هي : المذهب المالكي ، والمذهب الشافعي ، والمذهب الحنبلي  
ولم يبق من مدرسة الرأي إلا مذهب واحد هو المذهب الحنفي ، هذا على  
التقريب والافانم بوجود مذاهب الخوارج والشيعة ما بيننا على  
كثير من أصول المدرستين ،

وما يميز هذا الانقسام في ظهوره ، نتيجة لما يجدر من الوقائع  
التي لم ترد فيها نصوص شرعية ، أو وردت فيها نصوص متعارضة ،  
والذي يعيننا هنا هو ظهور هذا الانقسام فيما يتعلق بأصول  
الفقه ، حيث كان للمذهب الحنفي طريقة في أصول الفقه تختص به

أما المزايا الأخرى فتجتمع على كثرية وأجدة، على ما بين تلك المزايا  
من اختلاف.

والكثرة أجدة من مزايا الحقيقة، فخصائصها من مزاياها، فمن غلط  
الأول، فالفرع من مذهب معين والفرع عنه، والاكثار من جلب البروع  
الغفيرة في تفسير الأصول عليها، ولهذا الخلق عليها كبرية العقلاء.

ومن خصائص الثانية: عدم التغير بمذهب، والاكثار من الجزاء والنقص  
العقل، ومناقشة الأدلة مناقشة كلامية، ولهذا سميت هذه الطريقة  
بالطريقة المتكلمية، والحلف على المزايا عليها لقب المتكلمين.

إذا علم هذا، فليعلم أن إنما أوردته هنا تهيئاً للكلام على  
مراتب الرلالة من حيث الوضوح والغبار، التي هي موضوع هذا الفصل، وتهيئاً  
كذلك للكلام على مراتب الرلالة من حيث كبرها، التي هي موضوع الفصل بعينه.  
ولهذا لأن الطريقة المذكورتين قد تمايزتا في هذين الموضوعين تمايزاً  
ظاهراً لا يخفى له في جميع المباحث الأصولية، فاحتاج قبل نسبة الحكماء  
إلى الطريقة إلى التعريف بهما تعريفاً موجزاً،

والإبارة الشرعية تنقسم إلى قسمين: الأول: ما لا يحتاج في المعنى.  
المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى بواضح الرلالة،  
والثاني: ما يحتاج في فهم المعنى المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى  
بغبي الرلالة، ومبهمها.

وتختلف مراتب الأول في الوضوح، فبعض الإبارة الواضحة الرلالة تكون  
دلالة أوضح من دلالة بعض، كما تختلف مراتب الثاني في الغبار، فبعض  
الإبارة الغبية الرلالة أخفى من بعض.

وقد رجع الغبية في تقسيم واضح الرلالة بحسب تفاوته في الوضوح  
إلى أربعة أقسام هي: الظاهر، والنصر، والمفسر، والحكم،  
أما المتكلمون فقد قسموا واضح الرلالة إلى قسمين فقط هما: الظاهر والنصر.



لما قسم الأحناف أيضا خفي الرلالة إلى قسمين أربعة أقسام هي: الجميل،  
والمتشاكل، والجميل، والمتشابه،  
أما المتكلمون فقسموه أيضا إلى قسمين بقولهما: الجميل، والمتشاكل،  
وسنوضح هذه الأقسام في المباحث التالية (بإشاء الله تعالى).

## المبحث الأول : واضح الرلالة عن الغنية :

فروا ان الغنية قسموا واضح الرلالة اعتبارا من اربعة اقسام :  
الاربعة اقسام هي : القاهر ، والنصر ، والجبر ، والحكم .

**اما القاهر** فهو عندهم : ما فهم معناه من نفس صيغته متبادرا مع  
كون الكلام لم يفسد له ، ويحتمل التأويل والنسخ .  
ومعنى احتماله التأويل انه لو كان عاملا احتل التخصيص ، وانه لو كان مطلقا  
احتل التقييد ، وانه لو كان خاصا احتل الجواز ،

ومعنى احتماله النسخ ، انه لم يقترن بما يبركه على تأويل حكمه ، وما ليس  
كذلك وانه يقبل النسخ في حياة الرسول صلى الله عليه وآله ، اما بعد وفاته فلا نسخ .  
مثال : قوله **لا اله الا الله** ، وأحل الله البيع وحرم الربا . فانه الآية متبادر  
الى الزهي منها غير **لا اله الا الله** ، مع ان الكلام انما سيق الى اليهود  
في زعمهم ان البيع مثل الربا ، لقوله تعالى قبل ما اوردناه من الآية : **لا اله الا الله**  
يا كلوا الربا لا يقوم الا ما يقوم الزعم ، يتقبله الشيعة من الحكماء بانهم  
قالوا انما البيع مثل الربا . **ولا اله الا الله** ، وقيل من البيع والربا لعمام يتمل التخصيص  
ولم يركب في الآية ما يدل على غير الحكم ، فبعض انه لو كان محتملا للنسخ في حياة  
الرسول صلى الله عليه وآله ،

وحكم القاهر : انه حجة يجب العمل به ، ما لم يرد نص ينسخه أو تأويله .  
**واما النص** فهو في اللغة : مقرر نصه اذا رجع ، وشرقا اذا اصرح ،  
أو اجرى دأبه . وهو في اصطلاح الاعناني : ما فهم معناه من نفس صيغته  
متبادرا مع كون الكلام قد سبق له ، ويحتمل التأويل ، ويقبل النسخ في حياة  
الرسول صلى الله عليه وآله ،

فالبرهان بين القاهر وبين النص : انه أوضح دلالة القاهر لا النص صيغته والكي

(١) ان احكام البراءة والبراءة في الجوارح ٤٦٠ - ٤٦١ . واضح الرلالة عن الغنية : ٤٦٠ - ٤٦١ .  
قوله في القاهر : ٤٦٠ - ٤٦١ . واضح الرلالة عن الغنية : ٤٦٠ - ٤٦١ .  
قوله في النص : ٤٦٠ - ٤٦١ . واضح الرلالة عن الغنية : ٤٦٠ - ٤٦١ .  
قوله في الجبر : ٤٦٠ - ٤٦١ . واضح الرلالة عن الغنية : ٤٦٠ - ٤٦١ .  
قوله في الحكم : ٤٦٠ - ٤٦١ . واضح الرلالة عن الغنية : ٤٦٠ - ٤٦١ .





لإقامة الأولى وإيتاء الثانية ، لأنه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ،  
تعالى ، قال : إنما أريد أن يبين لنا من هذا نزول اليهم ، وإعلاءهم ،  
وقد بين في ذلك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، بما لا مزيد عليه ،  
ويعرفكم : وجوب العمل به ، فقد جاء في هذا الحديث ، وإعلاء

من يقرأه في كل يوم ينجو من النار

وَأَمَّا الْحَكَمُ

وأما المحكم فهو في اللغة : اسم مفعول من أحكم العمل إذا  
انقضى ، أو منعه من العناء ، وهو في اصطلاح الأحناف : ما فهم مقفأة المشو  
له ، متبادراً ، بوضوح ، لا يحتاج معه التأويل ولا النسخ ، لذاته أو لغيره  
والفرق بينه وبين المعس أو المعس يقبل النسخ بخلاف المحكم ، فإنه  
لا يقبل النسخ إما لزماته كما أنه اقترن بما يدل على تأييده ، أو لغيره  
كما معش بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه صار كله محكما لعدم احتمال النسخ  
بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

مثالہ کے حال کو امتناع نامہ لڑاتہ: النصوح الوارد بقوا بعد  
الربیع القمہ ہی اساسہ کہ قولہ تعالیٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ  
وَٱلْكِتَآبِ الّٰزِي نَٱلَّذِى اُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ وكذا ما ورد فيه لفظ  
التأنيد من نصوص الفروع کہ قولہ تعالیٰ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ اَنْ تُؤَدُّوا رِسَالَةَ الَّذِي  
وَلَا اَنْ تَتَكَبَّرُوْا اَزْوَاجِهِ مِنْ بَعْدِ اِيْتَاۤءِهَا﴾

ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابوا»  
ومثاله في حال كونه امتناع نفسه لغيره: كل مقبض بعد وفاة الرسول  
يعود» وقائلوا المشركين ثلاثة»

قوله: «وقالوا المشركين كافة»  
هذا وقد زعم البخاري في كشف الأسرار، قال: السعير التفتت أرائي في التلويح  
أنه الظاهر والنصر أيضا، يرسلان في المحكم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله  
ولا يخفى ضعف ما قاله لبقاء احتمال التأويل فيهما،  
وحكمته: وجوب العمل به قلنا، وهو أعلى مراتب التلويح.

[illegible]



وبهذه يتبين أن الواضح الرواية عند الأحناف ليس رتبة واحدة من غير  
الوضوح، ولأنه أعلن من أتبه المحكم ثم المفسر ثم النص ثم الظاهر، وأنما  
نرى هنا التعارض عند التعارض، ويترفع الأول، وذلك في سنة الثمان  
١٠ مثال تعارض الظاهر والنص قوله تعالى: «وإعلان لكم ما وراء ذلكم»  
في قوله تعالى: «وإعلان لكم ما وراء ذلكم» وقوله تعالى: «فإنكم لو كنتم تعلمون  
الذين آمنوا وثباتهم» فهو نص في مع الجمع بين أكثر من أربع، فيترفع النص.  
١١ ومثال تعارض الظاهر والمفسر قوله تعالى: «وعلمه وفصله ثلاثون  
شهرا» فهو ظاهر في أنه مرة الرضاع ثلاثون شهرا، لأنه إذا سئل لبيان مدة  
الام على ولدها، وقوله تعالى: «والوالدان من بعد أولاده من عولين كاملين»  
أراد أن يتم الرضاعة، فهو مفسر، مقتضاء أنه مرة الرضاع لا تسبق أولاد  
فيقدم المفسر، وتفسر أبو حنيفة بالآية الأولى فجعل مرة الرضاع ثلاثين  
شهرا.

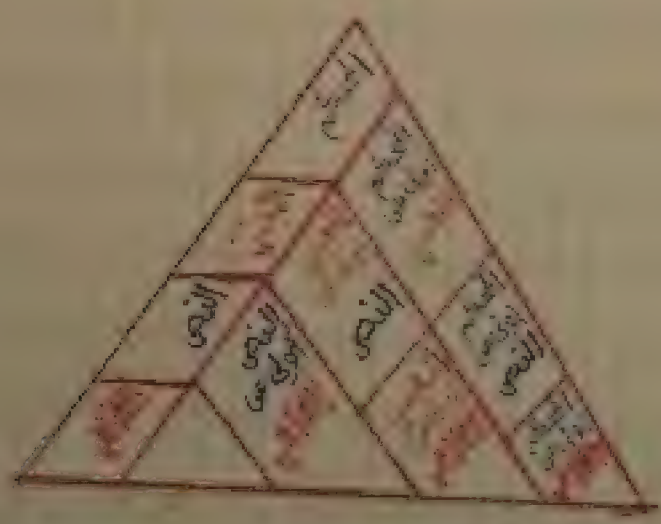
١٢ ومثال تعارض الظاهر والمحكم: قوله تعالى: «وقتلوهم حتى لا  
تكون فتنة» فهو ظاهر في أن الجهاد يتوقف إذا توقف المشركون عن  
فتنة المسلمين عند دينهم، وقوله تعالى: «الجهاد ما خير من يقتل الله  
أن يقاتل، وأخى أمت الرجال» محكم مقتضاء تأييد وجوب الجهاد  
فيترفع المحكم.

١٣ ومثال تعارض النص والمفسر: قوله صلى الله عليه وسلم في حصة الحاجة بنت  
أب حبيش: «فاجتنب الصلاة أيام حيضتك، ثم اغتسل وتوضئي لكل صلاة»  
فهو نص في وجوب وضوء الاستحاضة لكل صلاة، بحمل التأويل بأنه المراد  
لكل وقت صلاة، لأن اللام تستغفار الوقت كقوله تعالى: «أقم الصلاة لأول الأخر»  
والرواية الأخرى: «توضئي لوقت كل صلاة» من المفسر، فلو صح أن  
أولى بالتأويل، وقد ذهب الجمهور إلى أن الاستحاضة يجب أن تنوذا لكل من يؤمن

أبو حنيفة وأصحابه إلا أنها تتوضأ للوقت وتجمع بوضوئها في حينها كذا  
ومثال تعارض النحر والمحكم : قوله تعالى : « فإنكوا ما لحاب  
لكم من النساء » وهو نحر في نكاح ما لحاب من النساء فيوضل فيدها  
المؤمنين بعروجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا ما لحابته ، وقوله تعالى :  
« وما كان لكم استواء وأرسل الله ولأنا تنكحوا أزواجكم من بعده أبوا » المحكم  
في تحريم نكاحها حتى فيقدم .

٦ ومثال تعارض المفسر والمحكم : قوله تعالى : « وأشهروا ذري  
عزكم منكم » وهو مفسر لا يستحق الشهادة إلا العرالة ، فيتناول المحررة  
في القزى إذا تاب . وقوله تعالى : « ولاتقبلوا لهم شهادة أبوا » محكم  
في عدم قبول شهادة المحررة في القزى ولو تاب . فيقدم المحكم ، وفي هذه المسألة  
خلاف مشهور بين الفقهاء ، ينتقض له الأصوليون في مسألة : تعقب الاستثناء  
لجمل .

ولا يخفى أنه في هذه الأمثلة مصالحة ، وانضع جرو ولا يوضح هذه  
المرااتب :



(١) الآية من سورة النور  
(٢) الآية من سورة النور

(٣) الآية من سورة النور  
(٤) الآية من سورة النور



## المبحث الثاني : واضح الرلالة عند المتكلمين :

بعد أن عرفنا واضح الرلالة عند الحنابلة، ومراتبهم، ينبغي أن نعرف واضح الرلالة عند المتكلمين، فنقول :  
يحمل المتكلمون لفظة المحكم على واضح الرلالة، ويقسمونه  
إلى قسمين هما : النص، والفاهي ،  
أمّا النص فقد عرفوه تعريفات مختلفة، أورده القاضي أبو يعلى  
ستة منها في العدة :

## المبحث الثاني: واضح الدلالة عن المتكلمين،

بعد أن عرفنا واضح الدلالة عن الأحناف وقرايبه، فننقل إلى واضح  
الدلالة عن المتكلمين، وهم يتلقون عليهم الحكم ويقسمونه إلى قسمين  
هما: النص والفاهر.

### أما النص في اللغة فهو الرفع والإظهار كما تقرر، والمتكلمون

يعرفونه تعريفاً بثلاثة هي:

(١) اللغوي الزء يغلب على الفهم معنى منه وغيره، وهذا  
التعريف موافق لمقتضى كلام الشافعي وعليه فلا فرق بين النص  
الفاهر في اصطلاح المتكلمين التعريفية بهذا التعريف، كما أنه لا  
فرق بينهما من ناحية اللغة.

(٢) ما لا يتفرق إليه احتمال أصلاً، أي ما وصل به خروج الدلالة  
إلى رتبة تمنع أن يتفرق إلى دلالة أي احتمال يعرفه عما هو واضح  
منه، وهذا التعريف هو الزء، يرجع عليه جمهور المتكلمين، وبه  
يقر قاييس النص والفاهر كما سيستفهم عند تعريف الفاهر، وقد  
اشترط القاضى عبد الجبار - من المعتزلة - للنص بهذا التعريف ثلاثة  
شروط هي: ١- أن يكون كلاماً، ب- أن لا يتناول غير ما هو نص فيه،  
ج- أن تكون إجابته لما يفيد ظاهرة غير مجملية.

(٣) ما لا يتفرق إليه احتمال مقبول معتبر بدليل، وهذا التعريف  
قد وشع دائرة النص ليثمل - بالإضافة إلى ما لا يتفرق احتمال أصلاً -  
ما يتفرق احتمال ضعيف غير معتبر على دليل،  
ولهم تعريقات أخرى للنص أكثر مما نتقرر، وقد أورد القاضى أبو

(٢) انظر إلى كتابه (١) ص ٤١٦، والمستفهم (٢) ص ٢٤١.

(٣) انظر إلى كتابه (١) ص ٢٤١.

(٤) انظر إلى كتابه (١) ص ٢٤١، والمستفهم (٢) ص ٢٤١.

(٥) انظر إلى كتابه (١) ص ٢٤١، والمستفهم (٢) ص ٢٤١.



النصر قسمها الظاهر، بل يجعله مناد قالة أو فمها منه،  
 أما التعريف الثاني فقد عثر النصر على الظاهر فيمن أو أخصا، وصيغ ذل  
 النصر فيعلم لا يتناول إلا ما كان قله على الرلالة، ولهذا زعم  
 بعض الأصوليين أن النصر بهذا التعريف نادى الوجود، لا يوجد منه إلا  
 ذباك وأما حيث معروفة مثل قوله تعالى: «قل هو الله أحد» الشورى  
 وقوله تعالى: «محمد رسول الله» الآية وكقوله صلى الله عليه وسلم: «واغريا انيهر الى  
 امرأته هذا فان احترقت فاحرقها»

وقتل طام هذا الزعم عثره بعضهم النص بالتعريف  
 الثالث الذي أوردناه.

وقد انتقد الجوهري في قوله على القائلين باشتراك أن يكون النصر قولاً  
 - ومنهم القاض عبد الجبار كما تقدم - بأن الجوى نصر وليس  
 اللغويون عليها ينهوقه، كما انتقد القائلين بضرورة النص، وذكر  
 أنهم إنما نكروا إلى دلالة الالفاظ عجيبة عن القرائن، والنصوص الشرعية  
 التي ترجع القرائن عنها جميع الاحتمالات وتجعلها قلبية الرلالة كثيرة  
 جداً. (٧)

وبهذا تعلم أنه أولى تعريفات النصر عند المتكلمين هو التعريف  
 الثاني، حيث يقول الغزالي: «وهذا الإخلاص أو جمه وأشهر، وعن الاشتاء  
 بالظاهر أبعد» (٨)

ومثال النص على هذا التعريف قوله تعالى: «ومن لم يجر وصياح  
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة»

١٥٥ من سورة الحج ١٥٦  
 (٤) انظر شرح النص على كشاف صاحب راجع ١٦٨  
 (٥) انظر شرح صاحب راجع ١٦٨  
 (٦) انظر شرح صاحب راجع ١٦٨  
 (٧) انظر شرح صاحب راجع ١٦٨  
 (٨) انظر شرح صاحب راجع ١٦٨

وحيثما وجوب العمل به قطعاً ، ولا يعمل عنه إلا غير لبيوت

نسخه (أ) أو وجود ما يقارنه

**واما الظاهر** : فقد عرفوه تعريفات متعارفة ، ولم

يجمع فيه من الاختلاف ما وقع في النص ،

فهو عندهم : ما احتمل أمرين بأكثر هو كاحتمال الرجوع

وقسمه أبو الخطاب إلى قسمين :

أ - ظاهري بالوجه ، وهو على ضربين : ١ - ظاهري بوضع الشرع كالصلاة في  
الصيام ، وإن الصلاة تشمل العبادة المخصوصة وهي في ذلك الحكم كالتحتمل  
الرجوع ، احتمالاً مرجوحاً ، والصيام يحتمل الامساك المخصوص بالوقت والشهرين  
وهو في ذلك الحكم كما يحتمل مختلف الامساك كالأمسك عن الكلام ، وهو في ذلك  
مرجوح ، ب - ظاهري بوضع اللغة كصيغة الأمان بأنها تحتمل الإيجاب  
راجحاً ، وتحتمل النفي والاباحة وغيرهما ، مرجوحاً ، وكذلك النفي .

٢ - ظاهري بالذليل مثل قوله نخل : « لا يمسح إلا المظهر » وقوله نخل :  
« والوالدان يرثان أولاده » فإنه كلاً منهما يحتمل النفي احتمالاً راجحاً ، وهـ  
يحتمل الأمر احتمالاً مرجوحاً ، إلا أن الذليل عيّن أن يكون أمراً ، إذ لو كان خبراً لما  
صرفه أمراً لا متناع بعض الوالدين عن الرضاع ، وليس غير المظهر للمصنف  
فإن حمل هذا الذليل المحتمل على الاحتمال الراجح كان ذلك حملاً على  
ظاهري ، وإن حمل على الاحتمال المرجوح <sup>كأنه</sup> ذلك تأويل له .

ولهذا عرفوا التأويل بأنه : حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بالذليل  
يظهر راجحاً ، وهذا تعريف للتأويل المقبول ، وإن أراد المشمول حذف لفظ  
بالذليل وما بعده .

وإذا عرفنا معنى التأويل عرفنا أن القسم الزم الحلف عليه أبو الخطاب

« الظاهر بالذليل » هو المؤول ، والآخر

(١) انظر كلام القسري ج ٢ ، وانظر لأبي الخطاب رجوعاً ص ٧  
لأنه إذا ثبت في المحتمل ج ٢ ، وانظر لأبي الخطاب رجوعاً ص ٧ ، وهذا هو القول الصحيح  
أن الظاهر هو الذي لا يمتنع ، والآخر هو الذي لا يمتنع ، وهذا هو القول الصحيح  
أن الظاهر هو الذي لا يمتنع ، والآخر هو الذي لا يمتنع ، وهذا هو القول الصحيح  
أن الظاهر هو الذي لا يمتنع ، والآخر هو الذي لا يمتنع ، وهذا هو القول الصحيح



بعض بشره يكون للتأويل والتأويل تحتلها اللغة ويدل على  
 (أ) أن يكون المعنى الذي حمل عليه اللفظ بالتأويل تحتلها اللغة ويدل على  
 متكرره أو معهوده أو غير ذلك من محجج دلالة  
 (ب) أن يقوم دليل صحيح يقتضيه صرف اللفظ على ظاهره، من غير شيء، أو  
 حكم عقلي، أو قرينة ظاهرة (١)

وقد أمثلة الظاهر: صيغ الأمر والنهي - كما أسلفنا - والبناء  
 العوم، وترجع بعض الأصوليين العام قسما مستغلا عن النص والظاهر،  
 ومنها العفائوه حيث تكون بالحمية، والمجازات حيث تكون واجتمعت  
 وقد تفرع تفصيل مواقع ذلك (٢)

وحكم الظاهر: وجوب العمل به فيما لا يحتاج إلى قلبي -  
 ولا يجوز العزل عنه إلا بناء على دليل صحيح أو ناسخ أو تعارض  
 وبهذا نكون قد عرضنا - في الجملة - واضح الولاية عن المتكلمين،  
 وعند المقارنة بين تقسيم المتكلمين والحنفية يتضح ما يلي:

- (أ) أنه النص عند المتكلمين هو المبحث عند الحنفية.
- (ب) أنه الظاهر عند المتكلمين هو النص عند الحنفية.
- (ج) أنه المحكم والظاهر في مذهب الأحناف غير متمايز، أما الأول فلأنه  
 لا يتناول إلا ما اقترب بتأويله وهو قليل، وأما الثاني فلا يتناول إلا ما فهم من  
 الكلام من غير أن يكون مسوقا للولاية عليه وهو نادر، ولهذا أدرج المتكلمون  
 القسم الأول في النص. وجعلوا الثاني نفا أو ظاهرا بحسب معناه الذي  
 سيؤول له، وأما دلالة على ما لم يسفله فهم من الالة الإشارة كما سيأتي.
- (د) أنه لو كان المحكم عند المتكلمين يختلف عما أوضح الالة بقصده، و  
 يختلف عليه أيضا عند فهم المبحث، كما يختلف المحكم في مقابل المنسوخ.

(١) في رد المحتار ج ١ ص ١٠١، وفي شرح القواعد ج ١ ص ٢٨٠، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١.  
 (٢) في شرح القواعد ج ١ ص ١٠١، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ٢٨٠، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١.  
 (٣) في إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ٢٨٠، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١.  
 (٤) في إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ٢٨٠، وفي إنباء القواعد ج ١ ص ١٠١.

## المبحث الثالث: معنى الولاية كذا الحنفية

فمع الحنفية معنى الولاية باعتبار مراتبها في النفع، إلى أربعة أقسام  
تقابل أقسام واضح الولاية عندهم، وهذه الأقسام هي: الخفي، والظاهر،  
والنفع، والنفقة، وهذه الأربعة يحتاج في فهم معناها إلى غيرها، و  
هنا هو معنى خفاء الولاية،

**وما الخفي** وهو عندهم: ما خفي من غناه لا لصيغته بل لغاوضه،  
خفاء يزيل بالقلب، أي الاجتهاد.

وصورته: أن يرد له في ظاهر الولاية على جميع أفرادها، ولما كان بعض  
أفرادها معتمداً باسم يقتضيه، فيستبني في دعوى المعنى بالاسم الخاص  
في المراء بالاسم المتناول له في الأصل، وكذا لو زاد بعض الأفراد بصفة  
أو بغير بصفة، وبسبب هذا الاشتباه يصبح اللفظ الظاهر للولاية  
على معناه خفياً بالنسبة إلى المعنى بالاسم الخاص أو الزائد بالصفة  
أو الناقص بها، ولا يزيل هذا الخفاء إلا بالاجتهاد بالرجوع إلى النصوص  
المتعلقة بالموضوع ومراعاة مقاصد التشريع.

مثال: قوله تعالى: «والشارف والشارفة باقطنوا أيريقها» فلفظ  
الشارف ظاهر في الولاية على أخز مال الخير خفية مخرجه، ولا كنه خفي  
في الأثر أو الزاء يأخذ المال بحضرة صاحبه ويقفتم بنوع في الخيل والمهارات  
وفي النقاش (الز) ينبش القبور ويأخذها كقار الموتى.

وليس خفاء دلالة عليهم ما ناشأ عن صيغته، ولا كنه ناشئ عن  
تسميتهما باسمين يختلفان بهما، وبالاختفاء يظهر أنه في الأول صفة  
زائدة على أصل السرفه، بسببها خسر بالاسم، وهي الأخذ بحفرة المال

(1) أي: أسرار الخفية، وتسمى الأسرار بمرجعي ٥٢، وأحوال السر من مرجعي ١١٨  
ومعنى السر من مرجعي ١١٨، والسر من مرجعي ١١٨، والسر من مرجعي ١١٨  
والسر من مرجعي ١١٨، والسر من مرجعي ١١٨، والسر من مرجعي ١١٨  
(٢) أي: أسرار الخفية، وتسمى الأسرار بمرجعي ٥٢، وأحوال السر من مرجعي ١١٨



فيجب الحد ، ويظهر أنه في الثاني ، فخصه ، بسببه حذر بالاسم ، لأن الاختلاف  
لا يكون عن اليمين ، فلا يجب الحد عن اليمين ، فخصه ، بخلافه ، لأن يوسف ، و  
المزاهب الثلاثة .

وهكمه : عزم العمل به ، لا بعد اجتهد بين بل خفاء .

وقد أورد طاعب فوائد الرجوع ، اعترافه ، على وجود الخفي ، وهما :

(١) أنه اختص بعض الأنواع باسم لا يورث الخفاء ، كالحلفاء ، اسم الجنس  
فلا خفاء في دعواه ، الشجر في معنى الجسم مع اختصاصه باسمه ، ويظهر من الخفاء  
أنه لا توجد تامة الأجسام ، وكذا الخفاء في دخول زهر في الرجال مع اختصاصه  
باسمه وصفاً .

(٢) أن القرائن والنباشات ما لا يكون له أخليس في معنى الشارح أولاً ، فإن دخلت  
عربها بالنهر ، بلا اعتبار للوضع والخفاء ، وإن لم يدخلها ولا حذر ولا خفاء .  
وقد اختلف الأصوليون في تناول لفظ الشارح للنباشات والنباشات هي  
بعبارة النحر ، أم منكو قد ، لأن الشارح عام والنباشات أفراد .  
أزبد الله البحر ، أي مفعول الواقعة ، لأن قلع الشارح بسبب تعديده  
والقراين أولى والنباشات مساوية .

**وَأَمَّا الْمُشْكِلُ** فهو عندهم : ما خفي معناه لصيغة

وكان بيان المراد منه مركباً بالعقل ، بشرائح القرائن .  
مثاله : قوله : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ »  
فأنت تكون بمعنى أين ومتى وكيف ، فخبى معناه لأن أمه العارضي ، فإنت  
كان بمعنى أين دلت على جواز الإتيان في غير الموضع العلوي ، وإن كان بمعنى متى  
كان التخيير في الوقت فقط لا في الموضع ، وإن كان بمعنى كيف كان التخيير في  
الهيئة من اللصحاء والقعود والقيام ، والعزائم ، ولأن العقل يرد  
مقرباً ذكر الترتيب هنا ، وذكر الآتي في قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ »

(١) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٢) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٣) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٤) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٥) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٦) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٧) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٨) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (٩) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ » (١٠) القرائن والنباشات في قوله تعالى : « نَسَاؤُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَتَّى تَكُنْ أُنْثَى تَسْتَشْمُ »

المعبر على هو أن في آية المراد التخيير في الحيف ، فإن المراد في ينطق  
بأنه على أنه البيان لا يكون إلا على ما يليق منه الأول ، وذلك الذي  
في رتبة قول على منع إتيان كل محل قيم أي .

فإن اعترض بأن الألف هو النجاسة وهو لا يتعارف المحل، الجيب  
أن المقصود بالألف النجاسة التي تنوي منها القبايح، فيشمل الزم والفاقة  
الأمثلة النجاسة.

حكمه : لا يعمل بالمشكل قبل الاجتهاد القائم على القرائن  
والأدلة الخارجية التي يترجم بها العقل بمقتضاها أو مستظلالها ثم ترجيحها  
بعلت بعد على الحق أنه المبدأ

وأعلم أن المشتري كل من قبل المشكل ، وكذا بعض الحقائق  
التي يكون مجازها مشتركة

وَأَمَّا الْجِدَارُ فَهُوَ رَمِي : مَا خَفِيَ مَعْنَاهُ لِحَقِيقَتِهِ : أَمَّا الْغُرُفُ  
فَالْغُرُفُ : أَوْ تَوْحِيثُ فِي اسْتِعَارَتِهِ : أَوْ تَرْغِيمُ قَعَانٍ فِيهِ وَلَا رَجْعَ : بَيْتٌ لَا يَكُونُ  
فِيهِ إِلَّا بَيِّنَاتٌ مِنَ الْحَقِّ كَلِمَةً بِهَا

فهمه الابيضاني من احكامهم به  
فمثال ما خفي لغز اية لقوله تعالى: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ صَلَاةَكَ لِابْنِ عِمْرَانَ قَدْ أَتَى عَلَى الْكَافِرِينَ»  
والله اعلم سر غيب اللغة، ولهذا افسره تعالى بقوله: «وَإِذَا مَسَّ الْغُيُوثُ فَاعْبُدْنِي»  
وَإِذَا مَسَّ الْغُيُوثُ فَاعْبُدْنِي

وإذا ما سمعنا عيني منوعاً  
ومثال ما خفي لتو غير استعارته - والمقصود بتو غير استعارته  
يُعدُّ نقلاً عن ما وضع له - : لعنف الزكاة ، لأنه وُضع في الأصل للنساء  
ونقله الشارع إلى : جنس المال شره وجوبه لمجرد بلوغ المال نصاباً ،  
وقد يخلط في الشرع أيضاً على إخراجها : وهذا النقل بعد : ولا كن .  
الشارع بين مراءاة بالزكاة ، وأكثر الألفاظ الشرعية من هذا القبيل .  
ومثال ما خفي لتوا حيم معاً فيم ولا يخرج : ما إذا أوجر مشنطاً على

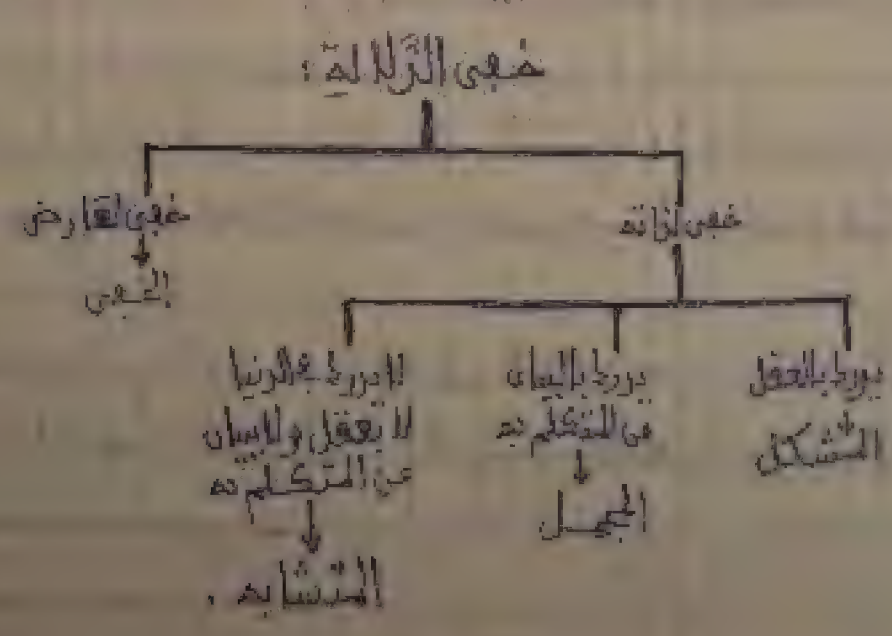


من قرينة نية المراد به ، كقوله تعالى : « والمخلوقات تسبحن بأنافسهن »  
 ثلاثة قروء ، فالقروء - كما تقدم - مشتركة بين الأحكام والخصم .  
 هذا على تسليم خلوها من القرائن ، ولا فقد ذكر العقول في امر شرعية  
 نية مراد الشارع بالقرء ، وهي مفصلة في كتب الفروع ، ولا محل لها هنا .  
 والزم بيرواني أنه هذا النوع من الجمل - الذي هو المشتبه بالاحكام في  
 القرائن - لا يوجد في التوضيح الشرعية ، ولهذا يستلزم لهذا النوع  
 بوضوح قوله مؤلفي أعظمي ومؤلفي أشول لمولانا دودريانا .  
 والعرف ليس المشكل والجمل - كما هو واضح من تعريفيهما - أن  
 المشكل يربط العقل بالقرائن المراد منه ، أما الجمل فلا يقع المراد  
 منه إلا بيانه من المتكلم به ، ولهذا كان الجمل أخف من المشكل .  
 وحكم الجمل : اعتقاد حقيقي ركلي بيانه ، بل إن كان الشارع  
 يثبت بيانه فله حيا شاملا لجميع العمل بيانه ، وحق العمل بالاحكام  
 الاخرى ، وإن كان بيانه خفيا انتقل من الاحمال إلى الاشكال ، وحينئذ يقع  
 المجتهد بيانه بحسب القرائن ، وإن لم يوجد له بيان في الشارع - على فرض  
 جواز ذلك ووقوعه - وجب التوقف عن العمل به مع اعتقاد الحقيقة ،  
**وَأَمَّا الْمتشابهة** فهو محذورهم ، مما توشح به الفقهاء  
 ولم يترك معناه ، لا يحفلوا لا ينقل ، ( إليه بيانه من الشارع )  
 مثاله : الحروف المتوحد في أوائل السور نحو : « الم ، والم »  
 قال : « وأمثاله » .

كما يمثلون له أيضا بآيات الصلوات وأحاديثها ، وذلك  
 حتى يأخذ على مذهب المعجلة الذين يفتنونه أنها مستلزمة للتبديد  
 فيجوزون معناه ، مع اعتقاد أنها ليست كذلك ، أمّا  
 على مذهب المؤولين منهم فإنها ليست في التشابه لئلا يفتنهم

هذا هو المتن في نسخة المخطوطات ، وفي نسخة أخرى : « والم »  
 ( في الأصل ) وفي نسخة أخرى : « والم »  
 ( في الأصل ) وفي نسخة أخرى : « والم »  
 ( في الأصل ) وفي نسخة أخرى : « والم »  
 ( في الأصل ) وفي نسخة أخرى : « والم »

أن مقتضاها ضرورة العقل وهو التوهم به ،  
 أما على مذهب أهل السنة والجماعة فإنة هذه الآيات  
 والآراء من أوضح الزلالة ، لأن مقتضاها معلوم من اللغة ، ولأن  
 الكتب فيها محمولة بالنسبة لنا فيعوض كغيرها .  
 وعلى كل حال فإنة هذه الآيات والآراء لا تؤخذ منها الأحكام  
 العلمية ، وإنما تؤخذ منها الأحكام العقودية ، والبحث فيها علم  
 أصول الدين ، لا علم أصول العقيدة ، وإنما يذكرها تهيئة للتبيين  
 وحكم التشابه : اعتقاد حقيقة ، والتسليم بتأويل  
 المراد منه ، فيكون العبد مبتلى بالاعتقاد بنفسه والتسليم .  
 إذا عرفنا هذا عرفنا أن معنى الزلالة عند الأحناف على مراتب  
 خمس خفائه ، وأقله خفاء النفي ، لأن الخفاء فيه ليس لذاته و  
 إنما هو لغاير خفاه ، وفوقه الخفاء المشكك لأن خفاء  
 لذاته ، ولا كنه يربط بالعقل بواسطة القرائن ، وفوقه المحمل  
 لمعناه لا يربط بالعقل وإنما يربط بالنفي ، وفوقه التشابه لأن  
 معناه لا يربط أصلا ، ولتضع رمعا يانيا يبين هذه المراتب :





# المبحث الرابع: خبر التلاوة عند المتكلمين

فقسم المتكلمون خبر التلاوة كقولنا - إلى قسمين هما: الجملة والفتحة  
وبعضهم يجعلها مترادفين اعتماداً على المعنى اللغوي للكلمتين، ومن هؤلاء  
السيد زكي والجويني، وبعضهم يجعل الجملة أعم من الفتحة، فيفسرون الفتحة بأنهم  
الجملة بأنهم: ما لم تنضم له لانه، ومن هؤلاء ابن الحاجب وابن السكيت، و  
بعضهم يجعل الفتحة أعم من الجملة، فيفسرون الفتحة بأنهم: ما  
تعارض فيه الاحتمال، ومن هؤلاء الأندلسي وقريب من هذا ما نقله ابن تيمية عن  
الامام أحمد من أن الفتحة هو ما احتاج إلى بيان.

**أما الجملة** فهو في اللغة: اسم مفعول أجمل، مشتق من جمل الشيء إذا  
جمعه ومنه الجملة، أو من جمل الشيء إذا أذاته، والأصل منقار.

وهو اصطلاح المتكلمين: اللغز المحتمل لمعنيين وأكثر مع التماثل  
وقد قسم التلمسانس الجملة باعتبار سبب الإجمال فيه - إلى ستة أقسام، لأن  
الجملة إما مجردة وإما مركبة، والمجردة إما أن يكون سبب إجمالها الاشتراك في  
التصريف، أو اللواحق الخفية، والمركبة سبب إجمالها إما أن يكون اشتراك  
تأليف بين معنيين، أو تركيباً موقظاً، أو تفصيلاً مركباً.

١) مثال الجملة المبررة: سبب إجمالها الاشتراك في التصريف وهو مشترك  
بين الظاهر والخفي لاختلاف العناية في تفسيره بين المعنيين وهم أقل  
اللفظ.

٢) ومثال الجملة المبررة: سبب إجمالها التصريف: قوله تعالى: «لا تظن  
والدة بولدها» فإذ الفعل يحتمل البناء للمعلوم والمجهول، وكذا يجوز أن

## المبحث الرابع: خفي الدلالة عن المتكلمية

يقسم المتكلمون معنى الدلالة كزلا - إلى قسمين هما: الجمل والمشتابه  
وبعضهم يجعلهما مترادفين اعتماداً على المعنى اللغوي للكلمتين، ومن هؤلاء  
الغير ازانة والخوسني، وبعضهم يجعل الجمل أعظم من المتشابه، فيعتبرون  
الجمل بأنه: ما لم يتضح دلالة، ومن هؤلاء ابن الحاجب وابن العسكوي. و  
بعضهم يجعل المتشابه أعظم من الجمل، فيعتبرون المتشابه بأنه: ما  
تعارض فيه الاحتمال، ومن هؤلاء الأعمري وقريب من هؤلاء نقله ابن تيمية عن  
الطاهر أجمري أن المتشابه هو ما احتاج إلى بيان.

**أما الجمل** فهو في اللغة اسم مفعول أجمل، مشتق من جمل الشيء إذا  
جمعه ومنه الجملة، أو من جمل الضم إذا أذاته، والأصل متقار.

وهو اصطلاح المتكلمين: اللغوي المحتمل لمعنيين أو أكثر مع التشابه  
وقد قسم التلمساني الجمل باعتبار سبب الإجمال فيه - إلى خمسة أقسام، لأن  
الجمل إما مجرد وإما مركب. والمجرد إما أن يكون سبب إجماله الاشتراك أو  
التشريف، أو الواحداً الخفية، والمركب سبب إجماله إما أن يكون اشتراكاً  
تاليهم بين معنيين، أو تركيباً مفصلاً، أو تفصيلاً مركباً.  
« مثال الجمل المجرد الزئ سبب إجماله الاشتراك: القر، وهو مشتق  
بين الظاهر والخفي للاختلاف الصحابة في تفسيره بين المعنيين وهم أهل  
الدقة.

« ومثال الجمل المجرد الزئ سبب إجماله التشريف: قوله تعالى: لا تظن  
والدة بولدها» إية الفعل يحتمل البناء المعلوم والجهول، وكذا الفعل تظن

(١) شرح المعجم: ج ١ ص ١٠٠ (٢) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (٣) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠  
(٤) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (٥) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (٦) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠  
(٧) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (٨) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (٩) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠  
(١٠) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (١١) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠ (١٢) أمالي المصنف: ج ١ ص ١٠٠



ويحتمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول.

(٨) ومثال الجمل المغير الزئ سبب إجماله التواضع الثالثة من التواضع والشك، قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فضالة بن عيسى: «ما كنت بفصل»  
«عن الغلاء التي فيها ماء وخمر» وفي بعض رواياته: «عن بعض»  
«الطعام المحض» بها أجزا الأحناف.

(٩) ومثال الجمل المركب الزئ سبب إجماله اشترط أن لا يحد من بعضه:  
قوله نعل: «أو يعفو الزئ» يترك محقرة النكاح: «بالزئ» بين محقرة  
النكاح يحتمل أن المراد به الولي، لما يحتمل أن المراد به الزوج.

(١٠) ومثال الجمل المركب الزئ سبب إجماله تركب المفصل: قوله  
صلى الله عليه وسلم في الحديث: «ثمره كهيئة ثمر ماء كهور» فقرأ أجاز الخفيفة التوبة  
بالنبيز لو فهم بأنه ماء كهور.

(١١) ومثال الجمل المركب الزئ سبب إجماله تفصيل المركب:  
حديث المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ فسمع بنواحيته و  
على العمامة وعلى الخبير» فإنه يحتمل أن يكون في وضوء واحد أو  
يحتمل أن يكون في وضوءين، فأجزا الحائلة ومن وافقهم بالثاني وأجازوا  
الاقتصار على مسح آخرهما.

- أقول: لا ينبغي ضعف جعل القسمين الأخيرين من الجمل لعدم تساوي  
الاحتمالين فيما إذا سلم الاحتمال: ففي الأول منهما إنما عرف الرسول  
صلى الله عليه وسلم النبيز بأنه ثمره كهيئة ثمر ماء كهور معاً بمعنى أنه مركب منهما  
ولا يحد عليه أحدهما منبهذاً. وفي الثاني تصريح من الراوي بأنه ذلك في  
وضوء واحد حيث قال: «توطأ فسمع» إلخ.

- والزم يظهر لي أيضاً أن المثالين متعاكسان، فالأخير لتركيب المقول  
والعكس، إذ لم يكونا مثالاً لقسيم واحد، والله أعلم.

(١٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «ما كنت بفصل» في حديث فضالة بن عيسى: «عن الغلاء التي فيها ماء وخمر» وفي بعض رواياته: «عن بعض»

«الطعام المحض» بها أجزا الأحناف.

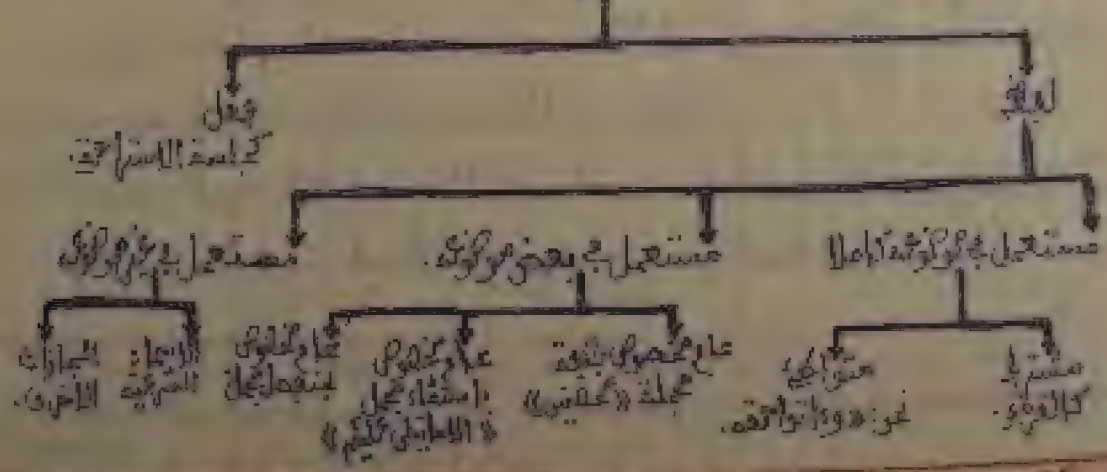
(١٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «ثمره كهيئة ثمر ماء كهور» فقرأ أجاز الخفيفة التوبة

بالنبيز لو فهم بأنه ماء كهور.

أما الزاوي وقسم الجمل باعتبار ما أتت إليه من قبل، وقسم  
اللفظ إلى مستعمل في موضوعه كاملاً، ومستعمل في بعض موضوعه  
ومستعمل في معنى موضوعه، ثم قسم المستعمل في موضوعه كاملاً  
إلى متواليح ومشتري، والمتواليح ما تكرر معناه وتعدت أجزاؤه، و  
مثاله قوله تعالى: «وإننا لحققة بوعدهم عتادة»، ثم قسم المستعمل  
في بعض موضوعه - وهو انقطاع الخصوص - إلى متوحد بصفة جملة كقوله  
تعالى: «وأهل لكم ما وراء ذلكم إن تبتغوا بأموالكم محضين»، ولفظه «محضين» بصفة جملة لا عرف معناه المراد بالإنفاق، وتخصيصاً باستثناء الجمل  
كقوله تعالى: «أعنت لكم جملة الانقطاع إلى ما أتت عليه من قبل»، وتخصيصاً  
بإزالة بعضه من الجمل كما لو قال على الجملة «وإننا لحققة بوعدهم عتادة» المراد  
بعضهم، ثم قسم المستعمل في غير موضوعه إلى الأسماء الشرعية كالطاعة  
مثلاً فإنها وقت نزل الشرع لها جملة ثم بينا الشارع، وإلى الأسماء التي  
دلت الأدلة على عدم تجاوز حملها على حقائقها وليس بعضها زائفة الأولى  
من بعض، - ولم يثنل لهذا - ثم ذكر أن وجه الإجمال في الفعل أنه وقوله  
لا يدل على وجه وقوعه بنفسه، بل بالفرائض فإن قيل ومنه كان مجزئاً،  
كجملته الاستراحية، فإنها محتملة للتشريع فتكون من معنى الطاعة، وللجمل  
فلا تكون منها، وقد مثل بغيرها ولأن التمثيل بها أوضح.

ولأنه أوضح تفسيره الرازي بسبب ما نوا:

الجمل





هذا وقد يمكن الشوكا في عراج ذكر الصريحين أنه لم يخالف في وقوع  
الإجمال في نصوص الكتاب والسنة بحين دأود القاهري

وقد أورد الحوسنة من الأدلة على بقاء القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم  
بجملته أم لا، وذكر أن العلماء اختلفوا في جوابه، فأثبت بعضهم ونفى بعضهم  
مستدلين بقوله تعالى: «اليوم أكمل لكم دينكم» ثم قال: «والاحتساب  
محمداً أن كل ما أثبت التكليف في العلم فيسجد استظهار الإجمال فيه في خلاف  
ذلك في التكليف الجاهل، وبما لا يتعلق بأحكام التكليف فلا يجوز استظهار الإجمال  
فيه واستتار الله تعالى به، وليس في العقل ما يحل في العلم ولم يرد الشرع  
بما يناقضه» أقول: هذا مثبت على مذهبهم في عدم الفرق بين الجاهل  
والمتشابه.

وقد رزق الرازي على ما أنكر ورود الجمل في الكتاب والسنة، دوة  
تعيينه كعادته.

### وَقَرِ اخْتَلَفُوا فِي أُمُورٍ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْجَمَلِ عَنْهَا:

(١) إسناد الأحكام الشرعية إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «حرمت عليكم المحال»  
وقوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» فمن جعل ذلك من قبيل الجمل نظر إلى  
أن الأحكام لا تتعلق بالأبوالأفعال فتعني إحصار فعل قبل التحريم وهو عين متعين  
ولامنه بك، فكان اللفظ بذكر محملاً. وقد أنكر نظر إلى القرائن المطابقة فإنها  
تعين الأفعال الصريحة، وفي الآية الأولى المخرج النكاح برأيل الآية السابقة  
لها وهي: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء» الآية. وفي الآية الثانية المخرج  
الأكل برأيل السيف. وفي الآية الثالثة قبلها: «وإذا حالتم فأصلها دابة»  
وقول منكر الإجمال أرجح. وهو مذهب الجمهور خلافاً للذكر خروجه البهري.

(٢) الكلام المتوقف صرفه على إحصار - وهو المسمى «دلالة الاقتضاء»  
كما سيأتى إن شاء الله - كقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع له عن أخته النخاع والنسيان»

(١) الجمل في نصوص الكتاب والسنة بحين دأود القاهري (٢) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «حرمت عليكم المحال»  
(٣) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» (٤) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء»  
(٥) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «وإذا حالتم فأصلها دابة» (٦) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء»  
(٧) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء» (٨) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء»  
(٩) الإسناد إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء»





في وضع اللغة ، فمن نظر للاحتمال جعله مجملا ، ولا كثر الجمهور من هؤلاء  
لأن الرسول عليه السلام إنما بعث ليبيّن الشرع هذا الوجه المعنوي <sup>(٦)</sup>  
(٦) ما لم يستثنى من عموم الحق كقوله عليه السلام : « فإنه إذا ضاقت بنا  
مسائل عاتية : هل نترككم شيء » وقالت لا ، فإنه يحتمل الضوم الشرعي ويحتمل  
الغوي . فمن نظر الى الاحتمال قال بالإجمال ، وفي لائحة دليل الجمهور في المسألة  
المتعارفة من غير إجمال ، وفي المسألة أقوال أخرى بالتفصيل بين الإثبات و  
النهي يقول تتبعها <sup>(٧)</sup>

(٧) نحو قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » للاحتمال أن  
يكون المقصود بالأيدي من الأيدي أو المرافيق أو المناكب ، والقطع أيضا  
محتمل للإبانة والشق ، وقد نظر الى الاحتمال بعض الحنفية فجعل الآية  
من الجمل ، ومنع الجمهور لأن اليد حقيقة في العضو من المنكب مما رفقها  
« و » ذلك فلا إجمال وقد بين الرسول عليه السلام بعلمه أن المراد المجرز إذا قطع  
من الشئ ، والقطع أيضا حقيقة في الإبانة وقد دلت السنة العقلية  
على بقائه على حقيقته فلا إجمال

(٨) قوله تعالى : « وأمسحوا برؤوسكم » فإنه متردد بين كل الرأس و  
بعضها ، فنظر الحنفية وأبو عبد الله البصري الى ذلك فجعلوه مجملا ، ومنع  
الجمهور لأن الرأس حقيقة في الجميع والباء للالتصاق ، أو للتبعية ، وعلى كل  
فلا إجمال <sup>(٩)</sup>

**وَحُكْمُ الْجَمَلِ : عَدَمُ الْمَيِّزِ الَّتِي تَحْتَ يَوْجَرُ مَا يَبِينُ <sup>(١٠)</sup>**

(١) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٥ ، وفي هامش المتن ٢٦٤ ، (٢) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٣) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٤) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٥) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٦) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٧) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٨) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (٩) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣ ، (١٠) في المتن مع الضم والفتح ٢٦٤ ، وفي هامش المتن ٢٦٣

وأما التشابه فهو عندهم : ما استأثر الله بعلمه ، كالكيف  
في ذات الله ولعائنه جل وعلا ، وفي الأمور الغيبية التي تؤمن بها مع العجز  
عن إدراك حقيقتها ،

وله في حق التشابه أقوال كثيرة غير هذا ، فترجمت الإشارة  
إلى بعضها في مقدمة هذا البحث (١)

وعلى هذا التعريف لا يدخل التشابه في أصول العقيدة إذا لا تتعلق  
لها بالأحكام الشرعية ، بل يدخل في أصول الدين وأصول الإيمان به .  
وأما آثارنا بين منوع المتكلمين في معنى الرأية ومنهج الأحناف  
فيها ، وجرنا أن المنهجين يتفقان في التشابه ، وأن المنهجين المختلفين  
والجمل عن الأحناف ثلاثتها داخل في الجمل عن المتكلمين .  
والله تعالى أعلم .

(١)



# البصائر

في مراتب الدلالة من حيث كبرها  
وتصنيفها من حيث رتبة مراتبها

## تمهيد

إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة إنما جاءت  
لتفصيل جميع الوقائع وأبرز الحكم الشرعي في جميع الأفعال  
وهذه النصوص الباطنة المحصورة، لا تلك كانت الوقائع و  
الأفعال لا تنحصر كانت دلالات هذه النصوص كثيرة جداً و  
مختلفة حتى شملت كل الوقائع والأفعال، وكان هذا المعنى المعنى  
شاهداً على صلاح هذه الشريعة لجميع الأمكنة ولما بعرضها لها  
من الأزمدة والأشغاص، وقد ورد هذا الشمول صريحاً في قوله  
تعالى: «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء» وهو في وحيه  
وشره المسموعين: «وقوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين  
للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون».

ولقد حاول علماء هذه الأمة تبين الفرق التي تزل منها  
الأحكام الشرعية على الأحكام، باختلاف وجهات نظرهم واختلاف  
بسبب ذلك مصطلحاتهم، وقد ذكرنا في تمهيد الفصل السابق  
أن الأصوليين درجوا على منهجين سمي أحدهما بحقيقة الأحناف  
والآخر بحقيقة المتكلمين، وقد تباين هؤلاء المنهجان فيما يتعلق  
بهذه الفرق تبايناً كبيراً، منه ما هو في الاصطلاح، ومنه ما هو  
في اعتبار بعض الفرق - كجمهور المخالفة مثلاً -  
أمّا العينية فقد قسموا فرقاً دلالة الألفاظ على الأحكام

المعتبرة إلى أربع فرق هي:

١) عبارة النصير بقرينة المقصود بالنصير هنا الكلام لا بقدر كونه  
واضح الدلالة - وهي: دلالة اللفظ على ما سيف له أصالة أو تبعاً  
بلا تأمل، وهي أمثلة ذلك قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب



لكم من النساء ثلث وثلاثون خبة أن لا تصدوا  
بواحدة. «فهذا النص» لا يعبر عنه على غيره من الأحكام منها:  
١- أصل عشوية الكلام. ب- إباحة تعدد الزوجات في حروبه

الأربع. ج- عدم جواز تجاوز الواحدة عند الخوف من الهون  
وقد دل على الآية على هذه الأحكام دلالة واضحة لا تحتاج إلى تأمل  
والآية مسوقة لبيان الحكيم الأخير من أحواله ولبیان الأول تبعاً.  
(٢) إشارة النجس وهي: دلالة اللبنة التزاماً على ما  
مالم يفرض بسوقه ولا تتوقف صحته عليه مع نوع جهل يحتاج إلى التأمل  
وهي أمثلة ذلك قوله تعالى: «للعقراء المهاجرات» الزمر آخر جوا  
من ديارهم وأموالهم. الآية، فإنها دللت بعبارة النص على استحقاق  
المهاجرات نصيباً من الجوز. ودلت بإشارة النص على نوال ذلك  
المهاجرين عما خلفوه في دار الجحيم، لأنهم لم يبقوا الحكم الأخير  
للاطالة والتبعات، ولا كلف العقراء الزجر، وصحبوا به يستلزم ذلك دون  
أن تتوقف صحته عليه كالقتضى، ولا يبرر هذا الابتداء.

(٣) دلالة النص وهي: دلالة اللبنة على ثبوت حكم المنكوح  
به للمسكوت عنه لفهم من الحكم لغة واشترط كونهما فيه بالأولوية أو  
المستأولة (٤)

وهي أمثلة ما كان فيه المسكوت عنه أولى بالحكم من المنكوح به قوله  
تعالى: «ولا تقل لهما أي» فإنه دلل بعبارة النص على منع التأخير على  
الوالدين، ودل بدلالة النص على منع حضي بينهما لأن المناكحة الإنشاء وهو  
بالضرب أبلغ وكان أولى.

وهي أمثلة ما كان فيه مساوياً له قوله تعالى: «إن الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلماً» يأكلونهم ناراً وسيهلكون سعيراً. «

(١) لا بد من معرفة النساء. (٢) أصل النص في الآية: «ولا تقل لهما أي» والشرع لم يوجب منعهما من  
الطلاق. (٣) أصل النص في الآية: «ولا تقل لهما أي» والشرع لم يوجب منعهما من  
الطلاق. (٤) أصل النص في الآية: «ولا تقل لهما أي» والشرع لم يوجب منعهما من  
الطلاق.

فإنه قد انزعج عن المنع منع أكله أو الشرب من حليته  
فإنه لا ينعى المنع على منعه فريقتها كقولنا، لأن المنع الإتيان  
ويستوي فيه الأكل والشرب.

ويعتبر فيه الاكل والشراب  
 (ع) اقتضاء النجس وهو: دلالة الكلام على لفظ  
 خارج عنه يتوقف صدقه أو صحته عقلا أو شرعا عليه.

فقال لا انتم علي ما يتوقف صرقة عليه قولكم صلى الله عليه وسلم  
لما خرج من مكة والنبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قال في الحديث  
بالضرورة والاشكال والنسيان موجودا في الامة لم يبق في الكلام  
حقا، وتقر من المحروف المؤاخزة بالحق.

ومثال ذلك انتم على ما انتوقعه منكم لا علمه قوله تعالى: و  
امسال القرية. فبالفعل لا يستصيح سؤال القرية التي هي الأبيد والقرية  
وهنا ضرورة انه المراد وامسال أهل القرية.

وَمِثَالُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَا تَقَوَّفَ عَنْهُ شَيْءٌ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»  
أَعْتَقَ عِبْرًا عَنِ «بِالْهَر» وَهُوَ الشَّرْخُ لَا يُعْتَبَرُ الْعَتَقُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ  
مَالِكًا لِلْمُعْتَقِ، وَبَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ يُعْتَقَ عِبْرًا بِإِلْفٍ ثُمَّ أَعْتَقَهُ وَكَانَ الْمُعْتَقُ  
وَقَدْ جُمِعَ الْأَمْرَانِ فِي مِثَالٍ وَاجِبٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَبَدْتُكُمْ»  
أَمَّا تَكْمُلُهُ بِالْعَقْلِ فَيَنْبَغُ أَنْ يَفْعَلَ التَّجْسِيمُ عَلَى الْعَيْنِ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ مِنْ تِلْكَ  
الْعَلَبِ وَهُوَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ، وَالشَّرْخُ أَيْضًا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ التَّجْسِيمُ  
وَإِنَّمَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْعَالِ كَالْيَمْرِ وَالنَّفْسِ وَالْمَيِّمِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهَا وَبَعْلَمُ  
بِقَوْلِهِمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِسْتِخْتِاجَ.

هذا تفصيل الحقيقة التي دلالة الألفاظ على الأحكام المعينة  
لربهم. واعتبروا ما سواه أقاسراً، وقد بينى التفينا زاناً وحمد انظار  
الشرى لربهم في هذه بقوله: «ووجه ضيقتهم على ما ذكره القوم. أن  
الحكم المستعاض من النظم وإما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولاً

[illegible]



والأول إن كان النظم مسوقاً له وهو العبارة ، وثالثاً فهو الإشارة  
والثاني إن كان الحكم مذهباً ما عنده لفظاً فهو الرلالة ، أو شيئاً مما فيه  
الافتقار ، وثالثاً فهو النظم شكاً في العبارة .

أقول ولا يخفى عن الرقيقة في بعض قولها ، فقد عرفت أن المفتاح  
قد لا يقتضي الشرح ، بل العقل كما علم . والله أعلم .

**وأما المتكلمون** فقد اختلفت مناهجهم في تقسيم  
علمهم الثلاثة فمنهم من جعلها أربعة ومثمن من جعلها ثلاثاً ومنهم  
من جعلها اثنتين ،

فأما من جعلها أربعة فهو عنده : (١) دالة اللفظ من حيث حقيقة  
ألفاظه (٢) دالة اللفظ من حيث مجازاته ويعهوه (٣) دالة اللفظ  
من حيث ضرورته واقتضاه (٤) دالة اللفظ من حيث معقولها  
القياس على ما مر لوله . وقد سلك هذا المسلك الفخري في مقدمات  
كتاب المستصحب (٥)

وأما من جعلها ثلاثاً فقد سلكوا في تصنيفها مسلكين هما :  
- المسلك الأول : ما سلكه الغزالي في القليب الثالث في كيفية  
استشعار الأحكام ، من كتاب المستصحب حيث قال : « واللفظ إما  
أن يدل على الحكم بصيغته ومنه قوله ، أو يعهوه ، ويعهوه  
بمعناه ومعقوله وهو الاقتباس الذي يسمى قياساً . وهذه ثلاثة فنون  
المنفرد والمفهوم والمعقول . »

فلاحظ أنه قد أسبق دالة اللفظ من حيث ضرورته واقتضاه .  
- المسلك الثاني : ما سلكه ابن السبكي في علمه عنده : (١) المنفرد .  
(٢) الاقتضاء والإشارة . (٣) المفهوم . وأسبق القياس (٤)

وأما من حصروا في اثنتين فقد سلكوا في ذلك مسلكين أيضاً هما :  
- المسلك الأول : أنه دالة اللفظ لا تخرج عن منطوقه ومعفهوه

(١) علم المنطق في علم المنطق ١٠٣١  
(٢) علم المنطق في علم المنطق ١٠٣١  
(٣) علم المنطق في علم المنطق ١٠٣١  
(٤) علم المنطق في علم المنطق ١٠٣١  
(٥) علم المنطق في علم المنطق ١٠٣١

وكل ما ينقسم الى قسمين ، فالمنكوف ينقسم الى صريح ، وهو المنكوف  
عنه غيرهم ، والغير صريح ، وهو الاقتضاء والاشارة والاياء ،  
والغير ينقسم الى متوافق ، ومخالف .  
وقد سلك هذا المسلك الشيرازي وابن الحاجب والبيضاوي والنيلان  
الانهم تجاوزوا انهم في الاقتضاء والاشارة والاياء ، فابن الحاجب هو الذي  
جعلها منكوفاً غير صريح ، وخالف كلام التلمساني في الاياء متوافقاً  
جعلها قسمها من الغير يقابل الصريح ، ولم يتعرض للاقتضاء والاشارة .  
وأما الشيرازي والبيضاوي فجعلوا دلالة الاقتضاء من المعهوم ، وعمل  
الأمموى دلالة الاشارة منه أيضاً .  
- المسلك الثاني هو ما سلكه الآمري في تقسيم الدلالة الى  
دلالة منكوف - وهي المنكوف - ودلالة غير منكوف ، وهي أربعة أقسام :  
دلالة الاقتضاء ، ودلالة الاياء ، ودلالة المعهوم ، ودلالة الاشارة .  
وقرب من هذا المسلك ما سار عليه الباجي وأبو الغضائري  
قسموا الدلالة الى دلالة أصل - وهي المنكوف - ودلالة معقول أصل ،  
وهي أربعة أقسام : المحال - وهو الاقتضاء - ومحوى الغائب - مفهوم  
الموافق - ودليل الغائب - مفهوم المخالفة - ومعنى الغائب - القياس .  
فخلص القول في هذا أن كثر دلالته الألفاظ عند المتكلمين سبعة  
أقسام هي : المنكوف ، والمفهوم الموافق ، والمفهوم المخالفة ، والاقتضاء ، و  
الاشارة ، والاياء ، والقياس . فالسنة الأولى اتفقوا على أنها من دلالة  
الدفع ، ولا كثر اختلفوا في اندراج بعضها في بعض ، والشأن في اختلفوا  
هل هو من دلالة الدفع أولاً ، فجعلوا الغنى في الباجي وأبو الغضائري  
من دلالة ، وأخرجهم الجمهور ،  
وساوي في هذه الأقسام السبعة إن شاء الله تعالى في هذا الفصل

١) انظر شرح المصنف في شرح المصنف ، ج ١ ، ص ١٧٨ ، والنهضات ، ج ١ ، ص ١٧٨ ،  
٢) انظر معاني الوصوف ، ج ١ ، ص ١٧٨ ،  
٣) انظر معاني الوصوف ، ج ١ ، ص ١٧٨ ،  
٤) انظر معاني الوصوف ، ج ١ ، ص ١٧٨ ،  
٥) انظر معاني الوصوف ، ج ١ ، ص ١٧٨ ،



سائر على المنهج الأول الزء نعهد الغزالي في تقسيمها إلى أربع  
كبرى، لأنه في نكح، أضيق المناهج وأقلها اضطراباً، فقد رأيت  
فيها سكراناً هنا أن المنهجين الآخرين قد انقسم أصحابهما إلى  
مسائل متعقدة.

وإذا قارنا بين مذهبي الأحناف والمتكلمين في هذه الأمور  
وجدنا أن المتكلمين قرأوا في القرآن الأربع التي أثبتتها الأحناف  
وزادوا عليها ثلاثاً لا يراها الحنابلة من أصول الدين وقد وافقهم في  
بعضها بعض المتكلمين.

وذلك أن عبارة النحر عن الأحناف هي المنكح عن المتكلمين،  
وإشارة النحر عن الأحناف هي دلالة الإشارة عن المتكلمين، و  
دلالة النحر عن الأحناف هي مفهوم الموافقة عن المتكلمين، و  
اقتضاء النحر عن الأحناف هو دلالة الاقتضاء عن المتكلمين، ولا  
يرى إلا مجرى الالفاظ الأصلية. والله أعلم.

# المبحث الأول: دلالة المنكوف

المنكوف في اللغة، اسم مفعول يقع إذا تكلم بهوت، والأكثر استعماله  
للزنا من غير أن يقر بالجر فيه صاغ منه اسم مفعول كذلك يقال المنكوف في  
وقد ينعقد بهوسه كقول الشاعر:

والأيتيم العيشة من كان فيه  
إذا حملوا أمنا ولا يرسمنا

وتختص لا ينضم اليه، بالجاء والمجرى وعلى هذا درج الأصوليون.  
وهو اصطلاح المنكبين: ما قلنا عليه اللغوي في محل النقص  
وزاد الأمر قيداً فغيره بأنه: ما فهم من دلالة اللغوي قلها في محل النقص، و  
قالوا يخرج دلالة الاقتضاء والاشارة والإيهام، وقد عرفنا ما سبقه من باب الطلب  
بها ما داخل في المنكوف ويسميه المنكوف غير الصريح، وأن الشيرازي و  
البيضاوي يجعلانها من المفهوم، وأن الجمهور يعتبرها خارجة عنهما.  
وفي هذا التعريف أربعة محال هي:

المحال الأول: تمييز اللفظ: «ما» في التعريف، فيعلم أن تكون موصولة

اسمياً فيكون المعنى: المنكوف هو الذي قلنا عليه اللغوي في محل النقص، وعليه يكون

المنكوف قسماً من الملول للامر الدلالة، وهذا ما يفهم من كلام الجمهور.

كما يحتمل أن تكون موصولة فيكون المعنى: المنكوف هو دلالة اللغوي في محل النقص

يكون التغيير في «عليه» عائداً على الملول المفهوم من «قل»، وعلى هذا يكون

المنكوف قسماً من الدلالة للملول، وهذا ما يثير إليه كلام ابن الحاجب

حيث قال في المنتهى: «المنكوف: دلالة اللغوي على معنى في محل النقص بأن

يكون ذلك المعنى حكماً المذكور» وقال في مختصره: «الدلالة: منكوف

وهو ما دل عليه اللغوي في محل النقص، والمفهوم بخلافه» قال شارحه

العصر: «وما هنا ضرورة ليصلح قسماً للدلالة»



- الملوك الثالث: تبين الرلالة في قولهم «ذل» والمراد باللالة هنا مختلف  
فيمسك الاختلاف فيما دل عليه اللفظ اقتضاء وإشارة وتبييناً - على ما  
- في الجمع فالطع المنكوف سواء أدخله المفهوم أم لا - يبره الرلالة في  
المنكوف متعاقبة أو متضمنة فلهذا، وفي المفهوم والاقتضاء والإشارة والتبيين التزاماً  
وأمر الحاجب الذي جعل ذلك منكوقاً، يبره الرلالة المنكوف متعاقبة و  
متضمنة للفرج، والتزاماً في غير الفرج، بقوله تعالى: «أحل لكم ليلة  
الاصيام الرزق (أي نساءكم)» يدل متعاقبة على حل الرزق في كامل الليلة  
ويدل تضمناً على حليمة ساعة منها، ويدل التزاماً على جواز إصباح  
الطائم جنباً، وكل هذا منكوف عند أرباب الحاشية، ونحوه لا يبره الرلالة  
الأخيرة - وهي الإشارة - منكوقاً.

- الملوك الثالث: بيا، متعلق الجار والمجرور «في محل النطق» فإنه  
يهم أن يتعلق بالفعل «قول» فيكون المراد منكوقاً، كما يلح أن يتعلق  
بمذكور وهو «قال» من الألف في عليه، وتقرير، ما دل عليه اللفظ قال  
كونه ثابتاً في محل النطق، فيكون اللفظ هو المذكور.

- الملوك الرابع: بيا، معنى «محل النطق»، وقرحكي فيه سير، آخر  
أرباب العنبر العلالي قولين: أحدهما أنه معناه، في حالة النطق، أي وقت النطق  
باللفظ يدل وقت النطق به على المعنى الذي وقع له متبادراً، وبعبارة ينتقل  
الزهي إلى لوازمه، وهي في غير وقت النطق المعبر عنه بالمحل.  
وقد احتج هذا باللازم الذهني عند المناقضة، فإنه إذا  
كان وجودياً وكان ملزوماً غير متبادراً إلى الزهي في محل النطق  
أي في حاله ثم ينتقل منه إلى الملزوم الذي هو الموكوع لم اللفظ  
كالعنى فإن الزهي إذا سمع سبباً إلى البس ولكنه إلى غيره وهو الذي  
وقوع له اللفظ، وعلى هذا التفسير يكون ما وقع له اللفظ مرلوفاً

في غير محل النكح فلا يكون منكوحاً ،  
الثاني أن محل النكح هو المهر كونه عليه المنكوح باسمه ، و  
محل هذا التفسير تكون جهة التفسير الجارية ،  
وهذان التفسيران متباينان ما ذكر في متعلق الجار والمجرور  
في المطلب الثالث ،

ثم إن المنكوف ينقسم باعتبار استعمال اللوح إلى حقيقة  
ومجاز وقد تقدم الكلام عليهما، وينقسم باعتبار وضوح الدلالة  
وغموضها إلى واضح الدلالة وغموضها وقد تقدم الكلام عليهما كذلك  
ويكون بهما ما غيبت دلالة بام خارج عنه، وذلك كالقاهر إذا  
ضرب إلى الاحتمال الرجوح فانه يسمى مؤولا، كما سبق في التارة  
اليك، وكالمجمل إذا غيبت واتضحت دلالة فانه يسمى مبيها  
وكانت اقسام المنكوف باعتبار وضوح الدلالة وغموضها ستة هي:  
النصرة القاهر، والمؤول، والمجمل، والمبين، والمتشابه،  
وينقسم باعتبار إفراد، إلى تمام وهو: لفظ يستغنى الصالح  
لمرغبي حبي، وجمعة، وخارج وهو خلافة، ومعلق وهو الرال  
على شائع في جنس، ومقيد وهو خلافة،  
وينقسم باعتبار متعلقه إلى أمر وهو: اقتضاء فعل غير كفا،  
والنهي وهو: اقتضاء الكفا أي الترتي، وهذا التقسيم الأخير يختص  
بالركب، وقد مره قسم ثالث فيه وهو إلى باحة وهي: التخيير  
اليعمل الكفا، والله أعلم.

(٥) انما هي في العلم والادب والاعمال والآداب

(العلماء)

[illegible]

١١١

1894. 12/24/1894. p. 100



## المبحث الثاني: دلالة المصوم

المفهوم في اللغة : اسم مفعول مرقعهم ، والزاء بهم إنما هو المعنى ،  
إذا ف مفهوم اللغة لغة هو معناه ، والمناخقة يستعملونه في معناه  
اللاخوة ، فيقولوا : مفهوم الانساء : الحيوان الناحق ،  
وهو في اصطلاح الأصوليين : ما دل عليه اللفظ في غير محل النفي .  
وهذا اللفظ اللفظ في غير محل النفي لا تكون إلا التزاما ،  
واللفظ يدل على ما يفقه وتضمننا على منلوقة ، ويدل التزاما على  
مفهوما ومقتضا وإشارته وتنبههم ،

وهذا التعريف مخرج للمذكورات مع المجهوم، أمّا المنكوف فلا ريب  
في أنه في محل النفي، وكذا لما فهم من إشارة اللفظ لأنه مرئول ومكانة  
في الأصل غير أنه لم يقصر بصره من اللازم، والمقتضى لا يستقيم بهن  
المنكوف دون مكان فهمه في محل النفي أيضاً، والتنبيه أو الإيذان  
بتبادر إلى الزمى قبل وصوله إلى المجهوم، ألا ترى أنك إذا سمعت قولاً  
تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ» تبادر إلى ذهنك أنه ذاك بسبب من هم  
قبل أن تصل إلى دلالة على نفي ذلك عن الفجار، فكان فهمه في محل  
النفي أيضاً، ولكون هذه المذكورات ومرئول اللفظ في محل النفي  
احتاج الأمر إلى زيادة قيد القلوع في تعريف المنكوف ليخرجها عما  
سبق.

وَتَنْهَبُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الْمَطَالِبَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهُ تَعْرِيفِ  
الْمَنْعُوفِ - كَمَا هُوَ وَاضِحٌ - فَلَا دَاعِيَ لِلِإِعَادَةِ لَهَا .  
وَالْمَعْنُومُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَعْنُومٍ مُوَافِقَةٍ وَمَعْنُومٍ مُخَالِفَةٍ ، وَ  
فِي مَائِلَةٍ تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا :

أما مفهوم الواقعة فهو: الواجب المنكوف به في حكمه  
وهو ينقسم إلى قسمين: فهو الخطاب، وعند.

بالفعل، في اللغة: اسم مصدر قتل في كلامه بمعنى إذا وقع  
ويقال قتلوا الكلام وقتلوا به أي معناه ومزهد.

والمراد بالفعل أصله لاحق: أن يكون المسكوت عنه أولى من  
المذكور به بالعزم الثابت لهما، وينقسم مفهوم الواقعة الأولى  
الملقب بالفعل إلى قبلي وخلفي.

فالقيل هو الفاعل كما في قوله تعالى: «فلا تقل لهما أف»  
في مفهوم النهي عن التأخير عن النهي عن الضرب والقتل ونحوهما من أنواع  
اللايتلاف، فبذلك مواجب المنكوف به في الحكم وهو الضرب، وهو مشق  
- أي الضرب مثلاً - أولاً بالضرب من التأخير قطعاً، وكذلك قوله  
تعالى: «من يعمل مثقال ذرة خيراً يره» ومن يعمل مثقال ذرة شراً  
يره. يدل بمفهومه على أن ما يعمل أكثر خيراً أو شراً، من باب  
الأولى على سبيل القلق.

والخلفي هو الفاعل كما في قوله تعالى: «ومن قتل مؤمناً خطأ  
فتحرير رقبة مؤمنة» فإنه يدل بمفهومه على أن من قتل مؤمناً خطأ  
فبب عليه الكفارة من باب الأولى، ولا كراهة في تخلفي للإمكان  
أن تكون الكفارة للحي والنجس، والقتل خطأ أعظم من أن يقتل بالنكس،  
ولهذا كانت المسألة خلافية فبأوجب الشاذعية الكفارة في العمد  
خالفهم الجمهور، ومثل هذا في كفارة الغموس أيضاً لأن الكفارة إذا  
شرعت في الأيمان الأخرى مع عدم الاسم قللاً أن تشريع في الغموس في الاسم  
أولاً، ويجب عنه بنوع الجواب السابق.

وفي جواب الخطاب فريكون التنبية بذكر الأدنى على الأعلى وقد يكون

(١) أي تأخير ما يجب عليه من كفارة أو غيره من الواجبات مع الشروع في فعله  
أو تأخير ما يجب عليه من كفارة أو غيره من الواجبات مع الشروع في فعله  
(٢) أي تأخير ما يجب عليه من كفارة أو غيره من الواجبات مع الشروع في فعله  
(٣) أي تأخير ما يجب عليه من كفارة أو غيره من الواجبات مع الشروع في فعله









وأيضا تدل على مرادف الجوع والعطش وأسماءهما معهما معهود الموافقة  
وأما العلم الذي لم يلزم أصلا فلا حاجة له في هذا الباب، بل قال جميعنا  
تخرج للأيام وهذا قريب من إيماء وإشارة كما يسمى جوع الكلام  
والتحذير، واليد الخفية تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقائقه ثم قال  
غير تخرج لمعهود الموافقة وهذا قريب من معهود الموافقة وقد  
يسمى جوع اللذة وكل شيء أصلها آخر والآخر  
إلى الألفاظ واجتهد إدراك حقيقة هذا الجنس، وقد تضمن قراءة  
في نفس العبارة إلا أنه سمي معهود الموافقة أو الترتيبها.  
هذا وليس لمعهود الموافقة قسم ثالث، لأنه إما أن يكون  
أقوى من المنكوف، أو مساو له، أو أضعف، وأما الأدنى في غير محلي  
أد لا يانح من النهي عن الأشر النهي عن الأخف، بلوقفت لا تقتل الغلام  
لم يفهم منه النهي عن خزيه أو شتمه.

وقد اختلف في دلالة الجوع والعطش، فبعضهم يقول القيل  
على المنكوف، فهو أركان القياس فيها، فمثلا إذا قلت قولة تعالى  
ولا تنقل لها حجة وحررت أن الأخر التام، والفرع الضرب وغنى، والعلم الذي  
والحكم المرفقة، وهكذا، ومنها ما التابع للقياس الجاني، وحيث هنا  
هذا القول الشبهان، وذهب الجمهور إلى أنها دلالة اللذة لا مقياس القيل  
ولا كنهاج غير أصل النهي، لوجود هذه الدلالة قبل شرح القياس  
ولأن الأخر للقياس لا يكون من وجاه الفرع وجها منه، ولأن كثير من  
القياس قرأوا بهذا المعهود.

والقائلون بأنهم دلالة اللذة اختلفوا أيضا في ذهب جمهورهم  
إلى أنها دلالة المعهود - كما سبقنا - وذهب بعضهم إلى أن دلالة المنكوف  
بد على هذا المعهود قيل المجاز بالجنسية والكيفية، فالتأنيدي الآية

والقائلون بأنهم دلالة اللذة اختلفوا أيضا في ذهب جمهورهم إلى أنها دلالة المعهود - كما سبقنا - وذهب بعضهم إلى أن دلالة المنكوف بد على هذا المعهود قيل المجاز بالجنسية والكيفية، فالتأنيدي الآية

المراد به الأول وهو بعضه كتحمية الصلاة وكوعا . وقد ذهب بعضهم  
إلى أنها من باب الحقيقة العرفية ، وعليه والتأنيف في الآية قرينة  
العرفية من معناه الواسع إلى مثلها الأول<sup>١</sup>

أقول لا يلزم أن ينادى به إلى أصحاب كل من القولين الأخيين إلا إذا  
كان التنبيه فيه بالأدنى على الأعلى كالأية ، أمّا ما كان التنبيه فيه بالأعلى  
على الأدنى كالتنبيه بالقنطار على الدينار ونحوه فلا يلزم أن يكون من الجواز بل لا بد  
وقصر البعض إذا التنبيه به على جميع الأبقاض ولا يتعنى واحد منها . و  
لهذا لو قيل المقصود بالقنطار الدينار مثلا لا يختل نفس الكلام وكان ينبغي  
مخرج عن المعنى المقصود من غير تساوي أهل الكتاب ، وكذا لو قيل إن الغنى  
قرينة لآية القنطار محضا وضيع لم (إلى مثلها) المال لحصل هذا المخشور  
وعلّم أن الثواب أمد لا يتم إلا بالعبادة مستجيلا في حقيقة اللغو  
على مفهوم خارج عن محل النقض به ، والله أعلم .

وتنقل في الخلاف في هذه الرواية في النسخ بها . ثم رآها قياسية لزوم  
على ما قاله عدم النسخ بها لأن القياس لا ينسخ به بخلاف ما رآها البرقي<sup>٢</sup>  
وهو مع الموافقة محتج به عند جميع الأصوليين إلا بعض الظاهريين  
قال ابن تيمية وما ذهبوا إليه مكابرة<sup>٣</sup>

مع أن ابن حزم رحمه الله قد بالغ في إنكار مفهوم الموافقة وجمعه  
قسمي القياس . وقرا ضحك النقل عن داود فيه<sup>٤</sup>

(١) في نسخة البرقي مع النسخ والتأنيف في الآية . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٠)

(٢) في نسخة البرقي مع النسخ والتأنيف في الآية . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٠)

(٣) في نسخة البرقي مع النسخ والتأنيف في الآية . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٠)

(٤) في نسخة البرقي مع النسخ والتأنيف في الآية . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٠)

(٥) في نسخة البرقي مع النسخ والتأنيف في الآية . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٠)



وَأَمَّا مَعْنَى **الْمُخَالَفَةِ** . وَهُوَ الْمَعْنَى فِي لَيْلِ الْغُلَّابِ فَهُوَ الْمَخَالَفُ

لِلْمَكْرُوهِ بِهِ فِي مَعْنَى . وَهُوَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ هِيَ :

١) مَعْنَى **الْغَايَةِ** . وَهِيَ خُذُ الْعَكْمِ بِأَوَّلِ أَوْحَشٍ أَوِ الْإِلَافِ . وَهِيَ الْمَعْنَى

عَنْهَا بِالْإِسْتِهَادِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالٍ :

لَيْلَاتُهَا خَشَوُ الْمَاءِ وَذَلِكَ . وَهِيَ وَبَاءُ يُفْعِلَانِ بَزَلًا :

وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ أَهْوَأَ الصِّيَافُ إِلَى اللَّيْلِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا

صِيَافَ فِي اللَّيْلِ . وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى قَتَلْتُ فِي أَنْفُسِيَ الْآيَةَ : « بِالْآيَةِ بَاشْرُوهَرُونَ »

أَبْدَحُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْلُ الْأَبْيَضُ مِنَ

الْخَيْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْيَوْمِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مَمْنُوعَةٌ فِي نَهَارِ

الصُّبْحِ بَعْدَ تَبَيُّنِ خُلُوعِ الْيَوْمِ الطَّافِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنْ خَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ

لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَذَكَّرَ زَوْجًا غَيْرَ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا تَلَكَّتْ زَوْجًا

غَيْرَ زَالَ الْقَرْهَمُ النَّاسِ عَنْ الْإِلَافِ الثَّالِي . وَأَنْ يَقْنَى الْقَرْهَمُ النَّاسِ

عَرِغِي . مِنَ الْوَنَاعِ كَكُونِهَا عَرِغِي الثَّانِي أَوْ عَرِغِي . وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :

« كُلُّ شَيْءٍ لِلْأَجَلِ مَعْتَدٌ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْأَجَلُ انْقَلَعَ

الْجَبِيلُ .

٢) مَعْنَى **الْعَقْرِ** . وَهُوَ الْمَعْنَى فِي عِلْمِ الْمَعَانِي بِالْقَصْرِ . وَهُوَ أَمَّا قَصْرُ

الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ أَوِ الْعَكْسِ . وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَخَالَفُ

يَعْتَقِدُ عَكْسَ الْخُلَافِ . فَقَصْرُ قَلْبٍ . أَوْ يَعْتَقِدُ رَاشِتَهُ إِلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ

وغيره في المقصور . فَقَصْرُ إِفْرَادٍ . أَوْ يَعْتَقِدُ ثَبُوتَ الْمَقْصُورِ لِلْمَقْصُورِ

عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ الشُّبْهِ وَالتَّزْدِيدِ بَيْنَهُمَا . فَقَصْرُ تَعْيِينٍ . وَهُوَ

فِي كُلِّ ذَلِكَ حَقِيقَتِي حَاصِرٌ أَوْ نِسْبَتِي . فَتِلْكَ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً :

وَحَرْفَةٌ كَثِيرَةٌ . وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا النِّفَاقُ مَعَ الْإِثْبَاتِ . بِأَنَّهُ يَثْبُتُ الْمَقْصُورُ

لِلْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَيَنْفَعِي عَرِغِي . وَأَشْهُرُهَا سِتٌّ هِيَ :

أَمَّا مَعْنَى **الْمُخَالَفَةِ** . وَهُوَ الْمَعْنَى فِي لَيْلِ الْغُلَّابِ فَهُوَ الْمَخَالَفُ  
لِلْمَكْرُوهِ بِهِ فِي مَعْنَى . وَهُوَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ هِيَ :  
١) مَعْنَى **الْغَايَةِ** . وَهِيَ خُذُ الْعَكْمِ بِأَوَّلِ أَوْحَشٍ أَوِ الْإِلَافِ . وَهِيَ الْمَعْنَى  
عَنْهَا بِالْإِسْتِهَادِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالٍ :  
لَيْلَاتُهَا خَشَوُ الْمَاءِ وَذَلِكَ . وَهِيَ وَبَاءُ يُفْعِلَانِ بَزَلًا :  
وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ أَهْوَأَ الصِّيَافُ إِلَى اللَّيْلِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا  
صِيَافَ فِي اللَّيْلِ . وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى قَتَلْتُ فِي أَنْفُسِيَ الْآيَةَ : « بِالْآيَةِ بَاشْرُوهَرُونَ »  
أَبْدَحُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْلُ الْأَبْيَضُ مِنَ  
الْخَيْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْيَوْمِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مَمْنُوعَةٌ فِي نَهَارِ  
الصُّبْحِ بَعْدَ تَبَيُّنِ خُلُوعِ الْيَوْمِ الطَّافِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنْ خَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ  
لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَذَكَّرَ زَوْجًا غَيْرَ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا تَلَكَّتْ زَوْجًا  
غَيْرَ زَالَ الْقَرْهَمُ النَّاسِ عَنْ الْإِلَافِ الثَّالِي . وَأَنْ يَقْنَى الْقَرْهَمُ النَّاسِ  
عَرِغِي . مِنَ الْوَنَاعِ كَكُونِهَا عَرِغِي الثَّانِي أَوْ عَرِغِي . وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
« كُلُّ شَيْءٍ لِلْأَجَلِ مَعْتَدٌ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْأَجَلُ انْقَلَعَ  
الْجَبِيلُ .

ا - العفو على المنعق بلاكر او بيل كقولهم تعالى مكية عن نوح ويا قوم  
ليس بظلاله ولا كثر رسول من رب العالمين « وقوله تعالى « ما  
كان محمد ابنا احد من رجالكم ولا كثر رسول الله » وهذه الآية لا تدخل  
في المجهوم واما المنيق والمنعق بها منقولان .

ب - الاستثناء بعد النفي كقولهم تعالى « واعلم انه لا اله الا الله »  
فمجهوم إثبات الاوهية لله وحده . وكقولهم تعالى « وما محمد الا رسول »  
فمجهوم ان محمد اصل عليه ليس الله ولا شاعيا ولا كاهنا ولا ساحرا . الى غير  
هذا مما يتصور المشكوك . وسيأتى ان شاء الله تعالى ان بعض الأصوليين  
جعل هذا منقولاً .

ج - المحصى بانما كقولهم تعالى « انما الله احد واحد » وقوله تعالى  
« انما انت نذير » . فمجهومها كجهوم الآيتين قبلهما ، وقرأنا في  
بعض البيانيين وبعض الأحناف المحصى بانما واختار الأمر من ههنا  
وهم مجتوبون بورودها متعاقبة للنفي مع إلا ، كقولهم تعالى « وما  
من الله الا اله واحد » وقوله « انما انت الا نذير » مع الآيتين السابقتين .  
وكقولهم تعالى « انما تجزوا ما كنتم تعملون » مع قوله « ولا تجزوا  
الا ما كنتم تعملون » وغير ذلك ، ولهذه قال السيوطي في الغيث الباقية  
في تحريك المحصى :

وانما وما أصاب الجامع كإله الله واحد  
وقد تعرض لهذا الخلاف الحافظ ابراهيم في فتح الباري ، فليراجع  
د - تقسيم ما اصله التأخير كالمفعول في مثل قوله تعالى : -  
« ايها نبيذروا يا اناستعين » . فمجهوم نهي العبادات والاستغانة  
عن سواه . وكما تجزى في مثل قوله تعالى « قل الله اعلم » فمجهوم نهي  
استحقاق غيره للحمد

(1) قوله تعالى « انما الله واحد »	(2) قوله تعالى « انما انت نذير »	(3) قوله تعالى « انما الله احد واحد »
(4) قوله تعالى « وما محمد الا رسول »	(5) قوله تعالى « وما من الله الا اله واحد »	(6) قوله تعالى « انما تجزوا ما كنتم تعملون »
(7) قوله تعالى « ولا تجزوا الا ما كنتم تعملون »	(8) قوله تعالى « ايها نبيذروا يا اناستعين »	(9) قوله تعالى « قل الله اعلم »



هـ - المحض بضم الميم الفاضل كقوله تعالى: «أما الخمر والميتاء وألذ»  
هو الولي» فمفهومه نفي الولاية عن سواها.

و - المحض بتعريف أخر جئ في الجملة بآل الجنسية، فتعريف المستدرك  
كقوله تعالى: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» فمفهومه أن  
من ليس كذلك لا يعد مسلماً إسلاماً كاملاً، وتعريف الخبر بها كقوله  
تعالى: «البدن العرة» فمفهومه نفي البدنية عن سواها.

بالإثبات في الشرع الأربع الأخيرة منهكوق والنفي مفهوم. وبعضهم  
يحمل لكل حكميها مفهوماً مستقلاً، كإسبغ السبكي، فيزداد العدم.

٣) مفهوم الاستثناء، والحداد به الواقع في سياق الإثبات، أما الواقع  
في سياق النفي فتعريف كما سبق، إلا أن الأمر مما مفهوم الاستثناء، وهو  
اصطلاح له فلا مشاحة فيه، وهو كقوله تعالى: «قم الليل إلا قليلاً»  
فمفهومه أن القليل لا يجب عليه قياماً.

قال القرافي: «و في كونه الاستثناء مراد بالمفهوم إشكال مرجحة أن لا  
وضع للاخراج فينبغي أن يكون الانتصاف بالعدم في الخارج مراداً بالماضي  
فلا يكون مفهوماً لأن المفهوم مراد بالذات الاتزام، وجواب هذا السؤال  
أن لا وضع للاخراج من المنكوق، ولا يلزم من ذلك دخول المستثنى في ثمره  
بالدفع بل برؤية العقل على أن النقيض لا ثالث لهما» إلى أن قال: «فكان  
الانتصاف بالعدم مراداً بالتزاماً لا ماضياً، وإنما المراد بالماضي هو نفس الخرج  
من المقدم»

٤) مفهوم الشرط، قال المأدب الشرع عند النحويين، لا نحواً الأصوليين  
لأقرئين: أعدهما أن الشرط والمفهوم لهما بطلان في الأصوليين، والثاني  
أن الشرط الأصولي يلزم من عدم العدم ولا يلزم من وجوده لذاته وجوده ولا يلزم  
بطلان في المفهوم فإنه في جميع أمثله يلزم من وجوده الوجود، وهو سبب









(٩) مفهوم العز، ولم ثلاث صوراً أيضاً - الأولى أن يخرج ما  
 جوفه وما عنده جميعاً كقوله تعالى: «الزانية والزانية فاجلوا»  
 كل واحد منهما مائة جلدة». مفهومه منع التقدير والزيادة.  
 - والثانية: أن يخرج ما عنده فقط كقوله تعالى: «فاجلوا»  
 منين مسكيناً». مفهومه أن أقل من اثنين لا يجزئ.  
 - والثالثة أن يخرج ما جوفه فقط كقوله تعالى: «فانكحوا ما  
 كان لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع». مفهومه منع ما  
 زاد على ذلك.

أقول الأصل الصورة الأولى، ولا كرقية علم من خارج أو بالقرائن  
 عدم إخراج أحد للآخر جفتهم. والله أعلم.  
 وقد دخل فيه التثنية، كقوله تعالى: «واستشهدوا شهيدين  
 من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فمراة واحدة» مفهومه أن  
 الواحد لا يكفي في نصاب الشهادة، وأن الواحدة مع الواحد  
 كذلك. وإنما علم جواز شهادة أكثر بالجموع.  
 والجمع كذلك على الغلابة في أقلية، كقوله تعالى: «فإن كان له  
 إخوة فلاهم الميراث». مفهومه منح للموحد، وللاثنين على  
 رأي ابن عباس رضي الله عنهما.

وأدخل ابن السبكي العدة أيضاً في الصفة.  
 (١٠) مفهوم اللقب، والمرتبة العامة بأصل أو نقل سواء  
 كان علماً أو اسم جنس أو نكبة، أو نحوه كقوله تعالى: «فمما ليس  
 حقيقةً حقيقة» الشابة، وذلك مثل قوله تعالى: «وجعلت لي الأرض مسجراً و  
 جعلت شربتها لخموراً». مفهوم الأرض: أن الجو والفضاء مثلاً  
 ليسا مسجراً وعليهما فلا تلح الصلاة فيهما، ومفهوم شربتها:

قال ابن السبكي في قوله تعالى: «فمما ليس حقيقةً حقيقة» الشابة، وذلك مثل قوله تعالى: «وجعلت لي الأرض مسجراً و  
 جعلت شربتها لخموراً». مفهوم الأرض: أن الجو والفضاء مثلاً ليسا مسجراً وعليهما فلا تلح الصلاة فيهما، ومفهوم شربتها:



أن يحرق التربة من اجزاء الارض كالخجارة والمعادن مثلا ليس كجواهر  
فلا يحرق الشمس منه. وكقولهم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الكعك بالانعام مثلا  
بمثل <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فهو له انما اذا كان احد العوضين غير الكعك ولا تشتبه  
المماثلة. والحرث الاول مجهول جار مجرى الغالب فلا يعتد بما يأتى.  
وقد جعل بعضهم المشتق - كالانعام - معهودا مستقلا  
وسمى هذا المصطلح الامر.

وقد أشار إلى هذه المفهومات ابن خازن رحمه الله بقوله:  
 صرف واشتهر على ولقبنا ثنيا وعثر في وحصي لغيا  
 ومفهوم المخالفة حجة عند الجمهور - إلا اللقب - وأنك  
 أبو حنيفة وأكثر أتباع حنيفة مقلداً، وحيث قالوا في  
 المسكوت عنه بخلاف قولهم في المنكوق فزله لربيل فاحي، كقولهم  
 بالبقاء على الأصل في المعلوفة، فإنها لا زكاة فيها عندهم لأن الأصل  
 عدم الزكاة وقد ورد النص بوجودها الشائقة فيها.

وَأُنْكِى بَعْضَ الْأَصُولِينَ فِي الْغَيْبِ دُونَ الْعَلَانِيَةِ. وَأُنْكِى عَلَى  
أَبْنِ عَمْرِو بْنِ الْكَأَمِ السَّبِيكَى وَالزُّبَيْرِ الْوَقَابِىَ فِي غَيْبِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ  
وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي كَثُرَ فِيهَا الْجَرَلُ وَالْمُنَاحِظَاتُ وَاسْتَدْرَكَ كُلُّ  
فَرِيْقٍ عَلَى عَزْهِيدٍ بِالْكَثِيرِ مِنَ الْأَدَلَّةِ، فَلَا تَسْتَوْجِبُ الْأَدَلَّةُ فِيهِ وَنَقَاشُهَا  
إِلَّا فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ، وَأَهْمُ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةُ فِيهِ قَوْلَانِ هُمَا: قَوْلُ  
الْجُمْهُورِ بِإِثْبَاتِهِ مَهْلَقًا، وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْعَنْبِيَّةِ بِإِنْكَارِهِ مَهْلَقًا قُلْتُ  
أَقْوَى مَا اسْتَدْرَكَ بِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا يَلِي:  
أَمَّا الْجُمْهُورُ فَأَقْوَى أَدْلَتُهُمُ اثْنَانِ هُمَا:

١- أن علماء أهل اللغة يعمون من تقييد أصل الحكم بأحد هذه القيود انتفاءً برونياً، كما روي مسلم عن يعلى بن أمية رضي الله





الثانية، والثالث مفهوم الصفة، والرابع مفهوم اللقب.

وكذا روى عن أبي عبد الله القاسم بن سلام وأبي عميرة معهما المشي  
والشافعي وهم من حقايق اللغة اعتبار مفهوم الخالصة  
وقد عارض هذا الحنفية بأن محمد بن الحنفية أيضاً من حقايق اللغة وقد  
نجاهاً.

أن تخصيص القيود المذكورة بالذكر لا يبرهن بانه، ولا  
لا بانه غير تخصيص المقترين بالحكم.

فمثلاً لو استوت السائمة والمعلوفة في الحكم فليتم خص السائمة  
بالزكوة مع عموم الحكم والحاجة في كل إلى بيان الحكم، بل كان الاقتصار  
على إبقاء الغنم أولى لعمومه واختصاره.

وقد نقض هذا الدليل بأربعة مآخذ هي: الأول: أن حكم البائنة  
ليس كما يقال معرفة النوع، بل يعرف النوع أولاً ثم ترتب عليه البائنة.  
واجب بانه لا مانع من الاستدلال بالآثار والثمار في النفي والإثبات  
كما يستدل على الصانع بمصنوعه.

الثاني: أن عدم العلم بالبائنة ليس علماً بعدمها. واجب بانه غلبة  
الفرض تكفي، ولو كانت ثم بانه غير الاختلاف في الحكم لما غلبت على  
أهل اللغة.

الثالث: أن مفهوم اللقب لا يمكن اعتباره ولو اعتبر في مثل: محمد  
رسول الله، لاستلزم نفي الرسالة عن غيره وهو كبر، ويلزم عدم اعتباره  
عدم اعتبار الصفة أيضاً لا لغيره، فإذا كانت السائمة من جهة المعلوفة  
والغنم من جهة لبقية المواشي، وجب على القول باعتبار مفهوم  
اللقب بأن المثال المذكور وهو محمد رسول الله - إنما له يعتبر بالمفهوم

(أ) انظر المستدرج ج ٢ ص ٣٢. والمختار ج ١ ص ٣٢. والمختار ج ٢ ص ٣٢. والمختار ج ٣ ص ٣٢. والمختار ج ٤ ص ٣٢. والمختار ج ٥ ص ٣٢. والمختار ج ٦ ص ٣٢. والمختار ج ٧ ص ٣٢. والمختار ج ٨ ص ٣٢. والمختار ج ٩ ص ٣٢. والمختار ج ١٠ ص ٣٢. والمختار ج ١١ ص ٣٢. والمختار ج ١٢ ص ٣٢. والمختار ج ١٣ ص ٣٢. والمختار ج ١٤ ص ٣٢. والمختار ج ١٥ ص ٣٢. والمختار ج ١٦ ص ٣٢. والمختار ج ١٧ ص ٣٢. والمختار ج ١٨ ص ٣٢. والمختار ج ١٩ ص ٣٢. والمختار ج ٢٠ ص ٣٢. والمختار ج ٢١ ص ٣٢. والمختار ج ٢٢ ص ٣٢. والمختار ج ٢٣ ص ٣٢. والمختار ج ٢٤ ص ٣٢. والمختار ج ٢٥ ص ٣٢. والمختار ج ٢٦ ص ٣٢. والمختار ج ٢٧ ص ٣٢. والمختار ج ٢٨ ص ٣٢. والمختار ج ٢٩ ص ٣٢. والمختار ج ٣٠ ص ٣٢. والمختار ج ٣١ ص ٣٢. والمختار ج ٣٢ ص ٣٢. والمختار ج ٣٣ ص ٣٢. والمختار ج ٣٤ ص ٣٢. والمختار ج ٣٥ ص ٣٢. والمختار ج ٣٦ ص ٣٢. والمختار ج ٣٧ ص ٣٢. والمختار ج ٣٨ ص ٣٢. والمختار ج ٣٩ ص ٣٢. والمختار ج ٤٠ ص ٣٢. والمختار ج ٤١ ص ٣٢. والمختار ج ٤٢ ص ٣٢. والمختار ج ٤٣ ص ٣٢. والمختار ج ٤٤ ص ٣٢. والمختار ج ٤٥ ص ٣٢. والمختار ج ٤٦ ص ٣٢. والمختار ج ٤٧ ص ٣٢. والمختار ج ٤٨ ص ٣٢. والمختار ج ٤٩ ص ٣٢. والمختار ج ٥٠ ص ٣٢. والمختار ج ٥١ ص ٣٢. والمختار ج ٥٢ ص ٣٢. والمختار ج ٥٣ ص ٣٢. والمختار ج ٥٤ ص ٣٢. والمختار ج ٥٥ ص ٣٢. والمختار ج ٥٦ ص ٣٢. والمختار ج ٥٧ ص ٣٢. والمختار ج ٥٨ ص ٣٢. والمختار ج ٥٩ ص ٣٢. والمختار ج ٦٠ ص ٣٢. والمختار ج ٦١ ص ٣٢. والمختار ج ٦٢ ص ٣٢. والمختار ج ٦٣ ص ٣٢. والمختار ج ٦٤ ص ٣٢. والمختار ج ٦٥ ص ٣٢. والمختار ج ٦٦ ص ٣٢. والمختار ج ٦٧ ص ٣٢. والمختار ج ٦٨ ص ٣٢. والمختار ج ٦٩ ص ٣٢. والمختار ج ٧٠ ص ٣٢. والمختار ج ٧١ ص ٣٢. والمختار ج ٧٢ ص ٣٢. والمختار ج ٧٣ ص ٣٢. والمختار ج ٧٤ ص ٣٢. والمختار ج ٧٥ ص ٣٢. والمختار ج ٧٦ ص ٣٢. والمختار ج ٧٧ ص ٣٢. والمختار ج ٧٨ ص ٣٢. والمختار ج ٧٩ ص ٣٢. والمختار ج ٨٠ ص ٣٢. والمختار ج ٨١ ص ٣٢. والمختار ج ٨٢ ص ٣٢. والمختار ج ٨٣ ص ٣٢. والمختار ج ٨٤ ص ٣٢. والمختار ج ٨٥ ص ٣٢. والمختار ج ٨٦ ص ٣٢. والمختار ج ٨٧ ص ٣٢. والمختار ج ٨٨ ص ٣٢. والمختار ج ٨٩ ص ٣٢. والمختار ج ٩٠ ص ٣٢. والمختار ج ٩١ ص ٣٢. والمختار ج ٩٢ ص ٣٢. والمختار ج ٩٣ ص ٣٢. والمختار ج ٩٤ ص ٣٢. والمختار ج ٩٥ ص ٣٢. والمختار ج ٩٦ ص ٣٢. والمختار ج ٩٧ ص ٣٢. والمختار ج ٩٨ ص ٣٢. والمختار ج ٩٩ ص ٣٢. والمختار ج ١٠٠ ص ٣٢.







٢) أنه كماله للعرب كما يقال في الخبر عن قاهر وأبي مع السكوني  
عن أبيه في قوله الكوفي في الخبر عن الموصوف بصيغة مع السكوت  
عن أبيه في قوله رأيت الكوييل. ولو قال المتكلم بعينه: والقيل  
لم يعز هذا تناقضا في كلامه. وتمكن مناقشته بأنه استلزام  
فصل الزجوة، وقول القائل: والقيل بعينه قوله رأيت الكوييل منقول  
والكلام في المسكوت عنه.

ويستدلوه أيضا ببعض النصوص الشرعية التي لم يعتد  
بها جمهور المخالفة لاختلاف شريك وشركا اعتبارا، ولا تقوم  
لهم بها حجة، ويعر الكلام على الأدلة ومناقشتها يتبع رجاء  
مذهب إليه الجمهور من اعتبار مفهوم المخالفة حجة في النصوص  
الشرعية وفي غيرها.

هذا وقد اختلفوا في دلالة مفهوم المخالفة في نوعها  
وقال بعضهم لغوية، متعلقة بأمة اللغة الذين نقلوا إليها  
هذه الأساليب تول بوضع اللغة على إخراج المسكوت عنه، كما نقلوا  
إليها من غير ذلك من اللغات الوعنية، ولا تحتاج في النقل إلى  
التواشي، إذ لا يحتاج في ثبوت اللغة إلا إلى النقل وقرعها في غير  
وقيل شرعية، وهذا على رأي من لا يعتبر دلالة المفهوم إلا في  
نصوص الشريعة، وتقرير أن الشارع كما نقل بعض الاسماء عن  
ما وضعت له لغة، نقل هذه الأساليب أيضا إلى الراللة على  
ما لم توضع له، وعين أن تكون دلالتها متعلقة بالنصوص  
الشرعية، كحديث الزيادة على السبعين، المتفرع.

وقيل عقلية، لأن المنكوح به لو لم يرد تخصيصه بالزك  
على مخالفة المسكوت عنه لم في الحكم لم يكر لزك، وأنه  
يكون محبثا وكلام الحكماء منزلة عنه، وهذا في ما قيل في الإيلاء.





كقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا» أضفنا من عطف  
إد هو المتعذر حينئذ، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «قد سئل عن صلاة الليل: صلاة  
الليل مثنى مثنى» وكقوله تعالى: «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته  
مؤمنا من الربا» والعنفية حيث الحقوا العرب بالخروج التكفير، لأن تخصيص  
الخروج بالركن هنا مقتضى إخراج العرب، وهو أنه محل اشكال إذا لا يتم فيه، وهذا  
على مذهبيهم أيضا يخرج بالشرك الأول للجمهور أو لوية الجمهور بالحكم.  
وجعل بعضهم هذا الشرك ضابطا لجميع الشرك لا مكان إدراجها

فيها

(د) أن لا يساق الكلام لتبنيهم، كقوله تعالى: «حقا على المتقين»  
وقوله سبحانه: «حقا على الصالحين» وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يجل لأمة تؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تعز علي ميتة يوم ثلاث» عن مريد الربوا  
على الكتابية.

(هـ) أن لا يساق الكلام للاعتناء، كقوله تعالى: «لما أكلوا منه لم يخافوا»  
فلا يدل على منع الجاق.

وأما اعتبار السبب في دلالة المجهوم ولم يعتبر في دلالة العاق لأن  
دلالة العاق منهوق قوي حتى ذهب الأحناف إلى قطعيتها، بخلاف الجمهور.  
وقد اختلف مثبتوا المجهوم فيما يعتبر منه، فلكل واحد من هذه  
المجهومات التي سقنا مثبت وثاني فلنذكر ذلك تفصيلا:  
أما مجهوم الغاية فقد ذهب بعض مثبتيه إلى أنه منهوق، وقد  
أثبت الجمهور، ولم ينعم إلا بعض الأحناف والأمري، والباقي  
وأما مجهوم المحض فقد ذهب بعض مثبتيه إلى أنه كريق الاستثناء،  
بعد النفي عنه منهوق، وذهب الأمري وبعض الأحناف إلى أنه لا يتقيد  
المحض كما سبق - وذهب الباقلاني والغزالي وبعض الفقهاء إلى أنها كخاتمة

فيها

فيها

في الحصر محتملة للتأخير، وذهب بعض الأصوليين إلى أن الحصر فيها منكر،  
وكذا الحصر بتعريف آخر الجزئين بالجنسية، قيل أيضا منكر، وذهب  
الباقلاني والأمرئ وبعض الأحناف إلى أنه لا يقتضيه الحصر،  
وأما مفهوم الاستثناء في الأبحاث فقد تفرع كلام القرافي فيه، ولم  
أجد من تفحص بحسبه سواه.

وأما مفهوم الشرح، فقد أثبتته الجمهور، وبعض من نفى مفهوم الشرح، ونقل الجويني عن أكثر العلماء إثباته، ونقل الشوكاني عن أكثر الخفية إثباته أيضا، ونجاء عبر الجبار وأبو عبد الله البصري، والمعتزلة، والباقلاني، والفرغاني، والأمرق، والباجلي، ونقل الشوكاني عن ابن التلمساني أنه نسب هذا القول للإمام مالك، ولم يذكره في مفتاح الوصول، ولا في مكنى أصول المالكية التي خالف وأما مفهوم الصفة، فقد أثبتته مالك والشافعي وأحمد والاشعري، وأكثر الفقهاء والمتكلمين وبعض النجوين، ونجاء الباقلاني والباجلي من المالكية، وأبرسيج والقفال من الشافعية، والتميمي والحنابلة، والجمهور المعتزلة، وبعض الجوينيين من المذاهب، فثبت وغيرهما بيني.

وأما مفهوم العلة فقال الفرغاني: الخلال فيه ومفهوم الصفة واحد، ونقل الشوكاني ذلك أيضا عن الباقلاني.

وَكَمَا مَعَهُمَا النَّارُ وَالْمَكَانُ

وأما مفهوم العبد، فقد أثبت مالط والشافعي وأحمد وأبو داود، ونجاء  
الأحناف والأشاعرة والمعتزلة واختاره الأئمة.

وَأَمَّا مَعَهُمُ الدَّقِيقُ، فَقَدْ أَشْبَهَهُ أَكْثَرُ الْحَنَابِلَةِ وَالرَّقَاقِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالْأَصْبَحِيُّ  
مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَدَاوُدُ، وَأَبُو غَوْزٍ مَنَازِلُ وَأَبُو الْقَصَّارِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَ  
نَقَلَ أَبُو الْحَنَابِلَةِ الْحَنَابِلِيُّ الْقَوْلَ بِمَعْنَى الْمَالِكِ، وَتَبَعَهُ فِي هَذَا النِّقْلِ كَثِيرٌ مِمَّنْ خَلَوْا



وَلَمْ أَجِدْ نَسْبَةَ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي كِتَابِ الْمَالِكِيَّةِ .  
وَلَكِنَّهُمْ كَلَامَ الْجَوْشَنِ الْمِيلَ إِلَى اثْبَاتِ مَعْنَى الْقَبْلِ وَقَرْبَاءُ  
(الجمهور)

وَمِنْ أَتَى هَذِهِ الْمَعْنَى فِي الْقُوَّةِ عَلَى حَسَبِ تَرْجُمَةِ لَهَا هُنَا ،  
بِأَقْوَامِهَا الْغَايَةِ وَالْحَصْرِ ، ثُمَّ الِاسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْكَ ، ثُمَّ الصِّفَةُ وَالْعِلَّةُ  
وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، ثُمَّ الْعَرْدُ ، ثُمَّ اللَّقْبُ ، وَذَلِكَ بِإِعْتِبَارِ الْقَوْلِ فِي  
بَعْضِهَا بِأَنَّهُ مَنْقُوعٌ ، وَبِإِعْتِبَارِ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْإِعْتِبَارِ وَضَعَهُ ،  
وَيُرِيدُ أَلَّا الشَّرْكَ التَّحْذِيرُ مِنْهَا إِذَا تَوَجَّهَتْ بِسِيَاقِهَا  
مَجَالَ الْخِلَافِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .







فيه . في صباح الصائم جنباً ثابت بالسنة العظيمة الصحيحة ، وقد  
حكى النووي في شرح صحيح مسلم الإجماع على جواز ، وتحرير أفضل  
أمر الحمل بستة أشهر قرنفل الإجماع عليه إجماعاً في المعنى ، و  
مستند هذا الإجماع ما روي في قصة المرأة التي أتت بولول ستة أشهر في  
خلافة عثمان رضي الله عنه فأمهر بها ، وقال عثمان رضي الله عنه : إني أرى الله تعالى قال :  
« وحملته وحملته ثلاثين شهراً » وقال : « وجب طهره عاتق » فماتت  
شرباً لمرة الحمل ، فقال : ستة أشهر . ورجع عثمان إلى قول علي بن أبي العباس  
أحمد بن الحنبل .

وَأَمَّا مَا أَخَذَ مِنَ الْحَرِيِّ مِنْ تَحْدِيدِ أَقْلِ الْكَلْبِ وَأَكْثَرِ الْخَيْضِ ، وَهُوَ  
مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَرَقِيَ عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِ  
الْخَيْضِ بِأَنَّ أَكْثَرَ خَيْضِ بَعْضِ أَقْوَالِ السَّامِعِينَ فِي ذَلِكَ ، وَرَقِيَ شُعْبَةُ عَنْ أَرَادَ الْبَقَاءَ  
فِي أَمْرِ الْخَيْضِ تَشْعُبًا كَثِيرًا .

وَالْبَقَاءُ تِسْ عَشْرَةَ يَوْمًا ، أَمَّا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَرْكٍ فِي سَلَامِ الْوَحْلِ يَقُولُ  
إِنْ يَتَوَقَّفُ حَرْقُهُ أَوْ صَحْتُهُ عَلَى مَنَازِلٍ فَإِقْبَاضُ ذَلِكَ  
وَأَنْ يَحْدُثَ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ مَا خَرَفَ شَيْءٌ فَزَادَ بِالْإِشَارَةِ عَرَفَ

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ فِيهِ : دَلَالَةُ اقْتِرَانِ حُكْمِ بَوْصَفٍ عَلَى  
عَلِيَّةِ الْوَصْفِ أَوْ نَحْوِهِ ، إِنْ لَوْلَمْ يَرِدْ بِهِ التَّعْلِيلُ لَكَانَ ذِكْرُهُ بَعِيدًا ، فَيَتَعَيَّنُ  
كَوْنُهُ عِلَّةً أَوْ جُزْءًا عِلَّةً ، وَذَلِكَ وَارِدٌ فِي أَسَالِيبَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا :  
أَنْ يَرْكَبَ الْحُكْمَ عَقِبَ الْوَصْفِ مَثَبًا عَلَيْهِ بِالْعِلَّةِ ، سَوَاءً  
أَكَانَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا »  
وَنَحْوُ : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » وَنَحْوُ :

(١) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ (٢) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ  
(٣) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ (٤) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ  
(٥) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ (٦) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ  
(٧) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ (٨) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ  
(٩) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ (١٠) كِتَابُ الْوَحْلِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ



قل هو الله واعترفوا للنساء في الحيض وهو كثير في القربان.

أما في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله: «ما قتلوا» كذا مثل  
غير واحد، والأول في هذا أنه يشل به للمتيب بصيغة الشك والجزاء  
إلا أنه من هنا قرئ بكونه موصولا، إذ قرئ بقرينة خبر الموصول بالفاء، و  
حينئذ يلح التمثيل بهذا، لأن الموصول موصوف بالعلية فهو قوة  
المتردد دينه ما قتلوا.

اخرج كلام الراوي فهو: سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمجدد

١) أن يذكر الوصف ويخبر عنه بالحكم دون العوائق في الزمان  
لا ينكح إلا زانية أو مشركة. وغور القاتل للشر. ولا يفرق بين  
هذا الأسلوب وسابقه إلا وجود العاء في الأول فكان أقوى للاعتناء به على غير المناسبة.  
٢) أن يعلق الحكم على الوصف في أسلوب الشر والجزاء غور. وإن كن  
أولت حمل فإنه قوا عليهم. فعلم أن علم وجوب الانفعال الحمل.  
٣) أن يجر الحكم بغاية غور. ولا تقربوه حتى يظهر. فالحكم  
علمة التجاوز

هـ) أو باستثناء نحو: «فنصف ما في ختم إلا أن يعجوه» والعقود  
على سقوط نصف الصراف.

(٦) أو باسترواها نحو: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم»  
 لكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان». بالتعقيد حلة المؤاخذة.  
 (٧) أن يزكي الحكم بعرضه حكم آخر موصولا به يحكم العقل  
 بتهمة عليه، فلو لم يكن حلة لما كان له تعلق به، نحو: «يا أيها  
 الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فويل للجمعة فاستعوا إلى ذكر  
 الله وذروا البيع». فالآية إنما سبقت لبيان أحكام الجمعة لا البيع  
 ولا يعقل النهي عن البيع غير مقيد بوقت الجمعة، فعلم أن حلة النهي

عن البيع وقت الجمعة أنه يشغل عن السعي إليها .  
 (٨) وروى الحكم بعرض يفتضيه وواقعة أو سؤال ، كحديث الأعرابي  
 الزيد قال يا رسول الله هلكت وأهلك وأقعة أهل في نهار رمضان .  
 فقال صلى الله عليه وسلم : أعنف رقية . فلولم يكره هذا الفعل علته للحكم  
 لكان سوقه بعد بعيرا .  
 (٩) الاستئذان بوصف يعلمه المسائل ليرتب عليه الجواب ،  
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الركب بالتمسك : أن ينقص الركب إذا  
 خففوا . قالوا نعم . قال : فلا إذا .  
 وكحديث البهنية التي قالت : إن أبي نذرت أن تمنح فلم تمنح حتى مات  
 أبواحج عنها . قال : نعم هي عنها . أرايت لو كان على أم المؤمنين أكنث  
 قاضيتها ، أقضوا الله قاله أخف بالوفاء .  
 وعلم أن غلة التحريم في الأول عزم التماثل وفي الثالثة ترتيب العنق .  
 ونكتب بهذا القرار من أساليب الإيلاء ، وقد تركنا أساليب اختلاف  
 فيها هل هي من النجس الصريح أو الإيلاء .  
 وما تكرر هذه الأساليب وجرت الستة الأولى منها راجعة إلى :  
 أسلوب الصفة والشك والاستثناء والحصر التي بحث في معهود في  
 المخالفة . إلا أن جهة دلالتها تختلف فهنا تدر على نهي الحكم  
 عن محرم المذکور ، وهنا تدر على أن المذکور علة لأجلها شرع التحريم .  
 ومنكر ما معهود المخالفة من الأحناف ونجسهم مقرون بدلالة تنقيح  
 الأساليب على التعليل رغم إنكارهم لدلالاتها على المخالفة .  
 وقد اختلف في اشتراك المناسبة بين الوكف المومئ إليه والحكم  
 فلم يشترکہا الجمهور مطلقا ، واشترکہا الجوسني والغزالي مطلقا .

الكتاب في أصول الفقه ج ١ ص ١١٩  
 (٨) وروى الحكم بعرض يفتضيه وواقعة أو سؤال ، كحديث الأعرابي  
 الزيد قال يا رسول الله هلكت وأهلك وأقعة أهل في نهار رمضان .  
 فقال صلى الله عليه وسلم : أعنف رقية . فلولم يكره هذا الفعل علته للحكم  
 لكان سوقه بعد بعيرا .  
 (٩) الاستئذان بوصف يعلمه المسائل ليرتب عليه الجواب ،  
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الركب بالتمسك : أن ينقص الركب إذا  
 خففوا . قالوا نعم . قال : فلا إذا .  
 وكحديث البهنية التي قالت : إن أبي نذرت أن تمنح فلم تمنح حتى مات  
 أبواحج عنها . قال : نعم هي عنها . أرايت لو كان على أم المؤمنين أكنث  
 قاضيتها ، أقضوا الله قاله أخف بالوفاء .  
 وعلم أن غلة التحريم في الأول عزم التماثل وفي الثالثة ترتيب العنق .  
 ونكتب بهذا القرار من أساليب الإيلاء ، وقد تركنا أساليب اختلاف  
 فيها هل هي من النجس الصريح أو الإيلاء .  
 وما تكرر هذه الأساليب وجرت الستة الأولى منها راجعة إلى :  
 أسلوب الصفة والشك والاستثناء والحصر التي بحث في معهود في  
 المخالفة . إلا أن جهة دلالتها تختلف فهنا تدر على نهي الحكم  
 عن محرم المذکور ، وهنا تدر على أن المذکور علة لأجلها شرع التحريم .  
 ومنكر ما معهود المخالفة من الأحناف ونجسهم مقرون بدلالة تنقيح  
 الأساليب على التعليل رغم إنكارهم لدلالاتها على المخالفة .  
 وقد اختلف في اشتراك المناسبة بين الوكف المومئ إليه والحكم  
 فلم يشترکہا الجمهور مطلقا ، واشترکہا الجوسني والغزالي مطلقا .







## المبحث الرابع: دلالة المعقول،

المعقول في اللغة: اسم مفعول عرقله، ويستعمل للمصر أيضا،<sup>(١)</sup> و  
يحمل الاستعجالين ما هنا.

والمراد به عرفاً هنا: إدراك التحاق المسكوت عنه بالمنكوف به في  
الحكم لتساويهما في مقتضى الحكم، أو عزم العرف بينهما، بالعقل،  
لا بمنكوف العبارة ولا بمفهوميها،<sup>(٢)</sup> وتقرر أن بعضهم يسميه معنى الخطاب<sup>(٣)</sup>  
وهو جانب من القياس، فالقياس هو: إلتحاق معلوم العيني مجهول  
الحكم بمعلومهما في الحكم لمساواتيه لم في مقتضى الحكم، فإن أردت  
أن يكون التعريف متناولاً للقياس العباسي أضفت في آخر التعريف  
عنرا الحامل<sup>(٤)</sup>،

وبهذا التعريف تعلم أن القياس أعم من دلالة معقول اللب  
فإن الأصل الذي هو ركن من أركان القياس قد يكون معلوماً بغني  
النبي كما إذا علم حكمه بإجماع أو قياس على أصل آخر، أمّا  
معقول اللب فلا يلحق إلا بأصل منصوص، لأن البعث إنما  
هو في كونه دلالة الألفاظ والمقصود بها العبارة<sup>(٥)</sup> الشارع.

وبهذا ينضم هذا المبحث في مسألة واحدة من مسائل القياس  
وهي: هل النص على العلة يقتضي الإلتحاق أولاً، فنقول:  
إذا نص الشارع على حكم وذكر معه العلة التي شرع ذلك  
الحكم من أجلها بالتفريع أو الإيلاء، فهل يقتضي ذلك النص  
إلتحاق كل فرع تحقق فيه تلك العلة بالأصل المنصوص فيكون النص  
متناولاً لهما بدلالة اللب عقلاً، أم لا، اختلف الأصوليون

(١) انظر القاموس مادة عقل/ ١٧٢٦، (٢) فإن التعريف صرفته من تعاريف القياس صياغة يتلأثم

بها مع دلالة (٣) راجع الصفحة ٧٤ من هذا البحث.

(٤) هذا التعريف صرفته أيضاً من تعاريف القياس وسميتها فيه مواضع الاعتراضات، وانظر

تعريف ابن السبكي للقياس في مجمع البراهين، مع الشرح والبيان/ ج ١ ص ٢٠٤،

(٥) لم أجزم في هذا التعريف بوجوه وضوحه.



في ذلك على أقوال أهلها ما يلي:

(١) أن النسخ على العلة يقتضي الإلحاق مطلقا في العمل والشرع، قال به أكثر الحنابلة وهو مروى عن أحمد، وقال به أيضا النخاع والغاشاني والنعماني من بغية القياس، وقال به الشيبانزي من الشافعية، ونسبه ابن عبد الشكور للمنفعية، ونسبه ابن تيمية للشافعية، ونسبه ابن النجار للأكثر (٢)

(٢) أنه لا يقتضي الإلحاق مطلقا، ونسب الأمر هذا القول إلى أبي أسيف الأسدي أثني وأكثر أصحاب الشافعية وجعبر بن ميثم وجعبر بن حبيب وبعض أهل الفقه، واختاره هو، أي الأمر، وبه قال الغزالي وابن الحاجب، ونسبه البعض للجمهور (٣)

(٣) إن كانت العلة المنصوص عليها علة للنهي كان النسخ عليها كافيا في النهي عن كل ما تحقق فيه، والأجلا، وبهذا قال أبو عبد الله البهلي (٤) قال ابن تيمية، وهو قياس مذهبنا في الأيمان وجهيها (٥)

واستدل الأول، بأن المتبادر للذهن عند ذكر العلة التحميم، فلو قال التحميم للمريض لئلا كل كذا لعمارة تبادر إلى ذهنه النهي عن كل حارة، لا بسبيل القياس بل بدلالة النص، وأن الغالب في العمل المنصوص أن تكون مناسبة للحكم، وبذلك يعلم التحميم، فلا فرق بين أن يقول حرمت الخمر لاسكارها وبين أن يقول حرمت كل مسكر (٦)

واستدل الثاني، بأن ما لا العبير لو قال أعتقت فلانا لسواده لم يحكم عليه بعتق كل أسود من عبده، وأن الله تعالى أن ينصب وصفا محلة الحكم في محله وينصب نفس الوصف محلة لخلاف ذلك الحكم في محله، فلو قال حرمت الخمر لشربها، لم يلزم منه تحريم النبيذ إذا اشتد إذ من الجائز أن يعلم الله تعالى معبرة تختص بها الشدة في الخمر، ومعلة

(١) انظر المسودة/ص ٣٩٠، وشرح الكوكب المنير/ج ٤ ص ١٢١، ومسلم الشوك مع فوائدها/ص ٢١٦.

(٢) انظر الأحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨.

(٣) انظر المستصفى/ج ٢ ص ٢٧٢، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/ج ٢ ص ٢٥٢، والمختصر/ج ٢ ص ٧٥٢.

(٤) انظر الأحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨، ومختصر ابن الحاجب مع الشرح والغاشية/ج ٤ ص ٢٥٣، والمختصر/ج ٢ ص ٧٥٢.

(٥) انظر المسودة/ص ٣٩١، وشرح ابن النجار/ص ١٠٨، قاله قسوس الإسلام تقي الدين، انظر شرح الكوكب المنير/ص ١٢٢.

(٦) انظر مسلم الشوك مع فوائدها/ص ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، والأحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨ - ٥٩.



تفتش بها الشرقة في النبيل، ويرتبك على كل حكمًا مناسبًا، كما  
فخر بعض الأوقات والأمكنة ببعض الأحكام.  
كما استدرك للثالث بأنه تترك كل شر واجب، بخلاف جعل كل

خير،